القدرة التنافسية للصادرات المصرية في ضوء المعايير البيئية ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة

دكتور

أحمد فاروق محمد الزيني [1]

دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق – جامعة طنطا

(١) د. أحمد فاروق محمد الزيني: حاصل على الدكتوراه تخصص اقتصاد ومالية عامة – كلية الحقوق، محاضر بكلية الشرطة وكليتي الحقوق بجامعتي طنطا، ودمياط، تتمثل اهتماماته البحثية في الاقتصاد الكلي، والتنمية المستدامة.

E-mail: drahmedelziny9@gmail.com.

تتوقف القدرة التنافسية على إمكانية زيادة الصادرات في ظل التحديات التي تفرضها السوق العالمية. لذلك ترتبط هذه القدرة بتعزيز الاستراتيجيات المختلفة المتعلقة بالتكاليف والأسعار والإنتاج والتصدير لمختلف السلع والخدمات، إلا أن هذه القدرة التنافسية – وتحديداً للصناعات المصرية – قد واجهت تحديات ومعوقات ارتبطت باشتراطات ومتطلبات لتحقيق التنمية المستدامة، وخاصة في ضوء تنامي ظاهرة استخدام المعايير البيئية كحواجز غير جمركية أمام تدفق التجارة الخارجية باعتبار أن هذه المعايير أصبحت متطلباً رئيسياً لحماية البيئة والمستهلكين في الدول المستوردة بعد أن بلغت المشاكل البيئية حدوداً فائقة.

تمثلت مشكلة البحث الرئيسية في كيفية مواجهة التحديات البيئية لنفاذ الصادرات المصرية للعديد من الأسواق الخارجية، في ظل المتطلبات البيئية والصحية الصارمة، واشتراطات تحقيق التنمية المستدامة، خاصة من جانب الدول الكبرى.

يهدف البحث إلى مجموعة من الأهداف أهمها: التعرف على مفهوم التنمية المستدامة والقضايا المتعلقة بمؤشراتها، وكذلك دراسة أهمية الالتزام بالمعايير البيئية العالمية للصادرات المصرية وأثرها على التنافسية. مع الوصول إلى رؤية مستقبلية لمواجهة التحديات البيئية للصادرات المصرية وتعزيز قدرتها التنافسية.

Abstract:

Competitiveness depends on the ability to increase exports in light of the challenges posed by the global market. Therefore, this ability is linked to the promotion of various strategies related to costs, prices, production and export of various goods and services. However, this competitive ability - specifically for Egyptian industries - has faced challenges and obstacles associated with requirements and requirements to achieve sustainable development, especially in light of the growing phenomenon of using environmental standards as non-tariff barriers to the flow of Foreign trade considering that these standards have become a major requirement to protect the environment and consumers in importing countries after environmental problems have reached extreme limits.

The main problem of the research was how to face the environmental challenges of the Egyptian exports penetration to many foreign markets, in light of the strict environmental and health requirements, especially on the part of the major countries.

The research aims at a set of objectives, the most important of which are: identifying the concept of sustainable development and the issues related to its indicators, as well as studying the importance of adherence to global environmental standards for Egyptian exports and their impact on competitiveness, while reaching a future vision to meet the environmental challenges of Egyptian exports and enhance their competitiveness.

The research reached a number of results, the most important of which are:

- Increasing interest in the relationship between environmental standards and export competitiveness, following the emergence of environmental standards as one of the pressures directed towards the flow of exports in global markets.
- Strengthening the competitiveness of industries and the observance of environmental rules and standards helps to achieve the sustainable development process.
- Environmental standards have become a prerequisite for the global acceptance of the country's exports. However, these specifications may constitute promising opportunities for a new start for Egyptian exports, and an important element for marketing consumer goods, especially when

they are accompanied by advertising campaigns that focus on highlighting environmental standards.

The research ended with a number of recommendations, the most important of which are:

- The necessity of state intervention in a way that organizes the market mechanism and stimulates the private sector to integrate the environmental dimension in drawing up productive policies.
- The need to adopt high transparency in setting environmental standards to achieve the goals for which they were set, and to prevent them from being used as non-tariff barriers to the flow of foreign trade.
- The necessity of introducing an environmental culture to those responsible for planning export policies and making economic decisions, and working to introduce the environmental dimension into export policies, in order to increase competitiveness and achieve sustainable development on the other hand.
- Unifying the legislations that address the issue of environmental protection, so that any contradiction or conflict between them is avoided.

مقدمة:

تتوقف القدرة التنافسية على إمكانية زيادة الصادرات في ظل التحديات التي تفرضها السوق العالمية. لذلك ترتبط هذه القدرة بتعزيز الاستراتيجيات المختلفة المتعلقة بالتكاليف والأسعار والإنتاج والتصدير لمختلف السلع والخدمات(١)، إلا أن هذه القدرة التنافسية – وتحديداً للصناعات المصرية – قد واجهت تحديات ومعوقات ارتبطت باشتراطات ومتطلبات لتحقيق التنمية المستدامة، وخاصة في ضوء تنامي ظاهرة استخدام المعايير البيئية كحواجز غير جمركية أمام تدفق التجارة الخارجية باعتبار أن هذه المعايير أصبحت متطلباً رئيسياً لحماية البيئة والمستهلكين في الدول المستوردة بعد أن بلغت المشاكل البيئية حدوداً فائقة.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من حيث أهمية الموضوع الذي تتناوله، إذ يرى الكثير من الباحثين الاقتصاديين أن مستقبل مصر رُهن بتحقيق قفزة كبيرة في صادراتها، حيث تعتبر الصادرات مصدراً هاماً لتوفير النقد الأجنبي اللازم لدفع عجلة التنمية، كما أنه القطاع الأكثر قدرة على التخصيص الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لتزويد السوق المحلية باحتياجاتها وخلق فرص عمل جديدة وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومن ثم تحقيق معدلات النمو المستهدفة، ويرتبط ذلك بضرورة الاهتمام بتحقيق عملية التنمية المستدامة والالتزام بالمعايير البيئية للصادرات المصرية، ومدى انعكاس ذلك على القدرة التنافسية لتلك الصادرات، على أثر إضعاف القدرة التنافسية في ضوء زيادة التكلفة نتيجة لارتفاع النفقات الخاصة بالحماية البيئية.

(١) محمد سمير مصطفى: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مج ١٤، ع ٤٠، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٢٢.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم التنمية المستدامة، والقضايا المرتبطة بمؤشراتها.
- الوقوف على أهمية الالتزام بالمعايير البيئية العالمية للصادرات المصرية، ومدى تأثيرها على القدرة التنافسية.
- توجيه أنظار المعنيين بالتصدير من المنتجين والمستثمرين إلى ضرورة الاهتمام بالبعد البيئي في الإنتاج، لما له من دوراً إيجابياً في تنمية الصادرات المصرية، وانعكاس ذلك إيجاباً على معدلات النمو ومعالجة العديد من المشكلات الرئيسية كالبطالة.
- التوصل لرؤية مستقبلية لمواجهة التحديات البيئية للصادرات المصرية وتعزيز قدرتها التنافسية.

إشكالية الدراسة:

تتشدد الدول المتقدمة بشأن وارداتها من الدول المختلفة – وخاصة النامية – بالالتزام بمدى تطبيق الدول المصدرة لها بمقاييس ونظم إدارة الجودة البيئية، من خلال قيامها باللجوء "للاشتراطات البيئية والصحية"، ويأتي الالتزام بتلك الاشتراطات في ضوء السعي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة كإحدى أهم العقبات أمام الدول النامية – ومن بينها مصر – لنفاذ صادراتها للعديد من الأسواق الخارجية، مما ينعكس سلباً على قدرتها التنافسية في تسويق منتجاتها خارجياً.

لذا يمكن طرح إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن مواجهة التحديات البيئية للصادرات المصرية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي، التساؤلات الفرعية الآتية:

١) ما مفهوم التنمية المستدامة، وما أهم القضايا المرتبطة بمؤشراتها؟

٢) ما العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة؟

٣) ما مفهوم القدرة التنافسية؟

٤) ما الوضع الحالي للصادرات المصرية؟

٥) ما أهمية الالتزام بالمعايير البيئية العالمية للصادرات المصرية، ومدى تأثيرها على القدرة التنافسية؟

٦) ما دور المعايير البيئية في تدعيم القدرة التنافسية للصادرات المصرية؟

منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، فضلاً عن استخدام المنهج الاستقرائي من خلال تناولنا لبعض المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة.

خطة الدراسة: ستكون الخطة من خلال مبحث تمهيدي، وفصلين:

المبحث التمهيدي: البيئة ومؤشرات التنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة والقضايا المرتبطة بمؤشراتها

المطلب الثاني: العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية المستدامة

الفصل الأول: القدرة التنافسية والمعايير البيئية

المبحث الأول: ماهية القدرة التنافسية للصادرات الوطنية

المطلب الأول: مفهوم القدرة التنافسية

المطلب الثاني: أهمية تنامي القدرة التنافسية للصادرات الوطنية

المبحث الثاني: مراحل تطور المعايير والمواصفات البيئية

الفصل الثاني: الصادرات المصرية وأهمية الالتزام بمعايير البيئة والتنمية المستدامة

المبحث الأول: مراحل تطور الصادرات المصرية

المبحث الثاني: أهمية المعايير البيئية لتدعيم القدرة التنافسية للصادرات المصرية

المبحث الثالث: الرؤية المصـــرية لتنمية الصـــادرات في ضـــوء متطلبات تحقيق التنمية المستدامة

الخاتمة

النتائج والتوصيات

المبحث التمهيدي

البيئة ومؤشرات التنمية المستدامة

برز خلال الآونة الأخيرة مصطلح "مؤشرات التنمية"، ونظراً لما يمثله ذلك من أهمية بالغة في دراستنا للتنمية المستدامة، فسوف نتعرض في هذا المبحث التمهيدي إلى مفهوم التنمية المستدامة والقضايا المرتبطة بتلك المؤشرات، وكذلك علاقة البيئة بالتنمية المستدامة، من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة والقضايا المرتبطة بمؤشراتها

المطلب الثاني: العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية المستدامة

المطلب الأول

مفهوم التنمية المستدامة والقضايا المرتبطة بمؤشراتها

تعرف التنمية بشكل عام على أنها: ذلك الكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها مجتمع ما للتحكم في اتجاه وسرعة التغيير الحضاري بهدف إشباع حاجاته[١]، كما تم تعريفها بأنها: تلك العملية الطويلة الأمد في شمولها وتكاملها من حيث أبعادها الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والبيئية والاجتماعية والثقافية والإعلامية[٢]، وتعرف أيضاً على أنها: تلك العملية المرسومة لتقدم المجتمع اجتماعياً واقتصادياً والتي تعتمد بقدر كبير على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه

(١) عدلي عاطف العبد، نهي عاطف العبد: الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٩.

(٢) علي عجوة: الإعلام وقضايا التنمية، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٤٣.

فيها[١]. ومما سبق يمكن تعريف التنمية بأنها، عملية نمو حقيقي تقوم بالأساس على الاستغلال الرشيد للموارد المحلية بما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة[٢].

الفرع الأول

مفهوم التنمية المستدامة

لا يقتصر مفهوم "التنمية" على الاقتصاد فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى عدد كبير من الجوانب الأخرى المرتبطة بإدارة البيئة والمجتمع والاقتصاد. إذ تشكل تلك العناصر معاً أساساً للتنمية المستدامة. وبالتالي، فإن الارتباط الوثيق بين الجوانب البيئية والتنموية قد نتج عنه إيجاد مفهوم حديث للتنمية يسمى "بالتنمية المستدامة".

تعرف التنمية المستدامة – وفقاً للأمم المتحدة – بأنها: تحقيق تنمية متوازنة اجتماعياً واقتصاديا وبيئياً للأجيال الحالية والمستقبلية، تضمن الاستخدام العادل والأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمادية بما يعزز قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[٣].

ويمكن تعريف التنمية المستدامة بمفهومها الشامل على أنها: تضافر جهود كافة فئات المجتمع من منظمات وهيئات ومؤسسات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني وجموع الشباب والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، لإعداد وتنفيذ استراتيجية

(١) محسن العجمي بن عيسي: الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، العدد٣٦٤، ٢٠١٢، ص٢٢.

(٢) محمد سعيد عبد المجيد وممدوح عبد الواحد الحيطي: برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في المجتمع المصري "دراسة تطبيقية على برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦"، مجلة حوليات آداب عين شمس، مجلد ٤٧، عدد "أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٩"، ص ١١٦.

(٣) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: دليل معايير الاستدامة البيئية، الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر، الإصدار الأول، ٢٠٢١، ص٦، متاح على https://mped.gov.eg

وطنية متكاملة تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والطاقات البشرية والمادية، والعمل على توجيهها بصورة تضمن الوفاء بمتطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية، وترتكز على الحفاظ على سلامة وصحة البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والترابط والتكافل المجتمعي.

يرتكز مفهوم التنمية المستدامة على ثلاثة محاور رئيسية وهي، التنمية الاقتصادية وحمايه البيئة والتماسك الاجتماعي(١)، وقد صدر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية عام ١٩٨٠ وثيقة تحت مسمى "الاستراتيجية العالمية لصون الطبيعة"، والتي اشتملت على نقطة البداية لمفهوم التنمية المستدامة، من خلال اضطلاعها بالمحافظة على عمليات البيئة التي تعمل في الأنظمة المتجددة للإنتاج، بمعنى أنها تهيئ لأنظمة البيئة الخاصة بالزراعة والمراعي والغابات، والقدرة المتواصلة على العطاء، والتي تسعى للحفاظ على ثراء الأنواع والتنوع الوراثي(٢)، لذلك فقد أكدت منظمة الصحة العالمية أن سوء البيئة يتسبب في حدوث نحو ٢٥٪ من كافة الأمراض التي كان في الإمكان الوقاية منها، وأنه يمكن تحسين الجانب الصحي للمليارات من سكان الدول النامية، بمجرد اللجوء إلى أبسط التدابير الاحترازية التي تتبعها الدول المتقدمة (٣).

وفي عام ١٩٨٧ وبموجب تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، تحت مسمى "مستقبلنا المشترك"، تم التوصل إلى مفهوم واحد اشتمل على الاحتياجات البيئية

(١) ناهد محمد يسري الهواري: محددات الإفصاح المحاسبي لإعداد تقارير متكاملة وانعكاساتها على قرارات أصحاب المصالح في البيئة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٩، العدد ٤، ٢٠١٥، ص ٦٤٨.

(2) Report IUCN, The International Union for Conservation of Nature, Washington D.C, 1980, p. 14-20.

(٣) تقرير منظمة الصحة العالمية: جنيف،٢٠٠٢، ص ٢٢-٢٦، متاح على الموقع الإلكتروني https://apps.who.int/iris/handle

والاقتصـــــادية والاجتماعية، أكد على أن الهدف الأول ينبغي أن يكون الحفاظ على القدرة الإنتاجية لمدى زمني ممتد، وليس من الضـــــروري أن يكون ذلك الهدف هو تحقيق أقصى تعظيم للإنتاج(١).

كما أشار المبدأ الرابع الذي تم إقراره بمؤتمر (ريو دي جانيرو) لعام ١٩٩٢ إلى: "ضرورة تمثيل الحماية البيئية لجزء رئيسي في عملية التنمية، بهدف تحقيق التنمية المستدامة، كما أكد المبدأ الثالث عل ذات المفهوم، من خلال تعريفه للتنمية المستدامة بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، لتتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل"(٢).

و"الاستدامة" تعني في مفردات التنمية: تلك التنمية المستمرة التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بالمستقبل وأن التقرير عنها هو تقرير يهدف إلى مناشدة الأجيال الحالية لاتخاذ تدابير فورية لتجنب الخطر الناتج عن الأضرار البيئية التي لا يمكن إصلاحها (٣).

ولا بد من توافر شرطين أساسيين للتنمية المستدامة، وهما:

أ- استمرار عملية التنمية، وتوزيع المنافع والموارد الاقتصادية بصفة إجمالية بين الأجيال الحالية والمقبلة.

---

(١) تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة: مســـتقبلنا المشـــترك، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٧، ص ٨-١٠، متاح على https://research.un.org

(٢) إبراهيم سليمان مهنا: "التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار في التنمية المستدامة"، دراسات اقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع٤٤، ٢٠٠٠، ص٢٢.

(٣) ناهد محمد يسري الهواري: محددات الإفصاح المحاسبي لإعداد تقارير متكاملة وانعكاساتها على قرارات أصحاب المصالح في البيئة المصرية، مرجع سابق، ص٦٥١.

ب- النظر للبعد البيئي للاستدامة باعتباره أحد الأبعاد الرئيسية، وكذلك الأمر بالنسبة للبعد السياسي، الأمر الذي يعمق من مفهوم التنمية المستدامة لتشمل كافة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ومن أهم أشكال التنمية المستدامة وحماية البيئة، هي تلك التي تتبنى وضع حوافز للحد من التلوث، وكذلك من حجم المخلفات والنفايات، ومن حجم استهلاك الطاقة الراهن، وتفرض ضرائب للحد من عملية الإسراف في الاستهلاك من الموارد الحيوية والمياه، وتعمل على الترشيد المتواصل لاستهلاك الموارد الطبيعية والطاقة، وكذا إحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الإنتاج والاستهلاك[1].

ومما سبق، يتضح أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي بالاحتياجات الحالية دون الإضرار بقدرة أفراد المجتمع على الوفاء باحتياجاتها، وهي تعمل على حفظ أصول أغراض التنمية الطبيعية والنمو المستقبلي، فهي بذلك تعد تنمية اجتماعية واقتصادية متناغمة ومتوازنة تهتم بتحسين أنماط الحياة وتستهدف حماية النظام الحيوي، مما يحقق أهداف التنمية المستدامة من خلال الاهتمام بحماية البيئة.

وأخيراً، يمكن أن نشير إلى أنه على الرغم من المؤشر الإيجابي لقضية التنمية المستدامة التي أصبحت تتصدر الاهتمام العام، إلا أنه ينبغي كذلك عدم إغفال المخاطر المتعلقة بها، وبالرغم أيضاً من صعوبة إيجاد تعريف محدد للتنمية المستدامة، إلا أن مداومة السعي للربط بين القضايا الاقتصادية والبيئية قد تسببت، وسوف تستمر، في إحداث تنافس ونقاشات حول أنسب تعريفاً لها.

(1) ENDA Tiers Monde Annual Report: Climate &Development, Spaces for Innovation, Dakar, Senegal, 2009, p. 14.

أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals):

اعتمد المجتمع الدولي والأمم المتحدة في غضون عام ٢٠١٥ أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، والتي وضعت مجموعة أهداف تنموية مكونة من ١٧ هدفاً كجزء من جدول أعمال عالمي جديد بشأن التنمية المستدامة، على أن يتم الانتهاء من تنفيذها بحلول عام ٢٠٣٠، وتعد أهدافاً متداخلة في أغلبها(١)، وتكمن البيئة في كل من هذه الأهداف بدءًا من القضاء على الفقر والجوع، ووصولاً إلى الصناعة والابتكار والبنى التحتية، وكذا العمل لأجل المناخ، والطاقة النظيفة وميسورة التكلفة، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والحد من أوجه عدم المساواة لبناء مجتمعات مستدامة في جميع أنحاء العالم (٢).

الذكاء الاصطناعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

تصدر الأمم المتحدة تقريراً سنوياً عن كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل الهيئات التابعة لها، وعن أهداف التنمية المستدامة التي تتأثر بمشاريعها المتعلقة بالذكاء الاصطناعي(٣)، ويمكن للبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند تطبيقها في الزراعة والرعاية الصحية وتوزيع المياه والحد من استهلاك الطاقة من أجل تحقيق الاستدامة، وذلك باستخدام العدادات الذكية والشبكات الذكية(٤).

---

(١) ثابت غنام: التحول الرقمي والتنمية المستدامة في مصر ٢٠٣٠، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، العدد ٢٦، فبراير، ٢٠٢٢، ص ٥٩.

(2) United Nations Environment Programme: About the Sustainable Development Goals, 2022, https://www.unep.org/ar

(3) Strategic plan. The National Strategic Plan for Artificial Intelligence Research and Development. National Science and Technology Council, Networking and Information Technology Research and Development Subcommittee (2016).

(4) ITU, United Nations Activities on Artificial Intelligence, 2019, https://www.itu.int.

كذلك، أدرجت دول عديدة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في استراتيجياتها المراعية لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية (الذكاء الاصطناعي من أجل المصلحة العامة)، واليابان (من أجل مجتمع أكثر صحة)[1].

الفرع الثاني

القضايا المرتبطة بمؤشرات التنمية المستدامة

أصبح لمصطلح "مؤشرات التنمية" دلالة جديدة ومحددة، فالمؤشرات تعد من أدوات الاتصال والمعلومات، فهي تحدد مجموعة من المعلومات من خلال تجميع البيانات المختلفة والمتعددة، الأمر الذي يجعلها أكثر دلالة، وبالتالي فهي تبسط المعلومة وتيسر فهمها، من خلال تسهيل فهم الظواهر التي غالباً ما تكون معقدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وعلى ذلك، فإن المؤشر ما هو إلا معلومة موجزة ومبسطة تستخدم لوصف حالة تطور عمل ما أو عواقب ونتائج هذا العمل، وذلك بهدف التقييم والمقارنة بين ما هو مسجل وما هو حادث. وقد تم التأكيد على ذلك خلال "مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية" المنعقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، حيث أوصى بضرورة وضع مؤشرات للتنمية المستدامة، بهدف توفير مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الكفيلة بإنجاح الجهود المبذولة لتحقيق الاستدامة.

تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات لها وظيفتان رئيسيتان، وهما:

١) الحد من عدد القياسات والمعايير الضرورية لقياس الحالة.

٢) تبسيط الإجراءات عند تقديم نتائج القياس لمختلف المستخدمين.

(1) United Nations: Developing an Artificial Intelligence Strategy A National Guide, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2020, p18, available at https://archive.unescwa.org.

هذا ويمكن احتساب المؤشرات على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية.

أنواع مؤشرات التنمية المستدامة:

ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، والتي أتت بعدة برامج لصياغتها، ومن أهمها" برنامج الأمم المتحدة (لجنة التنمية المستدامة) المنبثقة عن قمة الأرض (ريو)، والذي تضمن نحو ١٣٠ مؤشراً مصنفاً إلى أربعة أنواع رئيسية من المؤشرات [الاقتصادية – الاجتماعية – البيئية – المؤسسية].

ويوضح الشكل التالي أبرز قضايا ومؤشرات التنمية المستدامة[١]:

شكل رقم (١)

أهم القضايا والمؤشرات المرتبطة بالتنمية المستدامة

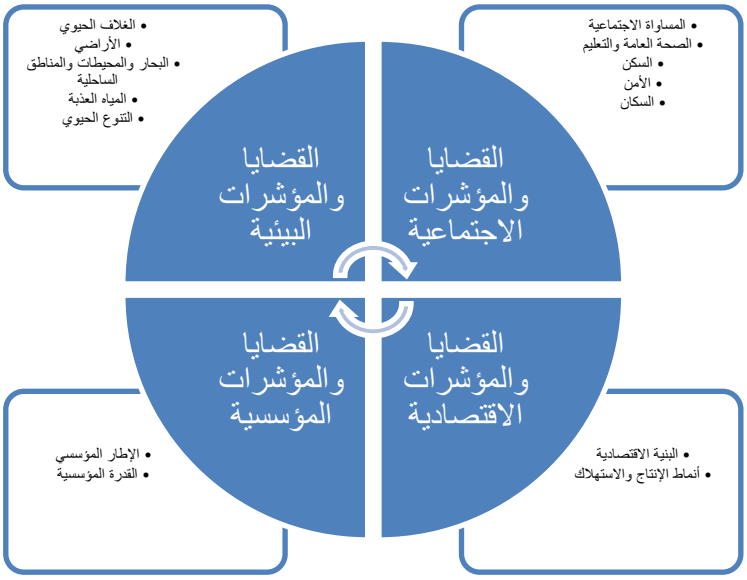

المصدر: إسلام محمد محمد شاهين: التنمية المستدامة ومؤشراتها في مصر – دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج٢٧، ع٤، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٥٠.

(١) إسلام محمد محمد شاهين: التنمية المستدامة ومؤشراتها في مصر – دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج٢٧، ع٤، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤٩–٥٧.

مؤشر التنمية المستدامة للبورصة المصرية (S&P EGX ESG):

تعتبر مؤشرات التنمية المستدامة من أبرز مؤشرات قياس مدى تقدم الدول، فيما يتعلق بتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وما يترتب على ذلك من اتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، في إطار الجهود التنموية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، إذ إن التنمية المستدامة تعد تنمية اقتصادية بيئية، تستهدف الارتقاء المستمر بالمجتمع، وتحقيق الكفاءة في استخدام كافة الموارد، من خلال إدماج البعد البيئي والاقتصادي الاجتماعي(١).

تهتم الشركات بمعايير التنمية المستدامة في غالبية الدول، حيث أصبح لها أولوية من حيث القيام بتحويل الشركات إلى شركاء في التنمية، وهو ما تسعى لتنفيذه الحكومة المصرية. وقد انعكس ذلك الاهتمام على توجه البورصة المصرية، التي أصدرت خلال شهر مارس ٢٠١٠ المؤشر المصري للبيئة والحوكمة والمسؤولية المجتمعية (S&P EGX ESG) للشركات في البورصة المصرية، وذلك بالتعاون مع المركز المصري ومؤسسة ستاندر آند بورز(٢).

يعد هذا المؤشر أداه لقياس الأداء المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ويوضح مستوى أداء الشركة المتعلق بقضايا حماية البيئة والحوكمة والمسؤولية المجتمعية، وفي ضوء اهتمام كبرى الشركات والمستثمرين بموضوع المسئولية

(١) آمنة حسين صبري علي: الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة "طرق القياس والتقييم"، مجلة المخطط والتنمية، جامعة بغداد، العدد ٣٢، ٢٠١٥، ص ٢٨.

(٢) سليم محمد عبد الرحمن: دور تقارير الاستدامة في دعم اتخاذ القرار الاستثماري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الأول، العدد الاول، ٢٠٢٠، ص ١٥.

المجتمعية والبيئيـة، فقد قام مركز المدراء المصري وشركة كريسيل والبورصة المصرية بالعمل على تطوير المؤشر، الذي يقوم بدوره برفع تصنيف الشركات المقيدة بالبورصة المصـرية، وبصـفة خاصـة ذات الأداء الجيد بالمقارنة بمنافسـيها، من حيث مؤشـرات حماية البيئة والحوكمة والمسؤولية المجتمعية [١]. إذ إن الإدراج بالمؤشر يعتبر انعكاسا لاســتيفاء المنشــأة لأبعاد وممارســات الأداء البيئي، الاجتماعي، وتطبيق الحوكمة والشفافية والإفصاح الكافي عن تلك الممارسات[٢].

يتضـمن المؤشـر (S&P EGX ESG) عدد ٣٠ شـركة يقع الاختيار عليها من بين ١٠٠ شـركة مصـرية مرتبة حسـب إجمالي رأس المال السـوقي، وهي تلك التي تنجح في المرور عبر عملية فحص مبتكرة مكونة من مرحلتين (المســح والقياس)، ومن خلال ربط محــور الحوكمة والمسؤولية المجتمعية والممارسات البيئية للشركات بأداء أسعار الأسهم، إذ ينتج عن ذلك قيم متغيرة للمؤشر، فتعبر تلك القيمة عن الأداء البيئي والحوكمة والمسـؤولية المجتمعية للشـركات، ويسـتخدم المؤشـر كذلك لترتيب الشـركات المقيدة بالمؤشـر، من حيث التزامها بقواعد المسـؤولية الاجتماعية في سـوق الأوراق المالية في مصر [٣].

(١) محمد عبد العظيم شحاته: العلاقة بين تطبيق آليات الاستدامة وبين تحسين الأداء المؤسسي، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد العاشر، العدد الثاني، ٢٠١٩، ص ٣٥.

(2) Janamrung, Benjamas, and Panya Issarawornrawanich. The association between corporate social responsibility index and performance of firms in industrial products and resources industries: empirical evidence from Thailand. Social Responsibility Journal (2015).p,895.

(٣) محمد بهاء الدين محمد بخيت وآخرون: أثر مكونات المؤشـر المصـري للتنمية المسـتدامة على الأداء المالي – دراسـة تطبيقية على الشركات المدرجة في مؤشر "ESG EGX P&S"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس، العدد الأول، ٢٠٢١، ص٤.

أهمية مؤشر التنمية المستدامة للبورصة المصرية:

تتمثل أهميته في ما يلي[١]:

- الربط بين الأداء (المالي والبيئي والاجتماعي)، وتطبيق قواعد الحوكمة بما يوفر معايير أكثر استدامة للاستثمار في الشركات المدرجة بالمؤشر.
- توفير أكبر قدراً من الشفافية والإفصاح للشركات المدرجة، بما يساعد المستثمرون على اتخاذ القرارات الاستثمارية بصورة أفضل.
- المساهمة في رصد وتقييم جودة تقارير أداء الشركات لتطبيق معايير الحوكمة، والحفاظ على البيئة.
- حث الشركات غير المدرجة بالمؤشر على الالتزام بمعاييره المختلفة، حتى يتسنى إدراجها به.
- تحسين صورة السوق المصري، من خلال إبراز الشركات التي تراعي معايير الحوكمة وتحافظ على المسئولية البيئية والاجتماعية.
- يعتبر المؤشر أحد الدعائم لترشيد قرارات المستثمرين للاستثمار في الشركات المدرجة بالمؤشر، باعتبارها أكثر الشركات استقراراً وارتباطاً باحتياجات المجتمع.

محاور مؤشر التنمية المستدامة للبورصة المصرية: يرتكز المؤشر على ثلاثة محاور رئيسية، على النحو التالي[٢]:

المحور الأول: حوكمة الشركات:

يتم من خلاله قياس مدى التزام الشركات المدرجة بقواعد حوكمة الشركات، بهدف ضمان حقوق المساهمين، وزيادة فعالية مجالس الإدارة، كما يلقي الضوء على الشركات ذات الأداء المتميز في الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

---

(١) محمد بهاء الدين محمد بخيت وآخرون: أثر مكونات المؤشر المصري للتنمية المستدامة على الأداء المالي – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في مؤشر "ESG EGX P&S"، المرجع السابق، ص٥.

(٢) البورصة المصرية: مؤشر S&PEGXESG، ٢٠١٦، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.egx.com.eg

المحور الثاني: المسئولية البيئية، ويتولى قياس:

- مدى التزام الشركات المدرجة بمعايير الحفاظ على البيئة من التلوث.
- مدى مراعاة الشـــركات للاســـتخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة، الذي يعكس التزامها بالمسئولية البيئية.

المحور الثالث: المسئولية الاجتماعية، ويتم من خلاله قياس:

- مدى التزام الشـركات المدرجة بتقديم الاسـتثمارات الاجتماعية للمجتمع التي تعمل بها مثل(بناء مدارس، تطوير المنشآت الصحية، وتطوير شبكات النقل).
- مدى التزام الشـركات ببناء علاقات إيجابية مع العاملين لديها، وكذلك بين العاملين بعضهم البعض، من خلال مراعاة حقوق صحة، وسلامة العاملين.

المطلب الثاني

العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية المستدامة

أصـــبحت البيئة أحد أهم أبعاد التنمية المســـتدامة، إذ إن التوفيق بين أهداف التنمية وضـرورات حماية البيئة قد تجاوز المضـمون التقليدي للتنمية إلى مفهوم أشـمل وهو مفهوم التنمية المستدامة، من خلال التأثير المتبادل بين البيئة والتنمية المستدامة.

ويتطلب تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصـــادي والاســـتغلال المتعقل للبيئة، بهدف المحافظة على حقوق الأجيال القادمة، آليات ووســـائل قانونية ومبادئ توجيهية (الحيطة، الوقاية، ومبدأ الملوث الدافع) وخطط تنفيذية واســـتراتيجيات لتنفيذ المشاريع التنموية وإدارة رشيدة للأنظمة البيئية.

الفرع الأول

الوضع البيئي كأحد أبعاد التنمية المستدامة

تتبلور عملية التنمية المستدامة حول الاهتمام بالبيئة واعتبارها أساس التنمية الاقتصادية، إذ إن الموارد الطبيعية المتمثلة في التربة والمعادن والغابات والزراعات والبحار والأنهار وغيرها، تعد أساساً لمختلف الأنشطة التنموية والصناعية والزراعية. لذا يأتي الاهتمام بتحقيق التوازن بين متطلبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية الاقتصادية من خلال الاتجاه المتسارع نحو التنمية، دون المساس بالموارد الطبيعية، عن طريق مراعاة البعد البيئي عند اتخاذ السياسات الاقتصادية التنموية(١).

كما تم التأكيد على هذه العلاقة في العديد من المؤتمرات الدولية، وأبرزها تأكيد المبدأ الرابع من إعلان ريو ١٩٩٢ على ضرورة اعتبار حماية البيئة جزء من التنمية المستدامة وعدم النظر إليها بصفة منفردة ومستقلة(٢).

وفي سياق متصل تم إنشاء لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة لتستهدف تفعيل جهود منظمة الأمم المتحدة في مجال إدماج حماية البيئة في سياسات الدول المرتبطة بالتنمية الاقتصادية عقب مؤتمر ريو، ولتضطلع بأعمال المتابعة من خلال رصد وتقديم التقارير حول تنفيذ الاتفاقيات على كافة المستويات الدولية والإقليمية والمحلية(٣).

(1) Dupuy P. M, Where is International Environmental Law at the End of the Century? R.G.D.I.P., (1997-4), pp.873-902, at p.886.

(2) Final Declaration of the United Nations Conference on the Environment, P. N. U. E., Environment for Development0 (7/07/2014), V. Site: http://www.unep.org/

(3) The Commission on Sustainable Development, United Nations Department of Public Information, (11/03/2015), v. site: http://www.un.org/french/esa/desa/aboutus/dsd.html.

وعلى ذلك، فإن التنمية المستدامة أصبحت تصيغ الجزء الأكبر من السياسة البيئية المعاصرة، وقد تبنت غالبية الدول التنمية المستدامة كأجندة سياسية، إذ تم استخدامها لدعم الرؤى حول القضايا البيئية المهمة كالتغير المناخي والتدهور البيئي[١].

التنمية المستدامة تُعنى – بصفة أساسية – بتنمية الحياة دون استنزاف المصادر الطبيعية، وبالتالي لا بد من إيجاد وسائل مبتكرة للاستغلال الأمثل لهذه المصادر، من خلال تغيير السياسات والأساليب التقليدية المتبعة لممارسات الأفراد والمجتمع لتراعي موضوع حماية البيئة حال اتخاذ كافة القرارات ووضع الاستراتيجيات الخاصة والعامة.

تشتمل التنمية المستدامة على عدة أبعاد تتداخل فيما بينها من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فالتنمية الاقتصادية المستدامة تستهدف تطوير البنى الاقتصادية والإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية والمساواة في توزيع الموارد. وتهدف التنمية الاجتماعية المستدامة إلى ضمان تحقيق العدالة وتحسين الظروف المعيشية والصحة وتثبيت النمو الديمغرافي للحفاظ على الموارد الطبيعية[٢].

أما التنمية البيئية المستدامة فتستهدف المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية الأنواع الطبيعية والذي يكون رهيناً بمكافحة مظاهر التلوث البيئي، ومحاربة التلوث والتصحر. وتركز التنمية المستدامة في البعد البيئي على ما يلي:

(١) عبد الله بن جمعان الغامدي: التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩، ص ١٨.

(٢) زوليخة سنوسي، هاجر بوزيان الرحماني: البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٧-٢٠٠٨/٤/٨.

- توجيه السياسات البيئية الفنية تجاه استبدال عناصر الإنتاج (الموارد الطبيعية – رأس المال – اليد العاملة – المرافق البيئية) والحد من ندرتها، فاستخدام التكنولوجيا الحديثة يساعد في الحفاظ على الطاقة والماء المستخدمة في المجالات الصناعية والزراعية.
- إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك لتصبح المعايير البيئية من أبرز الشروط الواجب توافرها في السلعة حتى تصل إلى مختلف الأسواق.
- إشراك المؤسسات البيئية في اتخاذ القرارات الاقتصادية بهدف رفع استدامة النمو الاقتصادي والحد من المشكلات البيئية [1].
- إيجاد المزيد من التخصصات في مجال الاقتصاد البيئي.
- الإسراع نحو الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة، وكذا سن التشريعات وفرض العقوبات المناسبة في هذا المجال.

(١) عمار عماري: إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٧-٢٠٠٨/٤/٨، ص١١-١٣.

الفرع الثاني

العلاقة بين المشكلات البيئية وعملية التنمية المستدامة

تزايد الاهتمام الدولي نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة، على أثر اتجاه البيئة العالمية نحو عدد من الكوارث البيئية والبشرية المحتملة. إذ إن الاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد معدلات الفقر والنمو السكاني، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحر، وكافة المشكلات البيئية لا تنفصل عن التنمية الاقتصادية بشكل عام، فالعديد من الصور الحالية للتنمية ينحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم. لذا ظهر مفهوم التنمية المستدامة كنتيجة للارتباط الوثيق بين التنمية والبيئة [1]، كما أن التدهور الملحوظ للبيئة الطبيعية الذي شهدته الأعوام الأخيرة بات يهدد مسيرة التنمية الاقتصادية، فالبيئة وما تشمله من موارد طبيعية ومنافع اقتصادية تبقى هي المؤثر الأساسي في التنمية باعتبارها المحيط الحيوي الذي يتأثر به الإنسان، من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية، فجميعها اعتبارات تدخل في تنظيم البيئة وتوجيه التنمية المستدامة.

إن أية محاولة لتعزيز التنمية المستدامة والتقليل من الفقر يجب أن تراعى فيها البيئة الطبيعية. وعلى ذلك، تعد البيئة مرفقاً عاماً عالمياً هاماً وحلقة الوصل مع التجارة والتنمية، ومقوماً مركزياً من مقومات عملية العولمة. إذ إن زيادة التدفقات التجارية الناجمة عن العولمة يجب أن يرافقها عنصرا الاستدامة البيئية والتقليل من الفقر حتى تحقق تنمية مستدامة فعلية. ويعتبر الأثر البيئي عاملاً متزايد الأهمية من

(١) ف.دوجلاس موسشيت: مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٧.

عوامل الإنتاج له وقع مباشـــر على تكاليف الإنتاج والقدرة على المنافســـة والنفاذ إلى الأسواق، والفرص السانحة في التجارة الدولية [١].

ويعتبر تغير المناخ من أبرز المشكلات البيئية العالمية طويلة الأجل التي تؤثر سـلباً على كافة النواحي البيئية والاقتصـادية والسـياسـية والاجتماعية، كما أنها تعرقل مسيرة التنمية المستدامة، لذا تحتل هذه المشكلة اهتماماً دولياً وتتطلب البحث لها عن حلول عالمية عاجلة، ونظراً لأن تحقيق التنمية المســتدامة كان من أهم أهداف اتفاقية التغيرات المناخية، فقد كانت محاور الاتفاقية ترتكز على محاولات إيجاد توازن فعال بين التأثير البيئي والفعالية الاقتصادية[٢].

كما أشـــار تقرير التنمية في العالم الذي أصـــدره البنك الدولي عام ٢٠١٠ إلى العلاقة الوثيقة بين التغير المناخي ومدى ارتباطه بالســـياســـات التنموية خاصـــة في الدول النامية، ومحاولة رسـم اسـتراتيجيات حيال التغيرات المناخية والعمل على تحقيق التنمية، إذ إنه لا يمكن الاســتمرار في برامج التنمية المســتدامة في ظل تجاهل تأثير التغيرات المناخية.

تجدر الإشـــارة إلى أن التغير المناخي يترتب عليه تدمير المحاصـــيل الزراعية والأعشـــاب البحرية والثروة الســـمكية وإفســـاد دورة المياه في الطبيعة وذوبان الجبال الجليدية وارتفاع مســتويات البحار والفيضـــانات والتصـــحر، الأمر الذي يتســـبب في أضـرار بالغة بالأراضـي الزراعية والثروة الحيوانية والنباتية وانتشـار الأمراض، وتدمير

(1) United Nations: United Nations Conference on Trade and Development, Globalization for Development: Opportunities and Challenges, Twelfth Session, Accra, Ghana, 20–25 April 2008, p. 31, https://unctad.org

(2) Climate Change , Synthesis Report, adopted at IPCC Plenary XXVII, Valencia, Spain, 12-17 November 2007, p. 72.

التنوع البيولوجي واستنزاف الموارد الطبيعية وزيادة الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين، وبالتالي الإخلال بالتوازن البيئي.

وعلى ذلك، فإن التغيرات المناخية يزداد تأثيرها على الدول النامية ذات الاعتماد على الموارد الطبيعية، وينعكس تأثيرها بالتالي على الاقتصـــاد العالمي وحركة التجارة الدولية، والتدفقات المالية، وكذا على قطاعات هامة كالسياحة والتأمين.

ومن جهة أخرى، فإن مشكلة التلوث تعتبر أيضاً من أهم المشكلات البيئية التي تؤثر بالســلب على عملية التنمية المســتدامة، نظراً لكونها تنمية ذات قدرات مســتمرة ومســتقرة في اســتخدامها لكافة الموارد الطبيعية، والتي تتخذ من التوازن البيئي محوراً أســاســياً لها بهدف رفع المســتوى المعيشــي من كافة جوانبه، مع تنظيم الموارد البيئية والسعي لتنميتها.

لذلك فإنه يتعين على صناع القرار ومخططي السياسات والاستراتيجيات مراعاة أبعاد المشـكلات البيئية وعلى رأســها مشـكلات التلوث والتغير المناخي في الاعتبار، بهدف تلافي آثارها السلبية على تحقيق متطلبات عملية التنمية المستدامة.

الفصل الأول

القدرة التنافسية والمعايير البيئية

إن العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية هي علاقة معقدة. فبعض الخبراء يرون في الامتثال للمستلزمات البيئية عبئاً إضافياً يزيد تكاليف الإنتاج ويضر بالقدرة التنافسية. بينما ذهب البعض الآخر إلى أن المعايير البيئية هي آلية مفيدة لتحسين كفاءة الإنتاج والحد من التأثيرات السلبية على البيئة لأن المجتمع ككل يتحمل تبعات التدهور البيئي. وتبرز بالتالي الحاجة إلى معرفة ما إذا كانت المعايير والجهود البيئية الرامية إلى ضمان الجودة البيئية تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية أو تقلصها[1].

سوف نتعرض في هذا الفصل إلى دراسة مفهوم القدرة التنافسية، وأهمية تنامي تلك القدرة للصادرات الوطنية، ثم نتطرق لدراسة مراحل تطور المعايير والمواصفات البيئية، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية القدرة التنافسية للصادرات الوطنية

المبحث الثاني: مراحل تطور المعايير والمواصفات البيئية

(1) United Nations, ESCWA: Environmental Standards and Competitiveness of Key Economic Sectors, Resources, Economic and Social Commission for Western Asia, New York, 2005, p. 9, https://unctad.org.

المبحث الأول

ماهية القدرة التنافسية للصادرات الوطنية

يترتب على الامتثال والتقيد بالاشتراطات والمعايير البيئية في التجارة الدولية، آثاراً تنعكس على القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية وبصفة خاصة قطاع التصدير، حيث تضعف هذه القدرة، على أثر تزايد التكلفة الخاصة بحماية البيئة، وعلى الرغم من ذلك فقد يوثر ذلك بصورة إيجابية لترتفع هذه القدرة التنافسية عن طريق تطور تكنولوجيا جديدة تستهدف الحماية البيئية، والتي قد تحرز تقدما تكنولوجيا، يمكنها من كسب المزيد من الأسواق الخارجية للتصدير(١).

ولكن يبقى لارتفاع التكلفة دوراً هاماً في التأثير على القدرة التنافسية للصادرات المصرية في السوق العالمية، وعلى ذلك، فسوف نتناول بالدراسة في هذا المبحث مفهوم القدرة التنافسية، وأهمية تناميها للصادرات الوطنية، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول

مفهوم القدرة التنافسية

يحظى موضوع القدرة التنافسية باهتمام واسع النطاق على الصعيد الدولي. نظراً لسعي غالبية الدول لمواكبة متطلبات التطورات المتلاحقة والمتمثلة في ظاهرة العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق، فضلاً عن التطورات المستمرة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وما ترتب عليها

(١) أوصالح عبد الحليم: المعايير البيئية والقدرة التنافسية لصادرات الدول العربية التابعة لمنظمة الإسكوا الرئيسية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج٣، ع٨، ٢٠١٥، ص١.

من أعباء وبصفة خاصة في مجالات التصدير وتدفقات رؤوس الأموال، وعلى أثر ذلك بدأت العديد من الدول النامية في تبني سياسات إصلاحية تستهدف إعادة تأهيل وهيكلة اقتصاداتها وتهيئة المناخ الاقتصادي الداعم لقدراتها التنافسية في اقتصاد عالمي بات منفتحاً أمام التجارة وتدفقات رؤوس الأموال.

تنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تواجه إحدى أبرز العقبات التي تعترض تحسين الإنتاجية والكفاءة، وهي عقبة ضيق السوق المحلي، والتي تقلص فرص الاستفادة من وفورات الحجم الكبير، وعلى ذلك فإن توفير بيئة تنافسية فعالة تعد من أهم الأدوات لضمان وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسين المستوى المعيشي للمستهلكين عن طريق خفض التكلفة والأسعار(١).

تجدر الإشارة إلى قيام المنتدى الاقتصادي العالمي بوضع تعريف للقدرة التنافسية، في التقرير الصادر عنه تحت مسمى "التنافسية العالمية"، بأنها "قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق مكاسب سريعة ومستدامة في المستويات المعيشية، حيث تعكس القدرة التنافسية الصفات الهيكلية الرئيسية لكل اقتصاد وطني"(٢).

من جهة أخرى قام مايكل بورتر MICHAEL PORTER – صاحب نظرية الميزة التنافسية – بوضع نموذج لقياس التنافسية، واستند فيه إلى الأسس الجزئية Micro، وذلك على أساس أن التنافس يتم بين الشركات وليس بين الدول، بينما يستند

(١) يوسف مسعداوي: القدرات التنافسية ومؤشراته، المؤتمر العلمي الدولي، الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ٨-٢٠٠٥/٣/٩.

(2) The Global Competitiveness Report 2018, The World Economic Forum, https://www.weforum.org

نموذج القدرة التنافســـية الذي اعتمده تقرير التنافســـية العالمية إلى الأســـس الكلية Macro، وذلك على أساس أن التنافس يتم بين الدول[١].

وعلى ذلك، يمكننا تعريف القدرة التنافســية على أنها "الكيفية التي تســتطيع بها المؤسسة أو الدولة استخدام تدابير وإجراءات محددة تميزها عن منافسيها". وعلى ذلك فإن القدرة التنافسية للمنتجات السلعية والخدمية تعتبر نتيجة نهائية لعدة عوامل متباينة ومتداخلة في أنماطها وتأثيراتها.

ويوضح الجدول التالي تصنيف بورتر للعوامل:

جدول رقم (١)

تصنيف بورتر للعوامل

العوامل الأساسية:	**العوامل المتقدمة:**
هي عوامل ترثها الدولة ولا تحتاج إلى تطويرها من خلال السياسات، وتتضمن: الموقع – المناخ – الموارد الطبيعية –العمالة غير الماهرة ومتوسطو المهارة.	هي العوامل التي ينبغي أن يتم بناؤها بمرور الزمن، وتتضمن: بنية أساسية للاتصالات قائمة على البيانات الرقمية – قوة عاملة على درجة عالية من التعليم والمهارة – أبحاث جامعية في فروع علمية متطورة ومعقدة.
العوامل العامة:	**العوامل المتخصصة:**
يمكن استخدامها في نطاق واسع من الصناعات، وتتضمن: نظم الطرق العامة والسريعة – نظام للإمداد برأس المال المقترِض (Debt capital) – الموظفين المثقفين الحاصلين على شهادات جامعية متميزة.	تقتصر على صناعات معينة، من أمثلتها: موانئ متخصصة في مناولة كميات كبيرة من المواد الكيميائية – معاهد علمية على درجة عالية من التخصص – كادر من الأفراد على درجة عالية من التخصص والكفاءة.

المصدر: وزارة المالية، تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، نوفمبر ٢٠٠٤، ص ٩، متاح على https://www.mof.gov.eg

(١) ياسر محمد خليل: استراتيجية مقترحة لتحقيق الميزة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي بمصر، مجلة الإدارة التربوية، س٦، ع٢٣، ٢٠١٩، ص١٣١.

من الأهمية التمييز بين أثنين من الأساليب الأساسية للمنافسة. الأول (الأسلوب التقليدي، وتقوم فيه القدرة التنافسية على السعر، إذ يدخل المشاركون في منافسة سعرية حادة ومن ثم في "سباق هدام نحو القاع"، ويتطلب هذا الأسلوب إنتاج منتجات تعتمد على الموارد الطبيعية وكثافة العمالة، أو على عمالة وبنية أساسية رخيصتين بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. أما الأسلوب الثاني (القائم على التقدم التكنولوجي) ويؤدي إلى تقليص الطلب على العمالة غير الماهرة والكثير من الموارد الطبيعية. وفيه تكون الدول وكذلك الشركات أكثر تخصصا في الأسواق التي تتميز بالمنافسة الحادة وقلة حواجز الدخول إليها، وهذا الأسلوب يستلزم المنافسة في الابتكار، وكذا البحث والتطوير، والتقدم التكنولوجي، والتطوير الدائم في المنتجات، وكذلك تحسين القاعدة اللازمة من المهارات، والطاقات التكنولوجية، فضلاً عن مراعاة عوامل الجودة، والمرونة، والتصميم، وإقامة الشبكات[١].

المطلب الثاني

أهمية تنامي القدرة التنافسية للصادرات الوطنية

يعتبر امتلاك وتطوير القدرة التنافسية هدفاً استراتيجياً تسعى المؤسسات الاقتصادية لتحقيقه، في ظل التحديات التنافسية الضخمة التي تفرضها المتغيرات العالمية، حيث ترتكز القدرة التنافسية على مدى القدرة المؤسسية على تحقيق حاجات العميل أو القيمة التي يتمنى الحصول عليها من الخدمة أو المنتج، مثل الجودة العالية للمنتج، فهي تمثل استثماراً لمجموعة الأصول المالية والبشرية والتكنولوجية، من أجل التميز عن المنافسين، وإنتاج قيمة للعملاء تلبي احتياجاتهم.

(١) حسين عبد المطلب الأسرج: نحو تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية، الملتقى العلمي الدولي "المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، ٤-٥ ديسمبر ٢٠٠٧.

أ- أهمية تطوير القدرة التنافسية:

تأتي أهمية تطوير القدرة التنافسية التي تعتمد عليها المنشأة لتعزيز قدراتها، في بعض المقومات، نبرز أهمها على النحو التالي[١]:

(١) جودة المنتج:

تعرف الجودة بأنها احتواء المنتج أو الخدمة على عدة خصـــائص محددة، مع تلبية الاحتياجات المتوقعة منها للعميل، كما أوجدت هذه المعايير روح المنافســـة بين الشركات لتنتج منتجات ذات جودة عالية وتكلفة منخفضة، مع الحفاظ على البيئة، إذ تركز الجودة على ثلاثة محاور رئيسية، تتمثل في إرضاء المستهلك، العملية وسير الإنتاجية وفقاً للمواصفات المطلوبة، إضافة إلى التركيز على قيمة المنتج[٢].

تهتم المؤسسات في جميع أنحاء العالم بالجودة، لأهميتها في مجابهة التحديات الداخلية والخارجية، وكذا مساهمتها في تحسين الأداء وتطويره، كما أنها تعد عاملاً رئيسياً في نجاح الأعمال، لأهمية دورها في استغلال الموارد واكتساب ميزة تنافسية بالأسواق[٣].

تتمثل جودة المنتج في المطابقة للمواصفات، وإشباع وتحقيق متطلبات السوق، وتتمثل أهم مزايا جودة المنتج في تحقيق الميزة التنافسية وإرضاء العميل، من خلال أربعة محاور (تحسين الوضع التنافسي، ورفع نسبة السعر إلى التكلفة –تحسين كفاءة

(١) دعاء أحمد سعيد فارس بريك: القدرة التنافسية لشركات مؤشر التنمية المستدامة المصري "دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني،٢٠٢١، ص ١٤٤.

(٢) أحمد صالح أحمد الأثري: ثقافة إدارة الجودة الشاملة والتركيز على العميل "المستهلك" – دراسة عن واقع علاقة التركيز على العميل وثقافة إدارة الجودة الشاملة في الكويت، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد١٢، عدد٣، ٢٠٢١: ص١٢٤.

(٣) ناصر فهيد العنزي: أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتخفيض التكلفة في دعم القدرة التنافسية في الشركات الصناعية الكويتية، رسالة ماجستير، كليه إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٥، ص١٢.

استخدام الموارد، وكفاءة عملية الإنتاج – تحسين رضا العملاء وزيادة الحصة السوقية – تحسين نسبة السعر/ التكلفة) [١].

(٢) التكلفة المستهدفة للمنتج:

تعرف التكلفة المستهدفة بأنها: "منهج إجرائي يعمل على تطوير الحد الأقصى للتكلفة المسموح بها لإنتاج المنتج المقترح والعمل على تحقيقها لإمكانية الوصول إلى هامش الربح المتوقع تحقيقه من وراء إنتاج ذلك المنتج" [٢].

وعليه فالتكلفة المستهدفة هي الفرق بين سعر البيع المستهدف والربح المتوقع، إذ إن التكلفة المستهدفة = سعر البيع المتوقع – الربح المرغوب فيه.

خصائص التكلفة المستهدفة:

يتطلب تطبيق التكلفة المستهدفة عدة خصائص، أبرزها ما يلي[٣]:

- يتحدد السعر المستهدف في مرحلة التخطيط للمنتج بناء على بيانات السوق.
- يتحدد هامش الربح المستهدف في مرحلة مبكرة من عملية تطوير المنتج الجديد وقبل البدء الفعلي في تصميم وتطوير المنتج.
- تحديد التكلفة المستهدفة قبل البدء في عملية تطوير المنتج الجديد.
- ضرورة التعاون بين كافة إدارات المؤسسة.
- يساعد توفير معلومات مفصلة عن التكاليف في عمليات ترشيد النفقات.

---

(١) دعاء أحمد سعيد فارس بريك: القدرة التنافسية لشركات مؤشر التنمية المستدامة المصري "دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٢) كحول صورية: دور التكلفة المستهدفة في تحقيق الميزة التنافسية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، المجلد٢١، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٧٦٠.

(٣) ناصر نور الدين عبد اللطيف: دراسات في المحاسبة الإدارية الاستراتيجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٣١٨-٣١٩.

- مقارنة التكاليف الحالية لإنتاج المنتج الجديد مع التكلفة المستهدفة خلال نقاط مختلفة في عملية تطوير المنتج.
- نشر ثقافة عدم تخطي التكلفة المستهدفة.

(٣) سرعة تقديم المنتج:

يتم تحديد كفاءة المنشأة من خلال مدى قدرتها على تلبية حاجة العميل وتسليمه المنتج في التوقيت المحدد.

أبرز شروط اكتساب ميزة تنافسية، عن طريق سرعة تسليم المنتجات[١]:

- سرعة تسليم المنتج تشير إلى الفترة الزمنية التي تستغرقها المنشأة، منذ استلام الطلب وحتى استلام العميل للمنتج.
- التسليم في التوقيت المتفق عليه بين الطرفين.
- سرعة التطوير، والتي تشير إلى الفترة الزمنية منذ نشأة الفكرة وحتى تقديم المنتج النهائي.
- تقصير الفترة الزمنية لدورة تقديم المنتج.
- تقليل الوقت المستغرق لتغير العمليات لتقديم المنتجات.
- الالتزام بجدول زمني محدد للتعامل مع العملاء.

يتضح من ذلك أن الوقت يعتبر سلاحاً تنافسياً للمنشأة، كما أنه المقومات الهامة لإكساب المنشأة ميزة تنافسية، لأن العميل يرغب في الحصول على المنتج بأفضل وأسرع ما يمكن.

(١) ناصر فهيد العنزي: أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتخفيض التكلفة في دعم القدرة التنافسية في الشركات الصناعية الكويتية، مرجع سابق، ص١٢.

(٤) الإبداع والابتكار في المنتج:

يتم تعريف الإبداع والابتكار على أنه: قدرة المنشأة على التوصل إلى ما هو جديد وإضافة قيمة أكبر وأسرع، مع تقديم خدمة أفضل من المنافسين[١].

انعكاس الثورة الصناعية الرابعة على الإبداع وريادة الأعمال:

ظهر مصطلح الجيل الرابع من الصناعة في ألمانيا عام ٢٠١٤، من خلال مشروع استراتيجية التكنولوجيا الفائقة للحكومة الألمانية، والتي تعزز حوسبة التصنيع، والتحول الرقمي للمصانع، وتحول طرق العمل المركزية التقليدية إلى طرق رقمية غير مركزية.

تنطوي الثورة الصناعية الرابعة على تحول عميق في طرق الإنتاج، إذ يتم استبدال المصانع التقليدية، بأخرى ذكية تقوم على تنفيذ أنظمة الفيزياء الإلكترونية (CPS) للإنتاج الصناعي، وتتبنى استراتيجيات التطور السريع للمنتجات، والإنتاج المرن، وتتعامل مع البينات المعقدة والعالمية[٢].

عناصر الثورة الصناعية الرابعة:

تتميز الثورة الصناعية الرابعة باختراق التكنولوجيا الناشئة في العديد من المجالات، وأبرزها[٣]:

١) الأنظمة الفيزيائية السيبرانية Cyber-physical systems

٢) الحوسبة السحابية Cloud Computing

(١) ناصر فهيد العنزي: أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتخفيض التكلفة في دعم القدرة التنافسية في الشركات الصناعية الكويتية، المرجع السابق، ص١٣.

(٢) رحاب محمود عبدالعظيم عبد الله: فلسفة التصميم الصناعي المعاصرة في ضوء الثورة الصناعية الرابعة، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، عدد خاص، ٢٠٢٠، ص ٤٣٩.

(٣) رحاب محمود عبدالعظيم عبد الله: فلسفة التصميم الصناعي المعاصرة في ضوء الثورة الصناعية الرابعة، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، المرجع السابق، ص ٤٣٨.

٣) الحوسبة المعرفية Cognitive Computing

٤) الروبوتات، والذكاء الاصطناعي Robotics, and artificial intelligence

٥) تحليلات البيانات الضخمة Big data analytics

٦) تقنية تحويل الأموال Block Chain

٧) تكنولوجيا النانو Nanotechnology

٨) الحوسبة الكمية Quantum Computing

٩) التكنولوجيا الحيوية Biotechnology

١٠) الطباعة ثلاثية الأبعاد D3 printing

١١) المركبات المستقلة Autonomous Vehicles

يرى الباحث ضرورة السعي لتطوير عملية التصنيع في ظل الثورة الصناعية الرابعة، وما يستتبعها من تسارع في معدل التغيير.

(٥) المرونة الاستراتيجية:

تعرف المرونة الاستراتيجية بأنها "قدرة المؤسسة على تحديد التغيرات البيئية وتخصيص الموارد والقدرات للتكيف مع هذه التغيرات، والتأثير في البيئة وإحداث تغيير فيها بشكل استباقي، والتي تشكل لب الميزة التنافسية باعتبارها مصدراً لخلق الفرص"[١].

أهمية المرونة الاستراتيجية[٢]:

- زيادة سرعة استجابة المنظمة للتغيرات الهامة في البيئة الخارجية.

(١) فادية عموري، محمد الباي: دور المرونة الاستراتيجية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة البسكرية للأسمنت، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ١٢، العدد١، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، ٢٠١٩، ص ٣٥٥-٣٥٧.

(2)Ratanapornsiri, Verayos. The moderating influence of strategic flexibility on relationship of market orientation and business performance. Nova Southeastern University, 2003, p43.

- خلق الإمكانيات اللازمة للمنظمة لتمكينها من الاستمرارية في فترات الأزمات.
- تسهيل عملية دمج الموارد الداخلية والخارجية بصورة فعالة، مما يتعكس إيجاباً على تدعيم القدرة التنافسية.
- خلق نطاق واسع من الخيارات قبل ظهور الحاجة إليها، وكذلك تطوير قاعدة المعلومات للاختيار من بين البدائل المختلفة.
- تساعد المنظمة على التحول من استراتيجية إلى أخرى، وبأقل الخسائر في الوقت والجهد والتكلفة.

عناصر المرونة الاستراتيجية:

مرونة الموارد: تتبلور في مدى قدرة المؤسسة على توفير الموارد بفاعلية وفي الوقت المناسب(١).

مرونة التنسيق: وتتمثل في القدرة على تجديد وتشكيل الموارد، من خلال مجموعة من الخيارات الاستراتيجية التي تسمح بوضع أنماط بديلة لتنسيق الموارد بهدف خلق منتجات جديدة(٢).

مرونة السوق: تعبر عن قدرة المؤسسة على إعادة تقييم وضبط جودتها التسويقية في وقت قصير، بهدف الاستجابة للظروف المتغيرة لبيئة الأعمال(٣).

(1) Awwad, Abdul kareem Salameh. The influence of strategic flexibility on the achievement of strategic objectives: An empirical study on the Jordanian Manufacturing Companies. Jordan Journal of Business Administration 5.2 (2009),p 416.

(2) Sanchez, Ron. Understanding competence-based management: Identifying and managing five modes of competence. Journal of Business research 57.5 (2004),p 519.

(3) Friedli, T., Billinger, S., Kichuth, M., & Fleisch, E. MANAGING FLEXIBILITY STRATEGICALLY: A CASE-STUDY ON REPOSITIONING. University of St. Gallen and cochair of Reszrch Auto-ID at MIT,(2015), p6.

ب- مؤشرات قياس القدرة التنافسية:

تتمثل مؤشـرات قياس القدرة التنافسـية التي تعبر عن مدى قدرة المنشـأة على دعم قدرتها التنافسية، فيما يلي[١]:

النصيب السوقي: (Market share)

يمثل صادرات الدولة من سلعة معينة، كنسبة مئوية من إجمالي واردات السوق المستوردة لهذه السلعة. يعكس هذا المؤشر حجم وجود الدولة المصدرة في الأسواق الخارجية، فكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر للدولة المصدرة بين الدول المنافسة، كلما دل على تنامي قدرتها التنافسية في السوق المستورد، والعكس صحيح[٢].

معدل النمو السنوي: (Annual Growth Rate)

يعتبر هذا المؤشـر من المؤشـرات المهمة التي تعكس مسـتوى أداء وفعالية السـياسـة التجارية المطبقة على السـلعة محل الاهتمام، ويتم تقدير هذا المؤشـر عن طريق قسمة معامل الانحدار في الدالة الخطية على المتوسط.

معدل اختراق السوق: (Market Penetration Rate)

يمثل النسبة بين صادرات بلد ما من سلعة معينة، والاستهلاك الظاهري لذات السلعة في البلد المستورد. فكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر لدولة ما، كلما تنامت قدرتها التنافسية، والعكس صحيح.

---

(١) طارق توفيق الخطيب: القدرة التنافسية للصادرات المصرية من الأرز في أهم أسواقه الدولية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، س٣٥, ع١، ٢٠١٥، ص ١٨٢ – ١٨٤.

(٢) دينا محمود عبد الله: تأثير حكومة تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي والقدرة التنافسية في الشركات المساهمة المصرية، مجلة البحوث التجارية، كليه التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، ٢٠١٦، ص٢٧١.

الميزة النسبية الظاهرية: (Virtual Comparative Advantage)

يتم تقديرها لأي سلعة عن طريق قياس الميزة النسبية لصادرات الدولة من هذه السلعة، مقارنةً بالدول المنافسة.

الإنتاج النسبي: (Relative Production)

يمثل النسبة بين إنتاج بلد ما من سلعة معينة، إلى الإنتاج العالمي من نفس السلعة.

السعر النسبي: (RelativePrice)

يمثل النسبة بين متوسط السعر التصديري لسلعة معينة، لأي دولة منافسة، إلى نظيره للدولة المصدرة لذات للسلعة(١).

الأهمية النسبية للصادرات على مستوى الدول المتنافسة:

(The Relative Importance of Export)

يمثل نسبة إجمالي صادرات البلد من سلعة معينة إلى أهم خمس أسواق ذات قدرة استيعابية مرتفعة عالمياً لذات السلعة، وإجمالي صادرات البلد من ذات السلعة. فكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر بالنسبة للدولة المصدرة مقارنةً بأية دولة منافسة، كلما زادت قدرتها التنافسية في هذه الأسواق، والعكس صحيح.

معامل عدم الاستقرار: (Instability Factors)

يتم تقديره بالمتوسط الهندسي أو (الحسابي) للنسب المئوية لانحرافات القيم المقدرة عن القيمة الأصلية لمتغير معين، كلما اقتربت قيمته من الصفر، كلما يشير ذلك إلى ثبات المؤشر المراد تقديره، والعكس صحيح.

(١) دينا محمود عبد الله: تأثير حكومة تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي والقدرة التنافسية في الشركات المساهمة المصرية، المرجع السابق، ص٢٧٢.

المؤشر المركب: (Composite Index)

نظراً لأن بعض البلدان تحتل مراكز متقدمة في بعض المؤشـرات، بينما تتراجع مراكزها في المؤشـرات الأخرى، فقد يكون من الصـعب تحديد الوضـع التنافسـي لكل دولة منافسة. وعلى ذلك يمكن تقييمها إجمالاً من خلال المؤشر المركب، والذي يمكن بواسـطته تقييم البلدان وفقاً لقدراتها التنافسـية، عن طريق الجمع بين كافة المؤشـرات سـالفة الذكر، ثم يتم ترتيب الدول طبقاً لقدراتها التنافسـية في السـوق العالمية لتلك السلعة.

المبحث الثاني

مراحل تطور المعايير والمواصفات البيئية

تعرف المواصفات البيئية بأنها شروط توضع على المنتجات وأساليب إنتاجها، سواء من حيث المدخلات أو مواد التصنيع أو العبوات أو طريقة التغليف، وكذلك محددات لكميات الانبعاثات الغازية والتدفقات السائلة المنطلقة أثناء مراحل إنتاج المنتجات وكيفية التعامل مع هذه المخرجات السلبية[1].

كانت بداية وضع المواصفات تركز على المخاطر الصحية للمنتجات، وعلى إدارة أحد الملوثات أو أحد المجالات في وقت محدد. غير أن هذه الاستراتيجية لم تصادف نجاحاً كبيراً لأنها لم تأخذ في الاعتبار حقيقة أن التلوث قد ينتقل من مجال لآخر. فمثلاً عند التركيز على إدارة النفايات الصلبة، فقد يزيد تلوث الهواء، وإذا تم فرض استخدام مركب كيميائي معين فقد تظهر من تفاعلاته فيما بعد مركبات أخرى خطرة.

مع تطور الأبحاث العلمية بدأت المرحلة الثانية في المواصفات منذ السبعينيات والثمانينيات بالدول المتقدمة. والتي انتهجت أسلوب العلاج الوقائي. ومواجهة التدهور البيئي عند بداية الأنبوب (مرحلة الإنتاجية الأولى) وليس عند نهايته فقط. وهو ما يقتضي اختيار المدخلات والتكنولوجيات الإنتاجية الأنظف، وليس مجرد الاكتفاء بمعالجة الانبعاثات والتدفقات الخارجة. لذا تميزت هذه المرحلة باستخدام أدوات اقتصادية لتحقيق المواصفات البيئية، مثل الضرائب على الوقود والأسمدة والمبيدات السامة، ورسوم على كميات الانبعاثات والتدفقات، وتراخيص تجارية للكربون. وكلها أدوات تعتمد على مبادئ السوق لحفز المنتجين على ابتكار وسائل لخفض تلوث عملياتهم الإنتاجية، ومن ثم خفض تكاليف الالتزام بالمواصفات البيئية، باعتبارهم أكثر

(١) الأمم المتحدة: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠٠٥، متاح على https://archive.unescwa.org

دراية بظروف التشـــغيل بمصـــانعهم، ومن ثم أقدر على اختيار أقل الوســـائل تكلفة لتحقيق الالتزامات. لذا وضـــعت المواصـــفات أهدافا بيئية محددة، تاركة كيفية تحقيقها للمؤســـســـات الإنتاجية، مع العمل على توفير قاعدة كافية من البيانات والمعلومات الضرورية.

وفي النصـــف الثاني من التســـعينيات وبعد ضـــغوط الجماعات البيئية على الحكومات لســـرعة التدخل في الأنشـــطة الاقتصـــادية لإدماج الاعتبارات البيئية في قرارات الانتاج والاســـتهلاك. بدأت المرحلة الثالثة من المواصـــفات بتدشـــين مناهج التصميم البيئي للمنتجات.

أنواع المعايير والاشـتراطات البيئية: تتمثل أهم صـور المعايير البيئية وأنواعها فيما يلي[1]:

- **معايير نوعية البيئة:** تعتبر معايير عامة لتقييم الحالة البيئية، وتعمل على تعيين أقصـى حد للتلوث الذي لا يجب تجاوزه في الوسـط الذي يسـتقبل التلوث أو في جزء منه، ويتم اسـتخدام مجموعة من الأدوات لتحقيقها، بعضـها يرتبط بالإنتاج والآخر بالاستهلاك.
- **معايير الانبعاث:** وهي معايير عادة ما تطبق على المنشـآت الثابتة مثل محطات القوى الحرارية والمصـانع، وتعمل على تحديد كمية الملوثات المنبعثة من مصـدر أو مادة معينة، وكذلك تحديد درجة تركيزها، أثناء وحدة زمنية محددة، أو خلال دورة تشـــغيل معينة، وبالتالي يكون تأثيرها كبيراً على أســـاليب الإنتاج الواجب تعديلها عن طريق استخدام طرق إنتاج معينة تقلل التلوث.
- **معايير العمليات والإنتاج:** تنظم الكيفية التي يجب أن تنتج بها الســـلع، وتحدد الأســـاليب التي ينبغي اســـتخدامها أو مراعاتها في عمليات الإنتاج، كنوع

(١) فاطمة طالب وناصر بوعزيز: الدول النامية والمعايير البيئية – الفرص والتحديات، مجلة العلوم الإنسانية، العدد٧، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٧٢٥ – ٧٢٦.

التكنولوجيا والآلات والمعدات المستخدمة ومدى ملاءمتها...الخ، كذلك تتضمن مستويات الانبعاث والقواعد الواجب مراعاتها في استغلال المنشآت الثابتة وكيفية تصميم تلك المنشآت.

- **معايير المنتجات:** تطبق بهدف منع التدهور البيئي، أو حماية المستهلكين من التلوث البيئي المباشر، بمعنى أنها معايير تستهدف الحماية البيئية من الأضرار الناجمة عن استخدام أو استهلاك منتج أو سلعة ما، نظراً لما قد يخلفه أو يحتويه من مواد ضارة، أو يخل بالتوازن الدقيق الذي يربط بين عناصر النظام البيئي، وتتولى هذه المعايير وصفاً وتحديداً، ما يلي[1]:

- الخصائص الكيميائية والطبيعية للمنتجات، وبصفة خاصة تلك التي تشير إلى ما تحتويه من مواد ضارة وملوثة.
- القواعد المتعلقة بشروط التعبئة والتغليف والتلوين، أو العرض لسلعة محددة، وتستهدف حماية المستهلك.
- مستويات الملوثات المنبعثة أو المتخلفة، الناتجة عن سلعة ما أثناء عملية الاستعمال.
- الحدود القصوى المسموح بها من الكيماويات والسموم الصناعية بالمنتجات.
- كيفية التخلص والتصرف في المنتج عقب استخدامه، كإعادة التدوير أو الاستخدام.

- **معايير الأداء:** وتتطلب عدة أنشطة كالتقييم البيئي، والذي يستهدف تحسين إدارة البيئة.

(١) السيد أحمد عبد الخالق: السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص٦٨.

الفصل الثاني

الصادرات المصرية وأهمية الالتزام بمعايير البيئة والتنمية المستدامة

من المفترض ألا تتعارض المعايير البيئية والقدرة التنافسية مع الجهود الرامية إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. ويكمن التحدي الذي تواجهه مصر في الحرص على أن تكون الأنظمة البيئية المعتمدة متلائمة مع الظروف المحلية، وأن تتصف بالاتساق في التنفيذ، وأن تخلو المعايير البيئية المفروضة على أسواق الصادرات من التمييز، وأن تطبق بأقل الوسائل تشويها للتجارة ووفقاً لنهج علمي في تحديد المعايير.

سوف نتعرض في دراستنا لهذا الفصل إلى دراسة مدى تطور الصادرات المصرية، ثم نتطرق لدراسة مدى أهمية المعايير البيئية في تدعيم القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وكذلك الوقوف على الرؤية المصرية لتنمية صادراتها في ضوء متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال الثلاثة مباحث التالية:

المبحث الأول: مراحل تطور الصادرات المصرية

المبحث الثاني: أهمية المعايير البيئية لتدعيم القدرة التنافسية للصادرات المصرية

المبحث الثالث: الرؤية المصرية لتنمية الصادرات في ضوء متطلبات تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول

مراحل تطور الصادرات المصرية

يحتل قطاع الصـــادرات أهمية بالغة في الفكر الاقتصـــادي الحديث، نظراً لاضـــطلاعه بثلاثة أدوار رئيســـية، تتمثل في ارتباط نشـــاط التصـــدير بأهداف إدارة التنمية، فضـــلاً عن اتســـاع نطاق الســـوق الذي يلعب الدور الأكبر في تقوية دوافع المستثمرين لاستثمار رؤوس أموالهم في المنتجات والسلع التي تعتمد أساساً على القدرة التنافســـية وبالتالي إيجاد فرص لتطوير الهياكل الإنتاجية بما يتماشـــى مع متطلبات الســوق العالمي، هذا إلى جانب أهمية نشــاط الصــادرات في إدارة التكوين الرأســمالي للقواعد الإنتاجية(١).

تشـكل التجارة الخارجية أحد أبرز المحاور في الاقتصـاد المصـري، وبخاصـة زيادة الصـادرات وتحسـين قدرتها التنافسـية في الأسـواق العالمية، فالصـادرات هي المحرك الرئيسي للإنتاج ومصدر أساسي من مصادر النقد الأجنبي وتشغيل العمالة، كما يعد قطاع الصناعة أحد أبرز القطاعات المكونة للاقتصاد المصري ككل، إذ يعمل على تقليص الفجوة في الميزان التجاري من خلال زيادة الصـادرات وترشـيد الواردات وقصـرها على تلك الداعمة للتنمية الاقتصـادية. ويتأثر النمو الصـناعي بالعديد من العناصـر ذات الصـلة بمناخ الأعمال نفسـه، سـواء إصـدار التراخيص، وتخصـيص الأراضـــي، وكذلك حزمة الحوافز التي يتم تقديمها للقطاع الصـــناعي وللمســـتثمرين المحليين أو الأجانب.

(١) فكري أحمد العدل: تنمية الصادرات المصرية في ضوء متطلبات الجودة، مجلة البحوث الادارية، مج٢٣، ع٢، ٢٠٠٥، ص ١٤٨-١٤٩.

لذلك يتم العمل على تنفيذ عدد من التدابير المشجعة لزيادة الصادرات المصرية، والتي تتمثل بشكل عام في سن التشريعات واتخاذ عدد من الإجراءات المؤسسية الداعمة لمناخ الأعمال بشكل عام مثل مراجعة التشريعات المنظمة لقانون ولائحة الاستيراد والتصدير، وتبسيط إجراءات التصدير والاستيراد من خلال مراجعتها وإعادة هندستها وميكنتها، وحوكمة عمل الكيانات المعنية بتنمية الصادرات، والفحص والرقابة وإعادة هيكلة الكيانات العاملة في هذا الشأن لضمان انسيابية التنفيذ وفصل التشابكات في الاختصاصات والتحول نحو التكامل لضمان الكفاءة والفعالية في أداء هذه المؤسسات من خلال مؤشرات أداء محددة قابلة للمتابعة والتقييم(١).

ويبين الشكل التالي الأهمية النسبية للصادرات المصرية:

شكل رقم (٢)

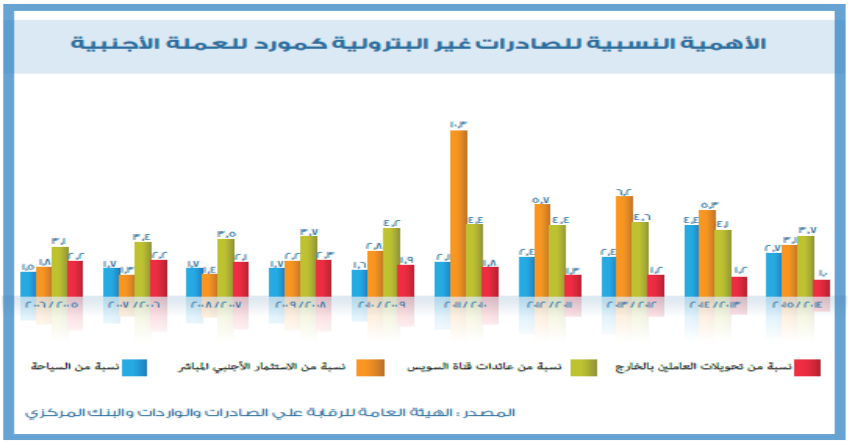

وتظل الصادرات على رأس أبرز مصادر العملات الأجنبية حيث تفوق الصادرات المصرية تحويلات العاملين من الخارج، و٢.٧ مرة من السياحة، و٣.١ مرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، و٣.٧ مرة من عائدات قناة السويس وفقاً لبيانات عام

(١) وزارة التجارة والصناعة: استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦/٢٠٢٠، ص٥٧، متاح على: http://www.mti.gov.eg

٢٠١٥/٢٠١٤ وهو ما يوضح الأهمية النسبية الكبيرة للصادرات المصرية كمورد رئيسي للعملات الأجنبية مما يستوجب تضافر الجهود من أجل تنميتها[١].

ويوضح الشكل التالي تطور الصادرات والواردات غير البترولية وعجز الميزان التجاري المصري:

شكل رقم (٣)

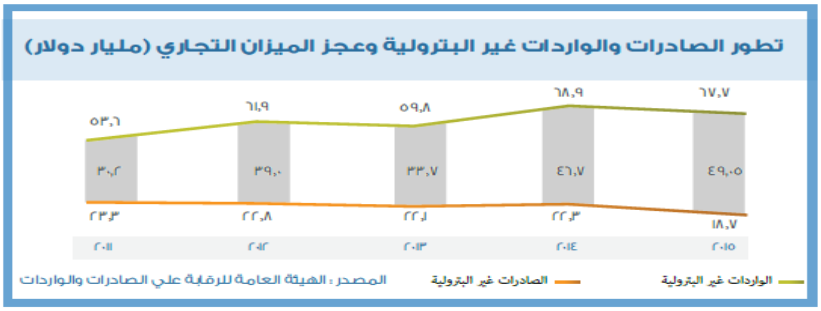

وتتنوع الصادرات المصرية من كتب ومصنفات فنية، جلوداً وأحذية، أثاث منتجات طبية ودوائية، مفروشات، غزل ومنسوجات، ملابس جاهزة، منتجات يدوية، حاصلات زراعية، منتجات هندسية والكترونية، منتجات غذائية، كيماويات وأسمدة، وأخيراً مواد بناء، وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

شكل رقم (٤)

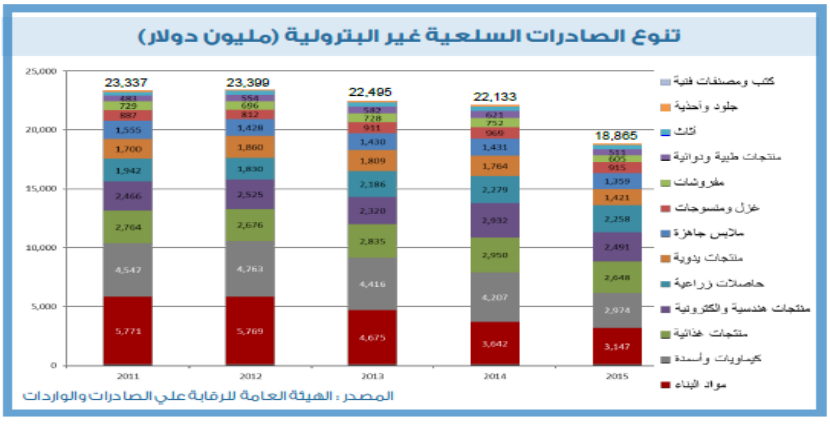

(١) وزارة التجارة والصناعة: استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية، المرجع السابق، ص١٤.

ويواجه المصدرون في مصر ضغوطاً من عملائهم بالدول المتقدمة التي تستلزم اتخاذ إجراءات صارمة بشأن تطبيق المواصفات البيئية ليس فقط على المنتجات، بل أيضا على أساليب إنتاجها، والمدخلات والملوثات الغازية والسائلة المنطلقة وكيفية التعامل معها. وقد يصل الأمر لمطالبة الدولة المستوردة بفحص إنشاءات المصانع وتسهيلات الإنتاج، كما في حالة الصناعات الغذائية ومستحضرات التجميل، وخاصة عند التعامل مع فروع الشركات متعددة الجنسية.

تطور قيمة الصادرات المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتي ٢٠٢١ [(١)]:

نتناول بالتحليل مؤشرات قيمة الصادرات المصرية منذ أن بدأت الدولة في تنفيذ البرنامج الوطني الشامل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، خلال عام ٢٠١٦، وخلال ستة أعوام حتى نهاية عام ٢٠٢١، حيث يتبين لنا مايلي:

- خلال عام ٢٠١٦ سجلت الصادرات المصرية ٢٠.٤٢ مليار دولار.
- ارتفعت قيمة الصادرات المصرية خلال عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٢٢.٦٤ مليار دولار، لترتفع بذلك بنسبة ١٠.٨٪، مقارنة بعام ٢٠١٦.
- خلال عام ٢٠١٨ واصلت الصادرات المصرية ارتفاعاها حيث بلغت ٢٥.١٤ مليار دولار، لترتفع بنسبة ١١.٠٤٪، مقارنة بعام ٢٠١٧.
- سجلت صادرات مصر خلال عام ٢٠١٩ ارتفاعاً طفيفاً لتبلغ ٢٥.٦٣ مليار دولار، بارتفاع بنسبة ١.٩٪، مقارنة بعام ٢٠١٨.
- على الرغم من انتشار جائحة فيروس كورونا، وما تسببت فيه من إغلاق شامل للاقتصاد العالمي، إلا أن الصادرات المصرية سجلت انخفاضًا طفيفًا خلال عام ٢٠٢٠ بلغت نسبته ١.٣٪ عن العام السابق ٢٠١٩، لتصل إلى ٢٥.٢٩ مليار دولار.

(١) وزارة التجارة والصناعة: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة، متاح على: http://www.mti.gov.eg

- قفزت قيمة الصادرات المصرية خلال عام ٢٠٢١ بصورة ملحوظة لتصل إلى ٣١ مليار دولار، لتسجل ارتفاعاً بنسبة ٢٢.٥٪، مقارنة بعام ٢٠٢٠.

ويوضح الشكل التالي، تطور الصادرات المصرية خلال ٦ سنوات:

شكل رقم (٥)

تطور الصادرات المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى ٢٠٢١

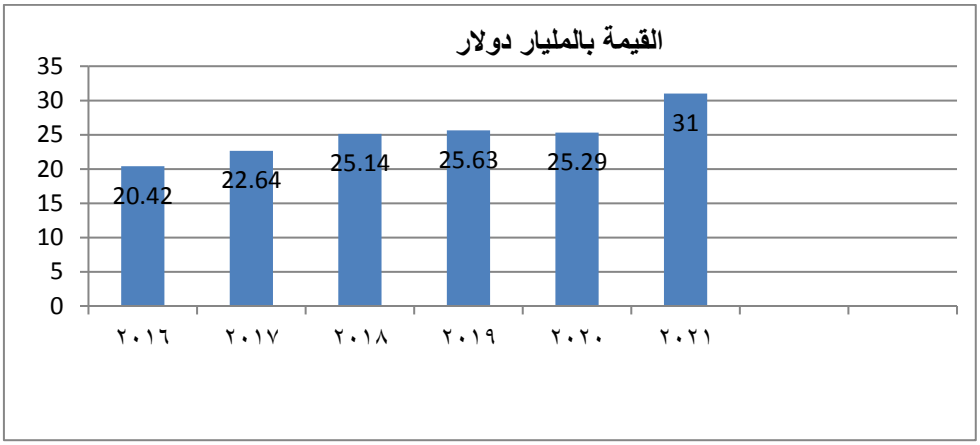

المصـدر: من إعداد الباحث، بالرجوع إلى بيانات وزارة التجارة والصـناعة، الهيئة العامة للرقابة على الصـادرات والواردات، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة، على الرابط http://www.mti.gov.eg.

تطور قيمة الصادرات المصرية خلال العام الجاري ٢٠٢٢ مقارنة بالعام ٢٠٢١[١]:

- سـجلت الصـادرات المصـرية ارتفاعاً خلال شـهر يناير ٢٠٢٢ لتقترب من حاجز ٤ مليارات دولار، فقد بلغت القيمة الإجمالية للصـادرات المصـرية نحو ٣.٩٨٨ مليار دولار خلال شـهر يناير ٢٠٢٢، مقابل نحو ٢.٩٦٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام ٢٠٢١، بزيادة بلغت نحو ١.٠٢٣ مليار دولار، مسـجلة ارتفاعاً بنسبة ٣٤.٥%.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء: تقرير مصـر في أرقام، أعداد يناير ٢٠٢١، يناير ٢٠٢٢، متاح على الموقع https://www.capmas.gov.eg

- تصدرت صادرات الوقود المصرية رأس القائمة خلال شهر يناير ٢٠٢٢، حيث بلغت قيمتها الإجمالية نحو ١.٢٤٥ مليار دولار، مقابل نحو ٦٩٣ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام ٢٠٢١، بزيادة بلغت قيمتها ٥٥٢ مليون دولار، مسجلة ارتفاعاً بنسبة ٥٧.٣%.
- كما جاءت صادرات مصر من السلع تامة الصنع في المركز الثاني، والتي بلغت قيمتها الإجمالية نحو ١.٥٨٢ مليار دولار خلال يناير ٢٠٢٢، مقابل نحو ١.٣٤٣ مليار دولار خلال شهر يناير ٢٠٢١، بزيادة بلغت قيمتها ٢٣٩ مليون دولار، مسجلة ارتفاعاً بنسبة ١٧.٨%.
- وقد حققت الصادرات المصرية من السلع نصف المصنعة قيمة ٨٠٧ ملايين دولار خلال شهر يناير ٢٠٢٢، مقابل نحو ٥٩٧ مليون دولار في يناير ٢٠٢١، مسجلة ارتفاعاً بنسبة ٣٥.١%.
- كما بلغت صادرات مصر من المواد الخام نحو ٣١٦ مليون دولار خلال شهر يناير ٢٠٢٢، مقابل ٣٠٠ مليون دولار في يناير عام ٢٠٢١، بزيادة بلغت ١٥ مليون دولار، بنسبة ارتفاع بلغت نحو ٥.٣%.

تحليل مؤشرات أداء الصادرات الزراعية المصرية آخر موسم ٢٠٢١-٢٠٢٢ مقارنة بموسم ٢٠٢٠-٢٠٢١ [(١)]:

- حققت الصادرات الزراعية قفزة في موسم ٢٠٢١-٢٠٢٢، حيث سجلت ٥.٦ ملايين طن بقيمة أكثر من ٣ مليارات دولار، وكان من بين أهم الصادرات الزراعية المصرية: الموالح، البطاطس، البصل، الفراولة، بنجر العلف، الفاصوليا، البطاطا، الرمان، الجوافة، الفلفل، الثوم، البطيخ، والمانجو، بإجمالي الكميات التي تم تصديرها لكل منها بالألف طناً.

(١) وزارة التجارة والصناعة: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تقرير مستودع بيانات التجارة الخارجية، ٢٠٢٢، متاح على: http://www.mti.gov.eg

- شهدت قيمة صادرات مصر من الحاصلات الزراعية ارتفاعا بنسبة ١١,١٪خلال الـ ٨ أشهر الأولى من الموسم التصديري(*) ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ لتسجل نحو ١.٩٠٩ مليار دولار، في مقابل ١.٧١٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من موسم ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ بنمو قدره ١٠.٥%(١).
- تراجع إجمالي الكميات المصدرة من القطاع خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٢١ وحتى إبريل ٢٠٢٢ لتسجل نحو ٣.١١٢ مليون طن في مقابل ٣.٢٤٧ مليون طن خلال نفس الفترة من موسم ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ بتراجع قدره ٤%(٢).
- جاءت الصادرات المصرية من الحاصلات الزراعية لمختلف الدول، على النحو التالي(٣):-

- استحوذت الدول العربية على ٣٨٪ من قيمة تلك الصادرات خلال أول ٨ أشهر من موسم ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، بنحو ٧٢٢.٨٩ مليون دولار، وكذلك بنسبة ٤٣٪ من إجمالي حجم الصادرات بنحو ١.٣٣٦ مليون طن.
- سجلت الكميات المصدرة من الحاصلات الزراعية المصرية للدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي بما فيها المملكة المتحدة نحو ٧٣٣,٥٣ ألف طن بقيمة ٤٣٩,٣٤٢ مليون دولار مستحوذة على ٢٣٪ من إجمالي قيمة الصادرات، و ٢٤٪ من الكميات.
- حققت قيمة تلك الصادرات لدول الاتحاد الأوروبي نحو ٤٣٢,٨٣٣ مليون دولار من خلال تصدير ٥٩٢,٥٨١ ألف طن مستحوذة على ١٩٪ من إجمالي الكميات المصدرة و٢٣٪ من قيمة الصادرات.

(*) الموسم التصديري يبدأ من شهر سبتمبر ويستمر حتى نهاية أغسطس من العام التالي.

(١) الموقع الرسمي لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، متاح على: https://moa.gov.eg/ar/ministry

(٢) التقرير الصادر عن المجلس التصديري للحاصلات الزراعية، ٢٠٢٢، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.aecegypt.com

(٣)التقرير الصادر عن المجلس التصديري للحاصلات الزراعية، ٢٠٢٢، المرجع السابق.

- بلغت قيمة صادرات الحاصلات الزراعية لدول آسيا نحو ٢٥٩,٨٦٧ مليون دولار خلال الفترة من "سبتمبر ٢٠٢١- إبريل ٢٠٢٢" من خلال تصدير ٣٨٦,٥٨١ ألف طن، مستحوذة على ١٢٪ من إجمالي الكميات المصدرة و ١٤٪ من قيمة الصادرات.
- صدرت مصر حاصلات زراعية لدول أفريقيا بنحو ٢٢,٤٩٥ مليون دولار من خلال ٣٦,٠٧٧ ألف طن، ولدول الأمريكيتين "الشمالية والجنوبية" واستراليا نحو ٢٧,١٧٢ ألف طن بقيمة ٣١,١٦٢ مليون دولار.

إجمالي الصادرات لأكبر خمس دول مستوردة للصادرات المصرية خلال يناير ٢٠٢٢ مقارنة بيناير ٢٠٢١:

ارتفعت الصادرات خلال شهر يناير ٢٠٢٢ بنسبة ٩٦.٧% مسجلة نحو ١.٣٦١ مليار دولار مقابل ٦٩٢.١٢٢ مليوناً في يناير ٢٠٢١، حيث ارتفع إجمالي صادرات مصر لأكبر خمس دول مستوردة للمنتجات المصرية، على النحو التالي(١):

- احتلت تركيا المرتبة الأولى، وقفز إجمالي الصادرات المصرية إليها بنسبة ١٧٩٪ مسجلة نحو ٤٨٠.٥٣٦ مليوناً مقابل ١٧٢.٢٤١ مليوناً في يناير ٢٠٢١، حيث توزعت الصادرات المصرية لتركيا بين وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطير والتي سجلت نحو ٣١٥.٣٨٣ مليوناً مقابل ٤٠.٠٠٧ ملايين خلال فترة المقارنة السابقة، بجانب تصدير اللدائن ومصنوعاتها بقيمة ٤٤.٢٦٤ مليوناً مقابل ٣٣.٦٧٢ مليوناً خلال تلك الفترة، في حين تراجعت الصادرات المصرية من الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها لتركيا إلى ١٦.١٥٩ مليوناً مقابل ١٨.٨٢٨ مليوناً بنسبة انخفاض قدرها ١٤.٢%، وقد صعدت صادرات

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: نشرة التجارة الخارجية، يناير ٢٠٢٢، متاح على الموقع https://www.capmas.gov.eg

مصر من المنتجات الكيماوية غير العضوية لتركيا خلال شهر يناير ٢٠٢٢ إلى ١٣.٦٥٥ مليوناً مقابل ٨.٦٣٣ مليون دولار في يناير ٢٠٢١، كما زادت صادرات المنتجات الكيماوية العضوية بنسبة ٣.٤% إلى ١٢.٤٩٥ مليوناً مقابل ١٢.٠٨٤ مليوناً خلال فترة المقارنة السابق ذكرها.

- وجاءت إسبانيا في الترتيب الثاني بالقائمة، وسجلت قيمة الصادرات المصرية إليها نحو ٢٦٨.٧٠٤ ملايين دولار مقابل ٧٣.١٢٩ مليوناً خلال فترة المقارنة السابقة، وتضمنت المنتجات تصدير وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها بقيمة ١٨٢.٤٠٦ ملايين مقابل ١٦.٥٨٨ مليوناً، كما صدرت لها مصر أيضا حديداً وصلب فولاذ بقيمة ٢٧.٥٣١ مليوناً مقابل ١٤.٥٢٠ مليون دولار، كما صدرت لدائن ومصنوعاتها في شهر يناير ٢٠٢٢ بقيمة ١١.٨٧٢ مليوناً مقابل ٤.٨٤٣ مليوناً في يناير ٢٠٢١، وصدرت مصر للسوق الإسبانية أيضا ملابس وتوابعها بقيمة ٩.٢١٨ مليون دولار مقابل ٦.١٤٠ مليوناً بنسبة زيادة قدرها ٥٠.١%، إلا أن قيمة صادرات الألمونيوم المصرية سجلت تراجعاً طفيفاً إلى ٤.٨٠٨ ملايين مقابل ٤.٨٣٤ مليوناً خلال فترة المقارنة.
- احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثالث بالقائمة، حيث بلغت صادرات مصر لها نحو ٢١٤.٣٤٤ مليون دولار في شهر يناير ٢٠٢٢ مقابل ١٣٨.٦٠١ مليون في يناير ٢٠٢١. وتمثلت الصادرات المصرية للسوق الأمريكية في شهر يناير ٢٠٢٢ في ملابس وتوابعها والتي بلغت قيمتها ٧٣.١٢٢ مليوناً مقابل ٥٢.٧٤٣ مليوناً في يناير ٢٠٢١، كما شهدت صادرات الخضراوات والنباتات زيادة قدرها ٤٢٨.٢% مسجلةً ٢٥.٣٤٣ مليوناً مقابل

٤.٧٩٨ مليوناً في فترة المقارنة، وزادت أيضا صادرات مصر من السجاد والأغطية النسيجية بنسبة ٥.٥% لتصل إلى ١٧.٠٩٣ مليوناً مقابل ١٦.٢٠١ مليون، كما ارتفعت صادراتنا المحلية من اللدائن ومصنوعاتها للسوق الأمريكية بنسبة ٢٣٢% لتصل إلى ١٥.١٤١ مليون دولار مقابل ٤.٥٦١ مليوناً خلال فترة المقارنة.

- جاءت الهند في الترتيب الرابع من القائمة، حيث صعدت الصادرات المصرية للهند خلال شهر يناير ٢٠٢٢ إلى نحو ١٩٩.١٥٣ مليون دولار، مقابل ١٣٠.٦٨٦ مليوناً خلال يناير ٢٠٢١، وتضمنت الصادرات المصرية وقوداً وزيوتاً معدنية ومنتجات تقطيرها بقيمة ١٤٣.٢٦٨ مليوناً مقابل ٩٢.١٢٥ مليوناً خلال فترة المقارنة، بجانب قطن بقيمة ٢٠.٠٩١ مليوناً مقارنة مع ١٤.٩٩٧ مليوناً، كما صدرت مصر للهند منتجات كيماوية غير عضوية بقيمة ١٤.٣٧٢ مليوناً مقابل ١٠.١١٠ ملايين خلال فترة المقارنة، وارتفاع صادرات مصر من ملح وكبريت وأتربة وأحجار وأسمنت للهند في يناير ٢٠٢٢ بقيمة ١١.٤٣٦ مليوناً مقابل ٥.٤٩٣ مليوناً في يناير ٢٠٢١، وكذلك فواكه وثمار بقيمة ٤.٤٤٦ مليون دولار خلال شهر يناير ٢٠٢٢ مقارنة مع ١.٦٠٣ مليون في يناير ٢٠٢١.
- وتذيلت إيطاليا القائمة، وارتفعت قيمة الصادرات المصرية إليها مسجلة نحو ١٩٨.٣٣٢ مليون دولار في شهر يناير ٢٠٢٢ مقابل ١٧٧.٤٦٥ مليوناً في يناير ٢٠٢١ حيث ارتفعت صادرات الألمونيوم ومصنوعاته بنسبة ١٩.٩% في يناير ٢٠٢٢ لتسجل نحو ٣٨.٤١٩ مليوناً مقابل ٣٢.٠٣٥ مليوناً في يناير ٢٠٢١، في حين تراجعت قيمة الصادرات المصرية من الوقود والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها لإيطاليا في ٢٠٢٢ بنسبة ٣٢.٤% لتسجل ٣٦.٣٣٦ مليوناً

مقابل ٥٣.٧٧٤ مليوناً خلال يناير ٢٠٢١، وارتفعت صادرات الحديد والصلب الفولاذ بنسبة ٣٢٧.٥% لتصل إلى ٢٧.١٩٧ مليون دولار يناير ٢٠٢٢، مقابل ٦.٣٦٢ مليوناً في يناير ٢٠٢١، وبالمثل قفزت أيضا صادرات اللدائن ومصنوعاتها إلى ٢٥.٠٧٧ مليوناً مقابل ٦.٩٤٨ مليون دولار بنسبة ارتفاع قدرها ٢٦٠.٩% خلال فترة المقارنة، في حين هبطت صادرات الأسمدة لإيطاليا إلى ٨.٦٦٣ مليوناً مقابل ٣٠.٣٩٧مليون دولار بنسبة تراجع قدرها ٧١.٥% بحسب النشرة[١].

ويوضح الجدول التالي، الصادرات المصرية لأكبر خمس دول مستوردة خلال يناير ٢٠٢٢ مقارنة بيناير ٢٠٢١:

جدول رقم (٢)

إجمالي الصادرات لأكبر خمس دول مستوردة للصادرات المصرية خلال يناير ٢٠٢٢ مقارنة بيناير

الدولة	القطاع التصديري المصري	صادرات يناير ٢٠٢٢ (القيمة بالدولار)	صادرات يناير ٢٠٢١ (القيمة بالدولار)	النسبة%
تركيا	وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطير	٣١٥.٣٨٣ مليون	٤٠.٠٠٧ مليون	+٦٨٨.٣٪
	لدائن ومصنوعاتها	٤٤.٢٦٤ مليون	٣٣.٦٧٢ مليون	+٣١.٥٪
	آلات وأجهزة الكهربائية وأجزائها	١٦.١٥٩ مليون	١٨.٨٢٨مليون	-١٤.٢٪
	منتجات كيماوية عضوية	١٢.٤٩٥ مليون	١٢.٠٨٤ مليون	+٣.٤٪
	منتجات كيماوية غير عضوية	١٣.٦٥٥ مليون	٨.٦٣٣ مليون	+٥٨.٢٪
	إجمالي الصادرات:	**٤٨٠.٥٣٦ مليون**	**١٧٢.٢٤١ مليون**	+١٧٩٪
إسبانيا	وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطير	١٨٢.٤٠٦ مليون	١٦.٥٨٨ مليون	+٩٩٩.٦٪
	حديد وصلب فولاذ	٢٧.٥٣١ مليون	١٤.٥٢٠ مليون	+٨٩.٦٪

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: نشرة التجارة الخارجية، يناير ٢٠٢٢، المرجع السابق.

الدولة	القطاع التصديري المصري	صادرات يناير ٢٠٢٢ (القيمة بالدولار)	صادرات يناير ٢٠٢١ (القيمة بالدولار)	النسبة%
	لدائن ومصنوعاتها	١١.٨٧٢ مليون	٤.٨٤٣ مليون	+١٤٥.١٪
	ملابس وتوابعها	٩.٢١٨ مليون	٦.١٤٠ مليون	+٥٠.١٪
	ألمونيوم	٤.٨٠٨ مليون	٤.٨٣٤ مليون	-٠.٥٪
	إجمالي الصادرات:	**٢٦٨.٧٠٤ مليون**	**٧٣.١٢٩ مليون**	+٢٦٧.٤٪
الولايات المتحدة الأمريكية	ملابس وتوابعها	٧٣.١٢٢ مليون	٥٢.٧٤٣ مليون	+٣٨.٦٪
	خضراوات ونباتات	٢٥.٣٤٣ مليون	٤.٧٩٨ مليون	+٤٢٨.٢٪
	سجاد و أغطية نسيجية	١٧.٠٩٣ مليون	١٦.٢٠١ مليون	+٥.٥٪
	لدائن ومصنوعاتها	١٥.١٤١ مليون	٤.٥٦١ مليون	+٢٣٢٪
	إجمالي الصادرات:	**٢١٤.٣٤٤ مليون**	**١٣٨.٦٠١ مليون**	+٥٤.٧٪
الهند	وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطير	١٤٣.٢٦٨ مليون	٩٢.١٢٥ مليون	+٥٥.٥٪
	قطن	٢٠.٠٩١ مليون	١٤.٩٩٧ مليون	+٣٤٪
	منتجات كيماوية غير عضوية	١٤.٣٧٢ مليون	١٠.١١٠ مليون	+٤٢.٢٪
	ملح وكبريت وأتربة وأحجار وأسمنت	١١.٤٣٦ مليون	٥.٤٩٣ مليون	+١٠٨.٢٪
	فواكه وثمار	٤.٤٤٦ مليون	١.٦٠٣ مليون	+١٧٧.٤٪
	إجمالي الصادرات:	**١٩٩.١٥٣ مليون**	**١٣٠.٦٨٦ مليون**	+٥٢.٤٪
إيطاليا	وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطير	٣٦.٣٣٦ مليون	٥٣.٧٧٤ مليون	-٣٢.٤٪
	حديد وصلب فولاذ	٢٧.١٩٧ مليون	٦.٣٦٢ مليون	+٣٢٧.٥٪
	لدائن ومصنوعاتها	٢٥.٠٧٧ مليون	٦.٩٤٨ مليون	+٢٦٠.٩٪
	أسمدة	٨.٦٦٣ مليون	٣٠.٣٩٧مليون	-٧١.٥٪
	ألمونيوم ومصنوعاته	٣٨.٤١٩ مليون	٣٢.٠٣٥ مليون	+١٩.٩٪
	إجمالي الصادرات:	**١٩٨.٣٣٢ مليون**	**١٧٧.٤٦٥ مليون**	+١١.٨٪
-	**إجمالي الصادرات للخمس دول:**	**١.٣٦١ مليار**	**٦٩٢.١٢٢ مليون**	+٩٦.٧٪

المصدر: من إعداد الباحث، بالرجوع إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، يناير ٢٠٢٢، متاح على الموقع https://www.capmas.gov.eg

أكبر الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢:

تصدرت هذه الأسواق الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٦٢٣ مليون دولار، ثم المملكة العربية السعودية بقيمة ٦٠١ مليون دولار، وتركيا بقيمة ٥٦٥ مليون دولار، ثم إيطاليا بقيمة ٥٨٠ مليون دولار، والإمارات العربية المتحدة بقيمة ٥٧٩ مليون دولار، واسبانيا بقيمة ٢٨٤ مليون دولار، ثم بريطانيا وأيرلندا الشمالية بقيمة ٢٧٤ مليون دولار، والهند بقيمة ٢٧٤ مليون دولار، وليبيا بقيمة ٢٧١ مليون دولار، وأخيراً السودان بقيمة ٢٦٥ مليون دولار[١].

تحليل مؤشرات أداء الصادرات السلعية المصرية غير البترولية خلال الربع الأول (يناير – مارس) من العام الجاري ٢٠٢٢[٢]:

خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ بلغت الصادرات المصرية غير البترولية ٩ مليارات و١٧٦ مليون دولار، مقابل ٧ مليارات و٦٧١ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بفارق مليار و٥٠٥ ملايين دولار محققة نسبة زيادة بلغت ٢٠%.

على الرغم من التداعيات الاقتصادية العالمية الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية وجائحة فيروس كورونا، فقد جاءت هذه المؤشرات الإيجابية التي حققتها الصادرات السلعية المصرية، نتيجة لاستقرار الطلب العالمي على المنتجات المصرية في مختلف القطاعات الإنتاجية، والحفاظ على الأسواق التصديرية، وفتح أسواق جديدة، والاستفادة من الفرص التصديرية المتاحة وخاصةً بأسواق الدول الإفريقية،

(١) وزارة التجارة والصناعة: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تقرير مستودع بيانات التجارة الخارجية ٢٠٢٢، مرجع سابق.

(٢) وزارة التجارة والصناعة: النشرة الاقتصادية للربع الأول من عام ٢٠٢٢، بتاريخ٢٠٢٢/٤/٢٨، متاح على، http://www.mti.gov.eg

فضلاً عن تطبيق البرنامج الجديد لمساندة الصادرات ورد الأعباء، واستمرار برامج سداد المستحقات التصديرية المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات، مما ساهم في استمرار تحقيق الصادرات المصرية لمعدلات نمو ملموسة رغم التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة.

من جهة أخرى فقد ساهمت اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية الموقعة مع عدد من الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية في تدعيم القدرة التنافسية للصادرات المصرية بالأسواق الإقليمية والعالمية، لا سيما في ظل تباطؤ العملية الإنتاجية بعدد من الدول في ظل التوترات الجيوسياسية الحالية وتداعيات جائحة كورونا.

تحليل مؤشرات أداء الصادرات السلعية المصرية وفقاً للتوزيع الجغرافي خلال الربع الأول (يناير – مارس) من العام الجاري ٢٠٢٢[١]:

- سجلت الصادرات لقارة أفريقيا بدون الدول العربية بقيمة ٥١٥ مليون دولار مقابل ٣٨٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٣٥%.
- سجلت الصادرات لجامعة الدول العربية بقيمة ٢ مليار و٩٩٨ مليون دولار مقابل ٢ مليار و٣٤٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٢٨%.
- سجلت الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٦٢٣ مليون دولار مقابل ٥١٣ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٢١%.
- سجلت الصادرات للاتحاد الأوروبي بقيمة ٢ مليار و٥٠٥ ملايين دولار مقابل ٢ مليار و١٩٩ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ١٤%.

(١) وزارة التجارة والصناعة: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تقرير مستودع بيانات التجارة الخارجية، متاح على: http://www.mti.gov.eg

– سجلت الصادرات لأسواق أخرى بقيمة ٢ مليار و٥٣٥ مليون دولار مقابل ٢ مليار و٢٣٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ١٣%.

ويوضح الجدول التالي، مؤشرات أداء الصادرات السلعية المصرية وفقاً للتوزيع الجغرافي خلال الربع الأول للعام الجاري ٢٠٢٢:

جدول رقم (٣)

مؤشرات أداء الصادرات السلعية المصرية وفقاً للتوزيع الجغرافي خلال الربع الأول (يناير – مارس) من عام ٢٠٢٢

السوق الخارجي	الربع الأول من عام ٢٠٢٢ (القيمة بالدولار)	الربع الأول من عام ٢٠٢١ (القيمة بالدولار)	نسبة الارتفاع %
قارة أفريقيا "بدون الدول العربية"	٥١٥ مليون	٣٨٢ مليون	٣٥٪
الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية	٢ مليار و٩٩٨ مليون	٢ مليار و٣٤٢ مليون	٢٨٪
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٢٣ مليون	٥١٣ مليون	٢١٪
الاتحاد الأوروبي	٢ مليار و٥٠٥ مليون	٢ مليار و١٩٩ مليون	١٢٪
أسواق أخرى	٢ مليار و٥٣٥ مليون	٢ مليار و٢٣٥ مليون	١٣٪

المصدر: من إعداد الباحث، بالرجوع إلى بيانات وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تقرير مستودع بيانات التجارة الخارجية، متاح على: http://www.mti.gov.eg

القطاعات التصديرية التي حققت صادراتها ارتفاعاً ملموساً خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢[١]:

– سجل قطاع الطباعة والتغليف والورق والكتب والمصنفات الفنية بقيمة ٣١٢ مليون دولار مقابل ١٩٦ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٥٩%.

(١) وزارة التجارة والصناعة: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تقرير مستودع بيانات التجارة الخارجية ٢٠٢٢، المرجع السابق.

- سجل قطاع الملابس الجاهزة بقيمة ٦٢٥ مليون دولار مقابل ٤٣٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٤٤%.
- سجل قطاع مواد البناء بقيمة مليار و٩٠٥ ملايين دولار مقابل مليار و٤١٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٣٥%.
- سجل قطاع الغزل والمنسوجات بقيمة ٢٧٩ مليون دولار مقابل ٢١١ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بارتفاع نسبته ٣٢%.
- سجل قطاع السلع الهندسية والإلكترونية بقيمة ٩٧٧ مليون دولار مقابل ٧٤٤ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت٣١%.
- سجل قطاع المنتجات الكيماوية والأسمدة بقيمة مليار و٩٣٥ مليون دولار مقابل مليار و٥٦٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٢٣%.
- سجل قطاع الجلود والأحذية والمنتجات الجلدية بقيمة ٢٦ مليون دولار مقابل ٢١ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بارتفاع نسبته ٢٢%.
- سجل قطاع المفروشات بقيمة ١٨٣ مليون دولار مقابل ١٥٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت٢٠%.
- سجل قطاع الصناعات الطبية بقيمة ٢١٠ ملايين دولار مقابل ١٧٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بارتفاع نسبته ١٩%.
- سجل قطاع الحاصلات الزراعية بقيمة مليار و٣٣ مليون دولار مقابل ٩٣٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت١٠%.
- سجل قطاع الصناعات الغذائية بقيمة مليار و١٩ مليون دولار مقابل ٩٦٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت ٥%.

ويوضح الجدول التالي، القطاعات التصديرية التي حققت صادراتها ارتفاعاً ملموساً خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ مقارنة بذات الفترة من عام ٢٠٢١:

جدول رقم (٤)

القطاعات التصديرية المتميزة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢

القطاع	الربع الأول من عام ٢٠٢٢ (القيمة بالدولار)	الربع الأول من عام ٢٠٢١ (القيمة بالدولار)	نسبة الارتفاع %
الطباعة والتغليف والورق والكتب والمصنفات الفنية	٣١٢ مليون	١٩٦ مليون	٥٩٪
الملابس الجاهزة	٦٢٥ مليون	٤٣٥ مليون	٤٤٪
مواد البناء	مليار و٩٠٥ مليون	مليار و٤١٥ مليون	٣٥٪
الغزل والمنسوجات	٢٧٩ مليون	٢١١ مليون	٣٢٪
السلع الهندسية والإلكترونية	٩٧٧ مليون	٧٤٤ مليون	٣١٪
المنتجات الكيماوية والأسمدة	مليار و٩٣٥ مليون	مليار و٥٦٧ مليون	٢٣٪
الجلود والأحذية والمنتجات الجلدية	٢٦ مليون	٢١ مليون	٢٢٪
المفروشات	١٨٣ مليون	١٥٢ مليون	٢٠٪
الصناعات الطبية	٢١٠ مليون	١٧٧ مليون	١٩٪
الحاصلات الزراعية	مليار و٣٣ مليون	٩٣٧ مليون	١٠٪
الصناعات الغذائية	مليار و١٩ مليون	٩٦٧ مليون	٥٪

المصدر: من إعداد الباحث، بالرجوع إلى بيانات وزارة التجارة والصناعة: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تقرير مستودع بيانات التجارة الخارجية، متاح على: http://www.mti.gov.eg

المبحث الثاني

أهمية المعايير البيئية لتدعيم القدرة التنافسية للصادرات المصرية

أثار الاتجاه إلى ضـــرورة حماية البيئة العديد من تســـاؤلات المهتمين بالشـــأن الاقتصـــــادي حول مدى العلاقة التفاعلية بين البيئة والتجارة، وتتعلق غالبية هذه التســاؤلات بالمخاوف من تحول المقاييس والمعايير البيئية إلى عقبة في طريق توســع التجارة الخارجية والقيام بدورها كأداة من أدوات التنمية الاقتصـــادية، هذا فضـــلاً عن إمكانية إحلال المعايير البيئية كبديل عن التعريفة الجمركية، واعتبارها ســـلاحاً ترفعه الدول المتقدمة في مواجهة صـادرات الدول النامية خاصـة تلك المعروف اسـتخدامها لمواد ملوثة للبيئة.

إن الأمر لا يرتبط فقط بالســياســة البيئية التي تمارســها الدول المتقدمة وتؤثر على التجارة الخارجية للدول الأخرى، بل إنه يتعلق أيضـــاً بالســياســة البيئية الوطنية التي تضــعها الدولة، وتؤثر بالتالي على حجم الإنتاج، ومن ثم على حجم صــادراتها، وقد يترتب على ذلك مشــكلة في الاختيار بين اســتراتيجية التنمية الاقتصـــادية التي تنتهجها الدولة، وبين أولويات حماية البيئة والمحافظة عليها(١).

إن الالتزام بالمعايير البيئية بالنسبة للمنتجات المصرية قد يحمل معه تأثيراً كبيراً على قدرة الصــادرات المصــرية على المنافســة في الســوق العالمية، نظراً لتكلفة الوفاء بهذه المعايير من قبل الشـركات والهيئات المنتجة لتلك السـلع، مما قد يدفعها للإحجام عن انتاجها أو البحث عن مجال آخر للاستثمار، الأمر الذي يفقد مصر ميزة تنافسية في منتجات كانت تتخصص فيها مقارنة بغيرها من الدول الأخرى(٢).

---

(١) محمد إبراهيم محمود الشـافعي: السـياسـة وتأثيرها على الوضـع التنافسـي للصـادرات الصـناعية المصـرية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مج٤٦، ع٢، ٢٠٠٤، ص٢٤٧.

(٢) محمد إبراهيم محمود الشافعي: السياسة وتأثيرها على الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية، المرجع السابق، ص٢٤٨.

إلا أنه – وعلى الرغم من ذلك – فإن هذا الالتزام يحمل بين طياته بعض الإيجابيات أبرزها رفع الوعي البيئي. إذ إن التدهور البيئي في مصر خلال الفترات السابقة كان قد أثر على الصحة العامة، وبالتالي على خطوات التنمية، بسبب الانبعاثات[1]، ويعد تلوث الهواء من أخطر أشكال التدهور البيئي، كما يعتبر احتراق الوقود من المصادر الأحفورية المسبب الأساسي لتلوث الهواء، خاصة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، حيث يستحوذ على ما يقرب من ٥٩٪ من إجمالي الانبعاثات، ويليه العمليات الصناعية التي تتسبب في انبعاث ١٧٪ من إجمالي الانبعاثات، ثم المخلفات الزراعية بنسبة ١٦٪، وأخيراً المخلفات ٨٪ من إجمالي الانبعاثات الكربونية في مصر[2]. هذا بالإضافة إلى التلوث البيئي الناتج عن التدفقات السائلة من مخلفات المصانع والتي تصب في نهر النيل أو الترع أو تتسرب للمياه الجوفية، فتهدد صحة الكائنات الحية والتربة. وتنعكس بذلك سلباً على أغلب الصادرات من الموارد الطبيعية والإنتاج الأولي.

وتجدر الإشارة إلى سابقة تعرض الصادرات النسيجية المصرية إلى بعض العراقيل من جانب دول الاتحاد الأوروبي بشأن استيراد هذه المنتجات لاحتوائها على أنواع معينة من الصبغات، حيث اشترطت دول الاتحاد الأوروبي توفير شهادة التوافق الدولي "شهادة الإيكو – Eco labels Certification"[*]، التي تتسم بتغطيتها لكافة

(1) Harrington, W. and V. McConnell, Motor vehicles and the environment, in H. Folmer and Tietenberg (eds.), The International Yearbook of Environmental and Resource Economics, 2003.

(٢) أحمد أبو الفتوح الناقة وآخرون: العلاقة بين الطاقة المستهلكة والنمو الاقتصادي والبيئة في مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٧) "دراسة تحليلية قياسية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٦، العدد ١٢، يوليو ٢٠٢١، ص٦١.

(*) علامة الإيكو"Eco labels": هي"شهادة ضمان عدم احتواء الأقمشة المشتراة على كيماويات قد تكون ضارة بالمستهلك"، لذلك يمكن استخدام هذه العلامة في أغراض التسويق والدعاية كأحد أهم دعائم تنافسية المنتجات بالأسواق المحلية والخارجية، وعادة ما تقدم علامة الإيكو معلومات موجزة عن مواصفات المنتج المرتبطة بالبيئة.

المتطلبات البيئية، بما فيها النواحي القانونية لغالبية دول الاتحاد الأوروبي، وعلى ذلك تعد هذه الشهادة ضماناً لتوافق المنتج الحاصل عليها مع المتطلبات البيئية والقانونية. كما تتجه غالبية دول الاتحاد الأوروبي إلى اشتراط وسائل محددة في عمليات التعبئة والتغليف، وما يستتبعه ذلك من ارتفاع في التكاليف بالنسبة للمورد(١).

كما يشار إلى أن نظام الإدارة البيئية يعتبر – بشكل عام – أداة للحفاظ على بنية المؤسسة من الأنشطة ومنتجاتها وتفاعلها مع البيئة، ومواصلة تحسين مستوى الأداء البيئي المطلوب. وهي مصممة للحد من استمرار الأضرار البيئية الناجمة عن الأنشطة والخدمات والمنتجات في المؤسسة.

وترتكز المواصفة القياسية العالمية للبيئة ISO 1400 على متطلبات الإدارة البيئية، بهدف تمكين المؤسسات الصناعية من ممارسة أعمالها في ضوء المتطلبات التشريعية ومراعاة الآثار البيئية، إذ إنها تراعي معايير الجودة وتتكامل مع المواصفة القياسية العالمية ISO 9001 والتي تهتم بجودة الإنتاج في المنشأة الصناعية البيئية(٢).

تنطبق هذه المواصفة على الجوانب البيئية التي تتمكن المنشأة من التحكم فيها بصورة إيجابية لصالح البعد البيئي، حيث تصلح هذه المواصفة للتطبيق في أية منشأة صناعية تستهدف ما يلي (٣):

- تطبيق وصياغة وتحسين نظام الإدارة البيئية.
- المطابقة الذاتية مع السياسة البيئية المعلنة.

(١) ناصر عبد المهيمن: المتطلبات البيئية للمنتجات النسيجية في ظل تحرير التجارة العالمية، ورقة علمية مقدمة لوزارة التجارة والصناعة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤، ص ١٥.

(٢) نبيل هاشم الأعرجي وآخرون: دليل الجودة البيئية في جامعة بابل حسب المواصفات العالمية للبيئة الأيزو ١٤٠٠١، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بابل، ٢٠١٠، ص٤.

(3)Awang ,Muhamad, and Others,1999: Environmental Management Standards ISO14000, Towards a Sustainable Future. University Putra Malaysia Press.

- السعي نحو الإجازة والتسجيل لنظام الإدارة البيئية في مواجهة كافة الجهات المحلية والدولية.
- التقرير والإعلان الذاتي بالمطابقة مع المواصفة.

وتشتمل العناصر الأساسية لنظم الإدارة البيئية على تعريف واضح للسياسة البيئية بالمؤسسات الصناعية، كما تتضمن توضيحاً للأهداف والخطط وطرق التنفيذ والتشغيل، والرصد والإجراءات التصحيحية، ومراجعة الإدارة، لذلك يعتبر التخطيط البيئي من أهم الوسائل اللازمة لتحديد الآثار البيئية الفعلية والمحتملة من العمليات والمنتجات الصناعية، هذا إلى جانب المتطلبات التنظيمية والمالية والمسئوليات والأدوار المؤسسية، وكذا تحديد إجراءات المراجعة والتحسين(١).

تجدر الإشارة إلى أن السياسة البيئية تتم من خلال مرحلتين: الأولى ويتم من خلالها إقرار معايير تحقيق الجودة البيئية، بينما تتمثل المرحلة الثانية في وضع نظام تشريعي ملائم يتضمن كافة السبل والوسائل التي تكفل تحقيق المعايير البيئية السابق إقرارها(٢).

التشريعات المصرية للحد من تلوث البيئة:

اهتم الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ بالتزامات الدولة نحو حماية البيئة، وحقوق المواطنين في بيئة صحية سليمة، في مواده (٣٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٧٩)، كما تعددت التشريعات التي أصدرتها الدولة من أجل حماية البيئة. وتفرعت هذه التشريعات بين

(١) نبيل هاشم الأعرجي وآخرون: دليل الجودة البيئية في جامعة بابل حسب المواصفات العالمية للبيئة الأيزو ١٤٠٠١، مرجع سابق، ص٣.

(2) Copper, M., Oates, W., Environmental Economics: A Survey, Journal of Economic Literature, 1992, Vol30, n2, p685.

قوانين وقرارات رئاسية ووزارية. ومن بين القوانين والقرارات الهامة التي تصدت لموضوع البيئة، مايلي[١]:

قانون البيئة رقم (٨) لسنة ١٩٩٤، والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ والقانون رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٥:

نصت المادة رقم (١٩) على ضرورة التزام كل شخص طبيعي أو اعتباري عام أو خاص بتقديم دراسة تقويم التأثير للبيئي المنشأة أو المشروع، إلى الجهة الإدارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص قبل البدء في تنفيذ المشروع.

تضمن هذا القانون مجموعة من النصوص لتنظيم عملية التخلص من النفايات والمواد الملوثة للبيئة، وكذلك الشروط والاحتياطات الواجب اتباعها لمنع حدوث الكوارث البيئية. وأصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون بالقرار رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥، وتناولت المواد من رقم (١٠) إلى رقم (٣٣) من اللائحة إجراءات تقييم التأثير البيئي، ومراحل خطة الطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية، وأنواع المواد والنفايات الخطرة وإجراءات الترخيص بتداولها[٢].

تجدر الإشارة إلى أن المحطات التابعة لشبكات الرصد البيئي، تتولى عملية رصد مكونات وملوثات البيئة بصفة دورية، وإتاحة كافة البيانات للجهات المعنية، كما يشرف جهاز شئون البيئة على إنشاء وتشغيل شبكات الرصد البيئي، ويضع خطة للطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية[٣].

---

(١) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: دليل معايير الاستدامة البيئية، الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر، الإصدار الأول، ٢٠٢١، مرجع سابق، ص٩.

(٢) عبد العزيز قاسم محارب: الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة، مجلة المال والتجارة، العدد ٦٣٣، يناير ٢٠٢٢، ص ١١.

(٣) عبد العزيز قاسم محارب: الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة، مجلة المال والتجارة، المرجع السابق: ص ١٢.

قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧:

تنص المادة رقم (١١) من القانون على منح المشـــروعات التي تعتمد على الطاقة الجديدة والمتجددة أو تنتجها، صـــناعة تدوير المخلفات الزراعية، خصـــماً من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة بنسبة ٣٠٪ خصما من التكاليف الاستثمارية.

قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨:

تنص المادة (٨) على ضـــرورة مراعاة ســـياســـات الدولة الاقتصـــادية والاجتماعية والبيئية المعلنة من مجلس الوزراء في تعاقداتها، ومراعاة اعتبارات الجودة والتكلفة، وتحقيق أفضـــل قيمة للمال العام على أســـاس كامل دورة الحياة لما يُطرح، وتضـــمين متطلبات التعاقد المستدام شروط ومعايير التأهيل والتقييم ومؤشرات الأداء وغيرها.

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٠ لسنة ٢٠١٨:

تضـــمن الموافقة على إطار شـــراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية ٢٠١٨-٢٠٢٢ "متحـــدون مـــن أجـــل مستقبل مستدام"، بين جمهورية مصر العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، والموقع بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٨.

قرار اجتماع مجلس الوزراء رقم (٩٨) بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥:

تضـــمن ضـــرورة قيام جميع الوزارات بالتركيز على التحول نحو الاقتصـــاد الأخضر، ومراعاة أبعاد الاستدامة في المشروعات التنموية. وذلك في إطار المحددات التي تضعها كل من وزارتي (البيئة – التخطيط والتنمية الاقتصادية).

قرار اجتماع مجلس الوزراء رقم (١١٥) بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٨:

نص على الموافقة على منهجية وآليات تنفيذ دليل معايير الاســتدامة البيئية في خطة التنمية المستدامة.

المعايير الواردة بنظام تقييم المباني (الهرم الأخضر):

بإصداراته المختلفة الصادرة بقرار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والتي تشمل: "إصدار المنشآت الجديدة ٢٠١٧". "إصدار التجمعات العمرانية المستدامة ٢٠١٨"، "إصدار المباني الإدارية والبنوك ٢٠١٨".

تحسين الأداء البيئي لتدعيم القدرة التنافسية للصادرات المصرية:

يتمثل الهدف الاستراتيجي لمصر في إدخال البعد البيئي ضمن السياسات، والخطط والبرامج القومية، أما الهدف متوسط المدى فيتمثل في حماية الموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي في إطار التنمية المستدامة، كما يتمثل الهدف قصير المدى في خفض معدلات التلوث الحالية للحفاظ على الصحة العامة، حيث تتبنى مصر استراتيجية ترتكز على عدة محاور، تتمثل في (تعزيز الاستدامة البيئية، التوجه نحو الاقتصاد الأخضر الأقل اعتماداً على الكربون، الإدارة المتكاملة لمشكلة المخلفات، تحسين نوعية الهواء والمياه، مواجهة مشكلة التغير المناخي، الحفاظ على المحميات الطبيعية وتطويرها، تعزيز الوعي وتكاتف الجهود للحفاظ على البيئة) [١].

تقوم مصر بتقييم الأثر البيئي، بهدف ضمان حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها من الآثار الضارة للعملية التنموية، ويتمثل الهدف بعيد المدى لهذا التقييم في ضمان تنمية اقتصادية متواصلة تلبي حاجات الوقت الحاضر دون الانتقاص من حقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها. ويعد تقييم الآثار البيئية أداة مهمة لأسلوب الإدارة البيئية المتكاملة يتعين إجراءه للمنشآت والمشروعات الجديدة أو التوسعات والتجديدات الخاصة بالمنشآت القائمة طبقا لأحكام قانون البيئة [٢].

---

(١) رئاسة مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقرير "سبع سنوات من الإنجازات"، التنمية المكانية، قطاع البيئة، ٢٠٢٢/١/٢٢، ص٩-١٢، متاح على https://www.idsc.gov.eg

(٢) محمد نبيل بشر: نظام تقييم التأثير البيئي للمشروعات طبقاً للدليل الإرشادي الصادر في يناير ٢٠٠٩ وتعديلات القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩، الإدارة المركزية لتقييم التأثير البيئي، جهاز شئون البيئة، ٢٠١٦، ص ١٧، متاح على https://www.eeaa.gov.eg

تتخذ الدولة العديد من الخطوات بالنسبة للقطاعات المعنية بمجال دراستنا (الصناعة – الزراعة – الطاقة)، وتتمثل أبرزها فيما يلي[1]:

قطاع الصناعة:

تنفذ الدولة برنامجي التحكم في التلوث الصناعي وحماية البيئة للقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام الصناعي، واللذان يشملان ١٢٠ مشروعا للحد من التلوث الصناعي. كما يتم تشجيع التحول للصناعات رشيدة الاستهلاك للمواد الطبيعية والطاقة والمياه، وتشجيع الإنتاج الصناعي الأنظف، وتتم إعادة توزيع الخريطة الصناعية لمصر، وتوطين الصناعات بالمدن الجديدة، والتوسع في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجال البيئة، وإعادة استخدام المياه والتحكم في الصرف الصناعي.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد المصانع المنتجة بالمدن الجديدة وصلت إلى ١١.٤ ألف مصنع عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٧.٨ آلاف مصنع في عام ٢٠١٤، وتقوم الدولة بالعديد من الجهود لتعزيز الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، ومنها: (تنفيذ برنامج قومي للترويج وتطوير المناطق الصناعية لتصبح مناطق صناعية خضراء صديقة للبيئة – فرض تعويضات بيئية على كل منشأة صناعية أو تجارية أو خدمية تخالف القواعد والقوانين البيئية وتسبب أضراراً للبيئة – التنسيق مع الجهات المعنية للعمل على الاستخدام الأمثل للموارد وترشيد استهلاكها).

الشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية: تعمل على مراقبة وحصر الانبعاثات الصناعية مع الكتل الهوائية الصادرة عن منشآت ومداخن الصناعات المختلفة، والحد منها، وتطبيق القياسات التي نصت عليها اللائحة التنفيذية لقانون البيئة، وتشمل تلك الصناعات (الأسمنت، الأسمدة، البتروكيماويات، وحدات توليد الطاقة والغلايات، صناعة الحديد والصلب، السيراميك، وتكرير البترول، الزجاج) على

(١) محمد نبيل بشر: نظام تقييم التأثير البيئي للمشروعات طبقاً للدليل الإرشادي الصادر في يناير ٢٠٠٩ وتعديلات القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩، المرجع السابق، ص ١٨-٢٢.

مستوى الجمهورية. حيث يتم رصد انبعاثات الجسيمات الصلبة الكلية وأكاسيد النيتروجين وأكاسيد الكبريت وفلوريد الهيدروجين وكلوريد الهيدروجين وأول أكسيد الكربون والكربون العضوي الكلي والأمونيا والظروف المرجعية لكل شركة طبقاً للإلزام القانوني عليها(١).

بلغ إجمالي عدد الكيانات الصناعية الكبرى المرتبطة بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية ٧٦ منشأة على مستوى الجمهورية حتى ديسمبر ٢٠٢٠، كما بلغ عدد مواقع الرصد الذاتي ٣٥٢ موقعاً للرصد تابعة لتلك الشركات، حيث تتم مراقبتها إلكترونياً من خلال جهاز شئون البيئة والفروع الإقليمية المرتبطة بالخادم الرئيسي بالشبكة على مدار ٢٤ ساعة، كما هو مبين بالجدول التالي(٢):

جدول رقم (٥)

الكيانات الصناعية المرتبطة بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية

النشاط الصناعي	عدد الشركات	عدد المداخن
أسمنت	٢٤	١٦٧
أسمدة	١٣	٣٤
بتروكيماويات	٧	٣٣
محطات توليد القوى الكهربية	١٩	٧٢
الحديد والصلب	٥	١٥
السيراميك	١	١
الزجاج المسطح	١	١
تكرير البترول	٥	٢٨
الألمونيوم	١	١
الإجمالي	٧٦	٣٥٢

المصدر: وزارة البيئة، جهاز شئون البيئة، الشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية، متاح على: https://www.eeaa.gov.eg

(١) وزارة البيئة: "تقرير حالة البيئة ٢٠١٩"، الإدارة المركزية لتقييم التأثير البيئي، جهاز شئون البيئة، ٢٠١٦، ص٢٢.

(٢) وزارة البيئة: "تقرير حالة البيئة ٢٠١٩"، المرجع السابق، ص٢٣.

ويوضح الشكل التالي، عدد الشركات المتوقع ربطها بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية خلال الفترة من ٢٠١٨ وحتى ٢٠٣٠ (ليصل إجمالي عدد الشركات المرتبطة ١٠٠ شركة تمثل عدد نقاط الرصد ٥٠٠ نقطة رصد).

شكل رقم (٦)

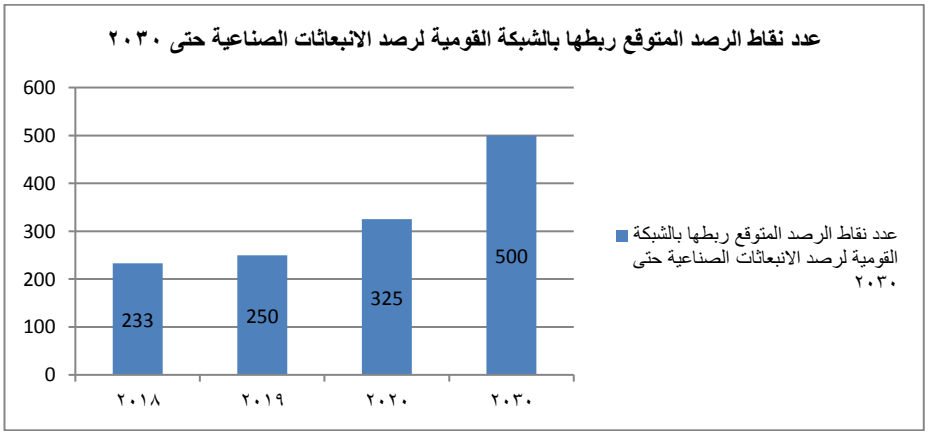

المصدر: وزارة البيئة، جهاز شئون البيئة، الشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية، متاح على: https://www.eeaa.gov.eg

قطاع الزراعة:

تسعى الدولة للاستخدام المستدام للمواد الزراعية الطبيعية، مع التركيز على أساليب الإدارة الزراعية المتكاملة، وتحسين كفاءة استخدام المياه بالزراعة، وكذلك تحسين أنظمة الري والصرف، وتعديل التركيب المحصولي لصالح الزراعات الأقل استهلاكاً للمياه، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي.

قطاع الطاقة:

تعمل الدولة على أن يصل نصيب الطاقة المتجددة إلى ٢٠٪ من الطاقة المنتجة في مصر مع نهاية عام ٢٠٢٢، منها ١٢٪ طاقة رياح، و٦٪ طاقة مائية، و٢٪ طاقة شمسية، كما تهتم الدولة بتوجيه الاستثمارات نحو توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، والاستغلال الاقتصادي للصحراء الغربية، وإبراز جدوى الاستثمار المكثف

فيها، سواء من خلال الاستثمار في زراعات الوقود الحيوي، أو بتنفيذ مشروع الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية التي تحتاجها مصر، فضلاً عن توفير احتياجات دول شمال إفريقيا ووسط أوروبا.

تقييم أداء مصر وفقاً لأهم مؤشرات الأداء البيئية العالمية:

أولاً: مركز مصر بين الدول وفقاً لمؤشر أداء تغير المناخ (CCPI):

يعد مؤشر أداء تغير المناخ (CCPI)، الذي ينشر سنوياً منذ عام ٢٠٠٥، أداة مراقبة مستقلة لتتبع أداء حماية المناخ في الدول. ويهدف إلى تعزيز الشفافية في السياسات المناخية الدولية، ويتيح مقارنة جهود حماية المناخ، والتقدم الذي أحرزته الدول في هذا المجال، وتحفيز السباق إلى القمة في العمل المناخي، كما يعد أداة قوية لمساءلة الحكومات عن مسؤوليتها في إحداث الأزمات المناخية[1].

يقيم مؤشر (CCPI) أداء ٦٤ دولة على مستوى العالم – منها مصر – وفقاً لأربعة محاور رئيسية، تضم ١٤ مؤشراً فرعياً، حيث تتمثل المحاور الأربعة الرئيسية، فيما يلي:

١) انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري (تمثل ٤٠٪ من النتيجة الإجمالية للتقييم).

٢) الطاقة المتجددة (تمثل ٢٠٪ من النتيجة الإجمالية للتقييم).

٣) استخدام الطاقة (تمثل ٢٠٪ من النتيجة الإجمالية للتقييم).

(1) Climate Change Performance Index, Results 2020,p5, https://ccpi.org.

٤) السياسة المناخية (تمثل ٢٠٪ من النتيجة الإجمالية للتقييم).

ويوضـح الشـكل التالي مكونات مؤشـر (CCPI) التي تعتمد على ١٤ مؤشـراً فرعياً للتقييم:

شكل رقم (٧)

مكونات مؤشر أداء تغير المناخ (CCPI)

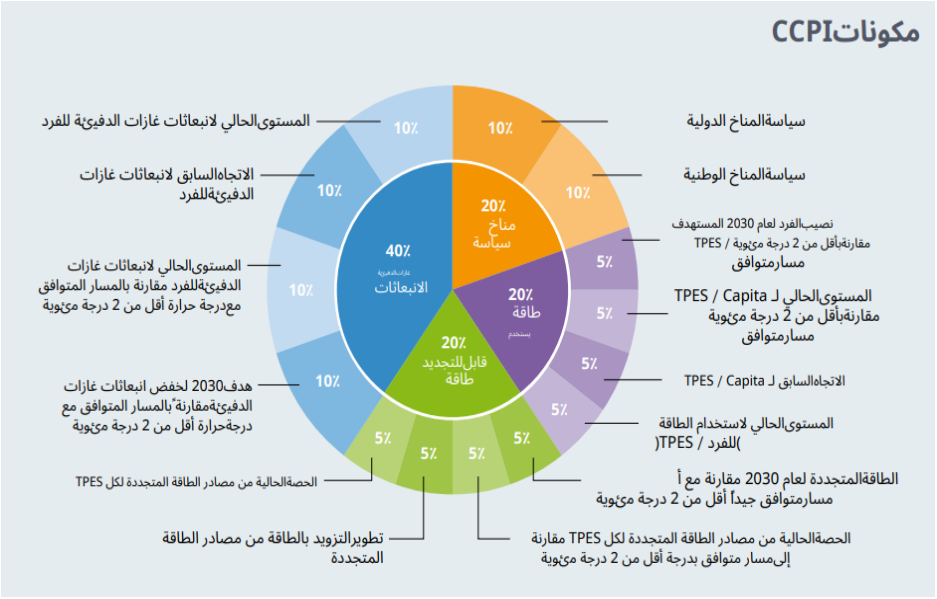

Source: Climate Change Performance Index, Results 2020,p5, https://ccpi.org.

جاءت مصر في المرتبة ٢١ وفقاً لمؤشر أداء تغير المناخ العالمي لعام ٢٠٢٢ بـ ٥٩.٨٣ نقطة، وذلك مقارنة بالمرتبة ٢٢ خلال عام ٢٠٢١ بـ ٥٤.٣٣ نقطة، ويأتي ذلك في ضـوء الجهود المبذولة من الدولة في مجال مكافحة التغير المناخي، والسـعي للتحول نحو اقتصـاد أخضـر ومسـتدام، مع العمل على الحد من الانبعاثات الكربونية وزيادة الاعتماد على مصـــادر الطاقة المتجددة[١]، في ضـــوء الالتزام بتحقيق أهداف

(١) رئاسة مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الركن الإعلامي، ٢٠٢٢، متاح على، https://www.idsc.gov.eg

التنمية المستدامة الأممية المتعلقة بالتغيرات المناخية، فقد صدقت على اتفاق باريس للمناخ لعام ٢٠١٥ عدد ١٨٩ دولة منها مصر، ويتضمن أبرز أهداف الاتفاق (خفض الانبعاثات الكربونية، والعمل معا للتكيف مع آثار تغير المناخ) [١].

ثانياً: مركز مصر بين الدول وفقاً لمؤشر الأداء البيئي[٢]:

(Environmental performance Index)

تم اطلاق مؤشر الأداء البيئي (EPI) في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٨، ويهتم بتصنيف الدول وفقًا لأدائها البيئي باستخدام أحدث البيانات المتاحة لعام كامل، حيث يقيس مؤشر الأداء البيئي (EPI) ما حققته نحو (١٨٠) دولة في مجال الاستدامة البيئية من خلال (١٢٨) مؤشرا تتمثل في (١١) قضية تنموية، بما يدعم جهود الدول لصياغة الاستراتيجيات الرامية إلى استدامة البيئة.

يعد مؤشر الأداء البيئي، وسيلة فعالة لاختبار السياسات التي تحقق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (Sustainable Development Goals). ويجمع الدليل متغيرات الأداء البيئي في مجالين رئيسيين، يختص الأول بالصحة البيئية، كما يختص الثاني بحيوية النظام الإيكولوچي، حيث ينقسم المؤشر المركب للصحة البيئية، إلى جودة الهواء والانبعاثات الملوثة للبيئة، ومدى توافر شبكات الصرف الصحي والمياه النقية، والانعكاسات البيئية السالبة لصناعات الفلزات والمعادن الثقيلة، ونظم إدارة النفايات. في حين تتضمن حيوية النظام الإيكولوچي متغيرات تختص بالموارد المائية، والخدمات الإيكولوچية، وتغيرات المناخ، وانبعاثات التلوث البيئي، ونضوب الثروة السمكية، والتنوع البيولوجي، والبيئة الزراعية.

---

(١) رئاسة مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الركن الإعلامي، ٢٠٢٢، متاح على،https://www.idsc.gov.eg

(2) Environmental performance Index, https://epi.yale.edu.

نتائج الأداء المصري بالمؤشر أعوام (٢٠١٦، ٢٠١٨، ٢٠٢٠، ٢٠٢٢):

أظهرت نتائج مؤشر الأداء البيئي العالمي (EPI) لعام ٢٠١٨ تقدم مصر من بين ١٨٠ دولة على المستوى العالمي، لتحتل المرتبة ٦٦ مقارنة بالمرتبة ١٠٤ لعام ٢٠١٦ متقدمة ٣٨ مركزاً عن التقرير السابق ٢٠١٦، وتفيد مؤشرات الأداء البيئي في عام ٢٠٢٠ باحتلال مصر المرتبة ٩٤، بنسبة تغير خلال ١٠ سنوات تقدر بـ ٧.٧٪، وبمعدل أداء يقدر بنحو ٤٣.٣٪، إلا أن ترتيب مصر قد تراجع وفقاً لهذا المؤشر خلال عام ٢٠٢٢ لتصل إلى المرتبة ١٢٧، بنسبة تغير خلال ١٠ سنوات تقدر بـ ٦.٥٪، وبمعدل أداء يقدر بنحو ٣٥.٥٪.

ثالثاً: مركز مصر بين الدول وفقاً لمؤشر النمو الأخضر[1](Green Growth Index):

تحسن أداء مصر في مؤشر النمو الأخضر (Green Growth Index)، الصادر عن المعهد العالمي للنمو الأخضر، حيث ارتفعت قيمته خلال عام ٢٠١٩ لتبلغ ٤٢.٦٦ نقطة، مقابل ٣٦.٧٤ نقطة خلال عام ٢٠١٨، ليسجل ارتفاعاً بلغت نسبته ١٦.١٪.

ويتكون المؤشر من عدة مؤشرات فرعية، سجل أداء مصر في تلك المؤشرات، الآتي:

- حماية رأس المال الطبيعي: سجل هذا المؤشر ٥٤.٨٥ نقطة خلال عام ٢٠١٩، مقارنة بـ ٤٨.٢٢ نقطة خلال عام ٢٠١٨، ليحقق ارتفاعاً بلغت نسبته ١٣.٨٪.
- الفرص الاقتصادية الخضراء: سجل هذا المؤشر ٣٩.٧٢ نقطة خلال عام ٢٠١٩، مقارنة بـ ٣٨.٥١ نقطة خلال عام ٢٠١٨، ليسجل ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته ٣.١٪.
- الاندماج الاجتماعي: سجل هذا المؤشر ٦١.١٧ نقطة خلال عام ٢٠١٩، مقارنة بـ ٥٦.٥١ نقطة خلال عام ٢٠١٨، ليحقق ارتفاعاً بلغت نسبته ٨.٢٪.
- الاستخدام الفعال، والمستدام للموارد: سجل هذا المؤشر ٢٤.٨٧ نقطة خلال عام ٢٠١٩، مقارنة بـ ١٧.٣٧ نقطة خلال عام ٢٠١٨، ليسجل ارتفاعاً بلغت نسبته ٤٣.٢٪.

(1) Green Growth Index: Concept, Methods and Applications, October 2019, https:// greengrowthindex.gggi.org.

المبحث الثالث

الرؤية المصرية لتنمية الصادرات في ضوء متطلبات تحقيق التنمية المستدامة

واجه الاقتصاد المصري عدة تحديات، حالت دون تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي تستهدفه مصر، وانعكس بالتالي على الصادرات المصرية، وكان من أبرز تلك التحديات ضعف مرونة الانتاج المحلي، وعدم استدامة النمو، وضعف القدرة التصديرية، وتزايد الاعتماد على الاستيراد خاصة في السلع الغذائية، وضعف تنافسية الطاقة التشغيلية للاقتصاد، ونقص العمالة المدربة.

فرضت هذه الأوضاع والمحددات ضرورة النظر في إمكانية تنفيذ مرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية، تضمن من خلالها الدولة معالجة التحديات الهيكلية، بما يساعد الاقتصاد على النهوض، وبما يعزز كفاءته ويدعم تحقيق النمو الشامل والمستدام، فضلاً عن تنفيذ استراتيجية مصر للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وبالتوازي مع تلك الإجراءات، فقد تبنت الحكومة المصرية، خطة عمل استهدفت تطوير العملية الإنتاجية وتنمية القدرة التنافسية مع استيفاء المعايير البيئية ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، وسوف نستعرض ذلك، على النحو التالي:

أولاً: مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر:

بدأت الحكومة المصرية في غضون نوفمبر ٢٠١٦ في تنفيذ برنامج وطني شامل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، استهدف تعزيز مرونة الاقتصاد المصري وتنوعه، وزيادة انتاجيته، من خلال إجراء إصلاحات جذرية تحقق النمو الشامل والمستدام، كما استهدفت تحقيق الإصلاح الاقتصادي كمرحلة أولى، يتبعها برنامجاً للإصلاحات

الهيكلية كمرحلة ثانية، بما يضمن تفعيل واستدامة مكتسبات المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي[١].

أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي :

قامت الحكومة بتنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى إبريل ٢٠٢١، وقد تضمنت هذه المرحلة إجراء إصلاحات مالية ونقدية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وتحقيق معدلات نمو متسارعة ومستدامة، بهدف تحقيق الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتنفيذ إصلاحات هيكلية في بيئة الاستثمار، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق تحرير سعر الصرف وجعله أكثر مرونة سعياً لرفع القدرة التنافسية الخارجية، ودعم الصادرات والسياحة، وجذب الاستثمار الأجنبي، وإعادة بناء الاحتياطيات الدولية، فضلاً عن استهداف ضبط أوضاع المالية العامة وتقليص العجز في الموازنة[٢].

وقد أطلقت مصر المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تختص بالإصلاحات الهيكلية في إبريل ٢٠٢١، وتمتد على مدى ثلاث سنوات بعد أن أكملت المرحلة الأولى. واستهدف البرنامج للمرة الأولى القطاع الحقيقي بإصلاحات هيكلية جذرية وهادفة، وتضمن البرنامج إجراء إصلاحات هيكلية بقطاع الطاقة، وتحسين البنية التحتية، ومناخ الاستثمار، بالإضافة إلى رفع معدلات التشغيل ومشاركة الشباب والمرأة بسوق العمل، وتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية، وتوسيع مظلة الأمان الاجتماعي للفئات الأكثر تعرضاً للتأثر بالنتائج قصيرة المدى للإصلاحات. وتستهدف تلك

(١) محمد سعيد عبد المجيد وممدوح عبد الواحد الحيطي: برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في المجتمع المصري"دراسة تطبيقية على برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦"، مجلة حوليات آداب عين شمس، مجلد ٤٧، عدد "أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٩"، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٢) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة: تقرير "لماذا مصر"، ٢٠٢١، ص٣، متاح على https://www.gafi.gov.eg

الإصلاحات زيادة مرونة الاقتصاد المصري، ورفع قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية مما يدعم قدرته على تحقيق النمو المتوازن والمستدام(١).

انعكست تلك الحزمة من الإصلاحات إيجاباً على إحراز تقدماً ملحوظاً في العديد من المؤشرات الاقتصادية خلال المراجعات التي أجراها صندوق النقد الدولي. وحصدت مصر ثمار الإصلاحات التي استهدفت تصحيح الاختلالات الخارجية والمالية، محققة معدل نمو خلال العام المالي ٢٠١٩ بلغ ٥.٦٪، يعد الأعلى منذ السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٧، في حين انخفض معدل البطالة خلال العام ٢٠٢١ ليصل إلى ٧.٤٪، وهو الأدنى منذ ٢٠ سنة(٢).

ويوضح الشكل التالي، تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ٢٠١٢/٦/٣٠ حتي ٢٠٢١/٦/٣٠:

شكل رقم (٨)

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الثابتة (%)

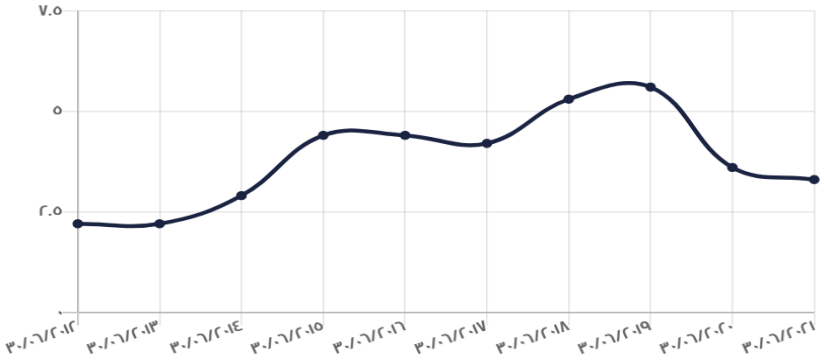

المصدر: الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز المعرفة، مؤشرات محلية، ٢٠٢١، متاح على: https://www.idsc.gov.eg

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة: المرجع السابق، ص٤.

(٢) رئاسة مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز المعرفة، مؤشرات محلية، ٢٠٢١، متاح على: https://www.idsc.gov.eg

ونستعرض فيما يلى تطور معدلات النمو في مصر خلال الفترة من ٢٠١٢/٦/٣٠ حتي ٢٠٢١/٦/٣٠:

بلغ معدل النمو الاقتصادي ٢.٢٪ خلال العام المالي ٢٠١٢، ثم ثبت عند ٢.٢٪ في العام ٢٠١٣، وقد ارتفع معدل النمو ليصل ٢.٩٪ خلال عام ٢٠١٤، ثم قفز ليسجل ٤.٤٪ في عام ٢٠١٥، وثبت معدل النمو عند ٤.٤٪ خلال العام ٢٠١٦، إلا أنه تراجع ليصل ٤.٢٪ في العام المالي ٢٠١٧، وقد حققت مصر قفزة في معدل النمو وصلت إلى ٥.٣٪ في عام ٢٠١٨، ليواصل معدل النمو ارتفاعه ليسجل ٥.٦٪ في عام ٢٠١٩، وعلى الرغم من استهداف مصر لمعدل نمو يصل إلى ٦٪ في عام ٢٠٢٠، إلا أنه تراجع بنهاية العام إلى ٣.٦٪ بسبب جائحة كورونا، ليعاود معدل النمو الانخفاض الطفيف مسجلاً ٣.٣ % في عام ٢٠٢١[١].

كما يوضح الشكل التالي، تطور معدل البطالة خلال الفترة من ٢٠١٢/١٢/٣١ حتي ٢٠٢١/١٢/٣١:

شكل رقم (٩) معدل البطالة (%)

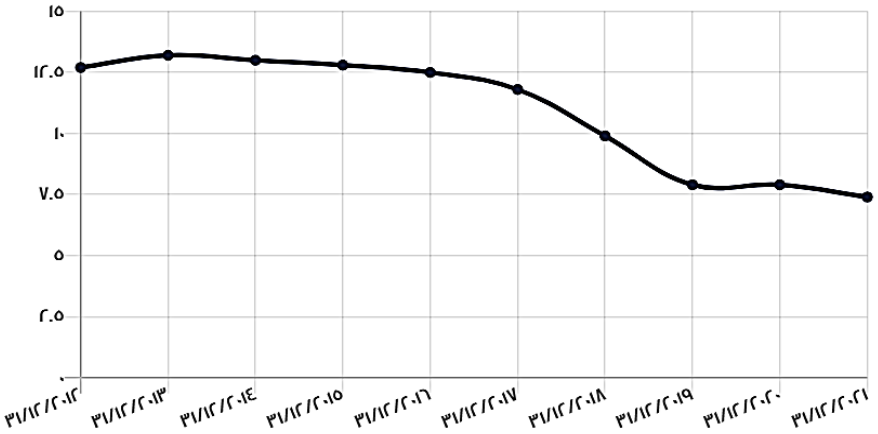

المصـــدر: الموقع الإلكتروني لرئاســـة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز المعرفة، مؤشرات محلية، ٢٠٢١، https://www.idsc.gov.eg

(١) رئـاســـة مجلس الوزراء: مركز المعلومـات ودعم اتخـاذ القرار، مركز المعرفـة، مؤشـــرات محليـة، ٢٠٢١، https://www.idsc.gov.eg

ونستعرض فيما يلى تطور معدل البطالة في مصر خلال الفترة من ٢٠١٢/١٢/٣١ حتي ٢٠٢١/١٢/٣١[١]:

بلغ معدل البطالة ١٢.٧٪ خلال عام ٢٠١٢، ثم ارتفع ليصل ١٣.٢٪ في العام ٢٠١٣، وقد انخفض معدل البطالة بنسبة طفيفة ليصل إلى ١٣٪ خلال عام ٢٠١٤، ثم عاود الانخفاض ليسجل ١٢.٨٪ في عام ٢٠١٥، ثم انخفض بنسبة طفيفة ليصل إلى ١٢.٥٪ خلال العام ٢٠١٦، وتراجع معدل البطالة ليصل ١١.٨٪ في العام المالي ٢٠١٧، ثم انخفض ليسجل ٩.٩٪ في عام ٢٠١٨، ليعاود معدل البطالة الانخفاض ليسجل ٧.٩٪ في عام ٢٠١٩، وثبت معدل البطالة عند ٧.٩٪ في عام ٢٠٢٠، ليعاود الانخفاض مسجلاً ٧.٤٪ في عام ٢٠٢١.

من جهة أخرى، بدأت معدلات التضخم في الانخفاض بشكل ملحوظ، في اتجاه تحقيق الهدف متوسط الأجل للسياسة النقدية والمتمثل في خفض التضخم إلى خانة الأحاد، وعلاوة على ذلك، استعاد الجنيه المصري قوته، مدعومًا بالاتجاه المتزايد في زيادة الاحتياطيات الأجنبية، كما أسهم البرنامج في استعادة ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية في ضوء إجراءات الإصلاح التي ساهمت في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي وزيادة تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ويوضح الشكل التالي، تطور معدل التضخم السنوي خلال الفترة من ٢٠١٠ حتي ٢٠٢١:

(١) رئاسة مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز المعرفة، مؤشرات محلية، ٢٠٢١، المرجع السابق.

شكل رقم (١٠)

معدل التضخم السنوي لحضر جمهورية مصر العربية

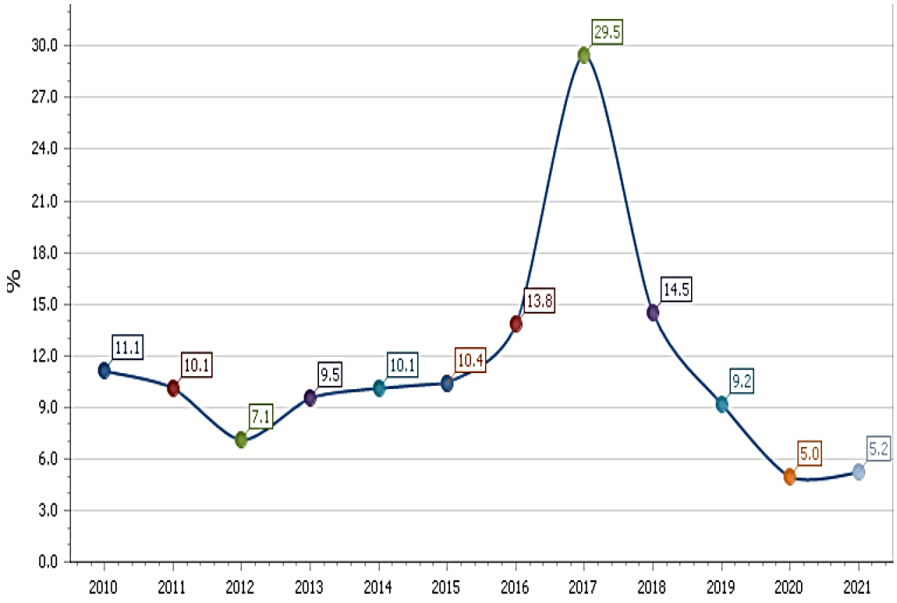

المصـــدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـــاء، إحصـــاءات، الاقتصـــاد الكلي، المؤشرات، ٢٠٢١، متاح على الموقع https://www.capmas.gov.eg

ونســتعرض فيما يلى تطور معدل التضــخم الســنوي خلال الفترة من ٢٠١٠ حتي ٢٠٢١:

بلغ معدل التضـــخم الســـنوي ١١.١٪ خلال عام ٢٠١٠، وانخفض ليصـــل ١٠.١٪ في العام ٢٠١١، ثم عاود الانخفاض ليســجل ٧.١٪ خلال عام ٢٠١٢، ثم ارتفع معدل التضــخم الســنوي ليســجل ٩.٥٪ في عام ٢٠١٣، كما ارتفع ليصــل إلى ١٠.١٪ خلال العام ٢٠١٤، ثم عاود الارتفاع بنسـبة طفيفة ليصـل ١٠.٤٪ في العام المالي ٢٠١٥، وعاود الارتفاع أيضـاً ليسـجل ١٣.٨٪ في عام ٢٠١٦، ثم قفز معدل التضــخم الســنوي ليصــل ٢٩.٥٪ في عام ٢٠١٧ وذلك في أعقاب قرار تحرير ســعر الصــرف بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣، ثم انخفض ليســجل ١٤.٥٪ في عام ٢٠١٨، ليعاود الانخفاض مســجلاً ٩.٢٪ في عام ٢٠١٩، ليعاود الانخفاض مرة أخرى مســجلاً ٥٪

في عام ٢٠٢٠، ويستمر معدل التضخم السنوي في الانخفاض ليصل ٥.٢٪ في عام ٢٠٢١[١].

ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في زيادة مرونة وقدرة الاقتصاد المصري على احتواء الآثار السلبية والصدمات الخارجية الناجمة عن الأزمة المترتبة على جائحة كوفيد-١٩ العالمية، مع تعزيز قدرة الدولة على ايجاد فرص في إطار اقتصاد عالمي جديد تشكلت ملامحه في إطار تلك الأزمة، وارتبط بتحديات وفرص غير مسبوقة على المستوى الدولي، وقد أصبح ذلك ممكناً بفضل اعتماد الدولة سياسات مالية ونقدية جيدة التنسيق، وإجرائها إصلاحات مؤسسية وتشريعية مدروسة، فضلاً عن اتخاذ العديد من السياسات الاستباقية لمواجهة تلك الجائحة[٢].

يرى الباحث ضرورة أن يتكامل تنفيذ السياسات الاقتصادية مع استمرار تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والهيكلية، بهدف استقرار الاقتصاد الكلي، وكذلك تعظيم مكاسب الإصلاح الاقتصادي على المدى الطويل، وانعكاس ذلك إيجاباً على مناخ الاستثمار والتصدير.

مناخ الاستثمار في مصر:

يشهد مناخ الاستثمار في مصر خلال الفترة الحالية، تنفيذ بعض الإصلاحات التشريعية والمؤسسية، التي تستهدف تيسير الإجراءات على المستثمرين، ضمن الاستراتيجية التي تنتهجها الدولة لتمكين القطاع الخاص من أداء دوره في التنمية وفتح آفاق التعاون لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[٣].

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: إحصاءات، الاقتصاد الكلي، المؤشرات، ٢٠٢١، متاح على الموقع https://www.capmas.gov.eg

(2) International Monetary Fund: Egypt overcomes the shock of Covid and continues to grow, Countries in the spotlight, July 2021, https://www.imf.org

(٣) الهيئة العامة للاستعلامات: تقرير "مصر تتقدم ٦ مراكز في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التابع للبنك الدولي"، ٢٠٢٠، ص٣، متاح على https://www.sis.gov.eg

مركز مصر بين الدول وفقاً لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠[1]:

(Doing business 2020)

رصد مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠، الصادر عن البنك الدولي، قيام مصر بالعديد من الإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات في أربعة مجالات هي:

- **تأسيس الشركات:** تقدمت مصر ١٩ مركزاً على مستوى العالم، لتحقق قفزة نوعية بالمؤشر، وتحتل المركز ٩٠ خلال الفترة (٢٠١٩– ٢٠٢٠)، مقارنة بالمركز ١٠٩ في الفترة (٢٠١٨ – ٢٠١٩).
- **الحصول على الكهرباء:** تقدمت مصر ١٩ مركزاً على مستوى العالم، لتحقق ارتفاعاً بالمؤشر، وتحتل المركز ٧٧ خلال الفترة (٢٠١٩– ٢٠٢٠)، مقارنة بالمركز ٩٦ في الفترة (٢٠١٨ – ٢٠١٩).
- **حماية صغار المستثمرين:** تقدمت مصر ١٥ مركزاً على مستوى العالم، لتحقق ارتفاعاً بالمؤشر، وتحتل المركز ٥٧ خلال الفترة (٢٠١٩– ٢٠٢٠)، مقارنة بالمركز ٧٢ في الفترة (٢٠١٨ – ٢٠١٩).
- **سداد الضرائب:** تقدمت مصر ٣ مراكز على مستوى العالم، لتحقق ارتفاعاً طفيفاً بالمؤشر، وتحتل المركز ١٥٦ خلال الفترة (٢٠١٩– ٢٠٢٠)، مقارنة بالمركز ١٥٩ في الفترة (٢٠١٨ – ٢٠١٩).
- **التجارة عبر الحدود:** حققت مصر استقراراً بالمؤشر في هذا المجال، وحافظت على المركز ١٧١ عالمياً، خلال الفترة (٢٠١٩– ٢٠٢٠)، وهو ذات المركز الذي حققته في الفترة (٢٠١٨ – ٢٠١٩).

(1) The World Bank Documents: Doing Business 2020, Comparing Business Regulation in 190 Economies, https://documents1.worldbank.org.

- **الحصـــول على الائتمان:** تراجعت مصـــر ٧ مراكز على مســـتوى العالم، لتحقق انخفاضـــاً بالمؤشـــر، وتحتل المركز ٦٧ خلال الفترة (٢٠١٩– ٢٠٢٠)، مقارنة بالمركز ٦٠ في الفترة (٢٠١٨ – ٢٠١٩).
- **اســـتخراج تراخيص البناء:** تراجعت مصـــر ٦ مراكز على مســـتوى العالم، لتحقق انخفاضـــاً بالمؤشـــر، وتحتل المركز ٧٤ خلال الفترة (٢٠١٩– ٢٠٢٠)، مقارنة بالمركز ٦٨ في الفترة (٢٠١٨ – ٢٠١٩).
- **إنفاذ العقود:** تراجعت مصـــر ٦ مراكز على مســـتوى العالم، لتحقق انخفاضـــاً بالمؤشـــر، وتحتل المركز ١٦٦ خلال الفترة (٢٠١٩– ٢٠٢٠)، مقارنة بالمركز ١٦٠ في الفترة (٢٠١٨ – ٢٠١٩).
- **تســـوية حالات الإعســـار:** تراجعت مصـــر ٣ مراكز على مســـتوى العالم، لتحقق انخفاضـــاً طفيفاً بالمؤشـــر، وتحتل المركز ١٠٤ خلال الفترة (٢٠١٩– ٢٠٢٠)، مقارنة بالمركز ١٠١ في الفترة (٢٠١٨ – ٢٠١٩).
- **تســـجيل الملكية:** تراجعت مصـــر ٥ مراكز على مســـتوى العالم، لتحقق انخفاضـــاً بالمؤشـــر، وتحتل المركز ١٣٠ خلال الفترة (٢٠١٩– ٢٠٢٠)، مقارنة بالمركز ١٢٥ في الفترة (٢٠١٨ – ٢٠١٩).

ويوضح الجدول التالي مقارنة بين ترتيب مصر بين الدول وفقاً لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠، خلال الفترات (٢٠١٨– ٢٠١٩)، (٢٠١٩– ٢٠٢٠):

جدول رقم (٦)

ترتيب مصر وفقاً لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠

المؤشر	٢٠١٨– ٢٠١٩	٢٠١٩– ٢٠٢٠	تغير التصنيف
تأسيس الشركات	١٠٩	٩٠	+ ١٩
الحصول على الكهرباء	٩٦	٧٧	+ ١٩
حماية صغار المستثمرين	٧٢	٥٧	+ ١٥
سداد الضرائب	١٥٩	١٥٦	+ ٣
التجارة عبر الحدود	١٧١	١٧١	-
الحصول على الائتمان	٦٠	٦٧	٧–
استخراج تراخيص البناء	٦٨	٧٤	٦–
إنفاذ العقود	١٦٠	١٦٦	٦–
تسوية حالات الإعسار	١٠١	١٠٤	٣–
تسجيل الملكية	١٢٥	١٣٠	٥–

Source: The World Bank Documents: Doing Business 2020, Comparing Business Regulation in 190 Economies, https://documents1.worldbank.org.

ثانيا: الرؤية المصرية للتنمية المستدامة (مصر ٢٠٣٠) :

يعتبر التعجيل بإحراز تقدم ملحوظ في مجال التنمية المستدامة هدفاً قومياً لمصر، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مع تقليص الضغوط على الموارد الطبيعية والبيئة، فضلاً عن التوزيع العادل للثروات بين مختلف الفئات المجتمعية، إذ إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي سوف ينعكس إيجاباً على تخفيف عبء الديون القومية، ويؤدي بالتالي إلى عدم انتقال العبء إلى الأجيال القادمة.

ولقد شهدت مصر خلال المرحلة الأخيرة تطورات إيجابية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث التزمت الحكومة المصرية بتكثيف جهودها لدفع النمو

الاقتصـادي، وجذب المزيد من الاسـتثمارات، والسـعي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المبادرات الرئاسية والتركيز على الفئات الأولى بالرعاية.

ومن هنا، فقد أطلقت مصر في فبراير ٢٠١٦ مبادرة (استراتيجية مصر للتنمية المسـتدامة "رؤية مصـر ٢٠٣٠") وهي أجندة وطنية تعكس الخطة الاسـتراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المسـتدامة، ولترتكز على تحديد الأهداف القابلة للقياس الكمي، مع وضـع آلية مؤسـسـية للعمل حتى عام ٢٠٣٠ تقوم على المتابعة والرقابة والمسـاءلة، ورصـد التقدم الذي أحرزته مصـر في تحقيق مجالات التنمية المسـتدامة، وتحليل الممارسـات الدولية، والاتجاهات العالمية في مجالات التنمية المختلفة، بما في ذلك موضوعات الاقتصاد الأخضر والأزرق والطاقة المتجددة والمساواة بين الجنسيين وتطوير منظومة التعليم والرعاية الصحية وكذلك القضاء على الفقر وتعزيز جودة الحياة، بعرض تعزيز السـياسـات الوطنية في هذا المجال ودعم متخذي القرار(١).

وتعمل الاسـتراتيجية من خلال مؤشـرات قياس أداء رئيسـية تتسـق مع الأهداف الأممية للتنمية المسـتدامة ٢٠٣٠ التي أطلقتها الأمم المتحدة في سـبتمبر ٢٠١٥ والتزمت بها مصر، وكذلك مع أجندة أفريقيا ٢٠٦٣(٢).

ويوضـح الشـكل التـالي، أهـم أهـداف الرؤيـة المصـرية للتنميـة المسـتدامة ٢٠٣٠:

(١) رئاسـة مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، البرامج البحثية، تعزيز سـياسـات التنمية المسـتدامة، ٢٠٢٢/٦/٥: https://www.idsc.gov.eg

(٢) سميحة عبد الحليم: استراتيجية مصر للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، أخبار مصر، مارس ٢٠١٦، متاح على الرابط: http://www.egynews.net/838628/838628-2

شكل رقم (١١)

الأهداف الرئيسية لاستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠

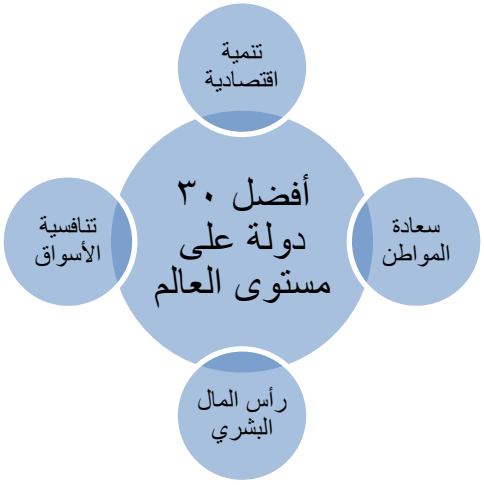

المصدر: وزارة التخطيط: استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠ وإطار الاستثمار متوسط الأجل ٢٠١٥/٢٠١٤- ٢٠١٩/٢٠١٨)، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، شرم الشيخ، مصر، في الفترة ١٣-١٥ مارس ٢٠١٥.

وتنقسم استراتيجية مصر ٢٠٣٠ إلى عشرة محاور رئيسية، ترتكز على ثلاثة أبعاد[١]:

البعد الاقتصادي: يشمل محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمي، الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، التنمية الاقتصادية، الطاقة.

البعد الاجتماعي: ويشمل محور العدالة الاجتماعية، الصحة، التعليم والتدريب، الثقافة

البعد البيئي: ويشمل محور البيئة، محور التنمية العمرانية.

وتحدد الاستراتيجية أهم أهدافها ومؤشرات أدائها في العديد من الاتجاهات نبرز منها ما يتعلق بدراستنا في المحاور الاقتصادية والبيئية والتي سوف تنعكس بطبيعة الحال على الالتزام بالمعايير البيئية للصادرات المصرية، وذلك على النحو التالي[٢]:

(١) إيمان فاروق السيد الحداد: آليات تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد المصري، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٢، العدد ٤، يوليو ٢٠١٧، ص ٤٨.

(٢) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠ وإطار الاستثمار متوسط الأجل ٢٠١٥/٢٠١٤- ٢٠١٩/٢٠١٨)، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، في الفترة ١٣-١٥ مارس ٢٠١٥.

- الاقتصاد: شكلت التطورات السياسية التي شهدتها مصر على مدار الفترات السابقة، تحدياً ملحوظاً للنشاط الاقتصادي، كما انعكس تأثيرها سلباً على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، وعلى الرغم من ذلك فإن الاقتصاد المصري يعد أحد أكثر الاقتصادات تنوعاً في منطقة الشرق الأوسط، وذلك في ضوء تنوع وتعدد محاوره، وكذلك مرونة هيكله الإنتاجي وقدرته على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، بما يمكنه من مواجهة تلك التحديات والسعي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة(١). لذلك تسعى الاستراتيجية لدعم الاقتصاد وصولاً لاستقرار وانضباط الاقتصاد الكلي، وتمكينه من تحقيق نمو مستدام وشامل، يتميز بالتنوع والتنافسية ويشجع تطوير القطاع الخاص، وكذلك تمكينه من تعظيم القيمة المضافة، ليصبح الاقتصاد المصري لاعباً رئيسياً في الاقتصاد العالمي، وقادراً على التكيف مع التطورات العالمية الحالية.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس الأداء في:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل في المتوسط إلى ٧٪.
- رفع معدل الاستثمار في المتوسط إلى ٣٠٪.
- زيادة مساهمة الصادرات إلى ٢٥٪ من معدل النمو.
- زيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٧٠٪.
- خفض معدل البطالة ليصل إلى نحو ٥٪.

(١) منى فريد بدران وآخرون: لمحة عن الاقتصاد المصري، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، نوفمبر ٢٠١٣، ص٥، متاح على https://www.gafi.gov.eg

- البيئة: تعزز استراتيجية التنمية المستدامة العمل نحو نظام بيئي متكامل ومستدام، بهدف توفير بيئة آمنة ونظيفة مستدامة للأجيال القادمة، عن طريق تبني سياسات إنمائية تتميز بدمج العنصر البيئي والتوازن ضمن أولويات النمو الاقتصادي، والعمل على مواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية، وتعزيز قدرة الأنظمة البيئية على التكيف، وكذلك تعزيز المرونة والقدرة على مواجهة المخاطر والكوارث الطبيعية، والاعتماد المتزايد على الطاقة المتجددة، وكذلك صون الطبيعة وحماية مواردها والتنوع البيولوجي، وتبني أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع تحقيق أفضل استخداماً للموارد الطبيعية، فضلاً عن دعم نظم الرصد والمتابعة والتقييم وإتاحة البيانات، وتعزيز الشراكات بين كافة شركاء التنمية، وتعزيز المساءلة وسيادة القانون، وتمكين الإدارة المحلية(١).

لذلك فقد أطلقت مصر في مايو ٢٠٢٢ الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر ٢٠٥٠، للتصدي بفعالية لتداعيات تغير المناخ. سوف تعمل الاستراتيجية على تحقيق خمسة أهداف رئيسية تتمثل في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية منخفضة الانبعاثات في مختلف القطاعات، وبناء المرونة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ والآثار السلبية المرتبطة به، فضلاً عن تحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية، بالإضافة إلى تحسين حوكمة وإدارة العمل في مجال تغير المناخ، إلى جانب تعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة والوعي لمكافحة تغير المناخ(٢).

(١) الهيئة العامة للاستعلامات: آفاق وتحديات استراتيجية التنمية المستدامة في مصر، ٢٠٢٢/٦/١٦، متاح على الموقع https://www.sis.gov.eg

(٢) رئاسة مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الركن الإعلامي، انفوجرافيك، ٥ /٢٠٢٢/٦: https://www.idsc.gov.eg

وتتمثل أهم مؤشرات قياس الأداء في:

- رفع إنتاجية المياه بنحو ٥٪ سنوياً.
- الوصول لنسبة الأيام التي يكون فيها مؤشر جودة الهواء أقل من ١٠٠٪ أفضل من دول مشابهة في الطبيعة المناخية.
- مضاعفة معدل التحسن في فعالية استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠.
- الحد من كثافة توليد النفايات البلدية لتصل إلى٥.١ كيلو جرام للفرد يومياً.

تقييم أداء مصر وفقاً لمؤشر التنمية المستدامة عالمياً وعربياً:

أداء مصر بمؤشر التنمية المستدامة SDG Index لعام ٢٠٢٠:

تقدمت مصر ٩ مراكز في مؤشر التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠، لتحتل المرتبة ٨٣ من بين ١٦٦ دولة، مقابل المرتبة ٩٢ خلال عام ٢٠١٩، كما سجلت المركز السابع عربيًا لتبلغ ٦٨.٨ نقطة في عام ٢٠٢٠، مقابل متوسط إقليمي بلغ ٦٦.٣ نقطة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث حققت مصر تقدماً في ٩ من أهداف التنمية المستدامة خلال عام ٢٠٢٠[١].

أداء مصر في التقرير السنوي لمؤشر التنمية المستدامة SDG Index لعام ٢٠٢١[٢]:

سجل تصنيف مصر استقراراً نسبياً، حيث احتلت المرتبة ٨٢ من بين ١٦٦ دولة مصنفة خلال ٢٠٢١، لتبلغ ٦٨.٦ درجة من ١٠٠، وهو ما يفوق المتوسط الإقليمي عند ٦٧.١ درجة، وذلك مقابل المرتبة ٨٣ خلال عام ٢٠٢٠ بدرجة ٦٨.٧٩

(١) الهيئة العامة للاستعلامات: آفاق وتحديات استراتيجية التنمية المستدامة في مصر، مرجع سابق.

(٢) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: وزيرة التخطيط تستعرض وضع مصر في تقرير مؤشر التنمية المستدامة ٢٠٢١، الصفحة الرئيسية، بيانات، ٢٠٢١/٧/٢٨، متاح على الموقع الإلكتروني للوزارة https://mped.gov.eg

من ١٠٠، وذلك على الرغم من التحديات التي شهدتها مصر والعالم جراء التداعيات السلبية لجائحة كورونا التي أدت لتراجع تصنيف عدداً من الدول الأخرى.

حققت مصر تقدماً في أربعة من أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٢١ وهي، الهدف الرابع الخاص بالتعليم الجيد، والهدف السادس الخاص بالمياه النظيفة، والهدف التاسع الخاص بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، بالإضافة إلى الهدف الثالث عشر الخاص بالعمل المناخي، حيث تحسن الوضع المصري للعمل المناخي في مؤشري انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في صادرات الوقود الأحفوري، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من احتراق الوقود وإنتاج الأسمنت.

شهد الموقف المصري استقراراً في مؤشر الأداء لأهداف التنمية المستدامة وهي، الهدف الثالث الخاص بالصحة الجيدة والرفاة، والهدف السابع الخاص بالطاقة النظيفة، والهدف العاشر الخاص بالحد من أوجه عدم المساواة، والهدف الثاني عشر الخاص بالاستهلاك والإنتاج، والهدف السادس عشر الخاص بالسلام والعدل والمؤسسات القوية.

بالنسبة لمؤشر تأثير الامتداد العالمي (International Spillover Index)، والذي يقيس تأثير السياسات المحلية لكل دولة على الدول الأخرى بالسلب أو بالإيجاب في أربعة مجالات أساسية وهي، التداعيات البيئية والاجتماعية الناتجة عن التجارة، والتدفقات المباشرة عبر الحدود خاصة تلوث الهواء والماء، التدفقات الاقتصادية والمالية الدولية، وحفظ السلام والتداعيات الأمنية، فقد احتلت مصر المرتبة ٣٦ في عام ٢٠٢١ لتبلغ ٩٨.٧ درجة من ١٠٠، علما بأن درجات هذا المؤشر

تتراوح من صفر (أسوأ أداء / تداعيات سلبية كبيرة) إلى ١٠٠ (أفضل أداء ممكناً / لا توجد آثار سلبية كبيرة).

أداء مصر بمؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام ٢٠٢٢[١]:

يقدم "مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام ٢٠٢٢"، في إصداره الثاني ٢٥ مايو ٢٠٢٢ بيانات عن أداء ٢٢ من الدول العربية، تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بهدف توفير أداة عملية قائمة على البيانات للحكومات وصانعي السياسات والجهات المعنية الأخرى، لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإبراز تحديات التنفيذ والفجوات في البيانات، حيث جاء أداء مصر بالتقرير لعام ٢٠٢٢، على النحو التالي:

ارتفاع الدرجة لمصر لتصل إلى ٦٣.٦ نقطة، وتحسن أدائها لتحقق ما يقرب من ثلثي الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

حققت مصر – وفقًا للتقرير – متوسط أداء أكثر من ٩٠٪ بالنسبة للهدف الثالث عشر المتعلق بالعمل المناخي، كما حققت متوسط أداء جيد يقترب من ٨٠٪ بالنسبة الهدف الأول والمتمثل في القضاء على الفقر، وكذلك الهدف السابع والمتمثل في طاقة نظيفة وأسعار معقولة، إلى جانب الهدف الثاني عشر والمتمثل في الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، وكذا الهدف السادس عشر والمتمثل في السلام والعدل والمؤسسات القوية.

استمرار سعي مصر لتحقيق الهدف الرابع "التعليم الجيد"، مع تحقيق زيادات معتدلة في أداء الهدف الثالث "الصحة الجيدة والرفاه" وكذلك الهدفان السادس والسابع والمتعلقان ب"المياه النظيفة والنظافة الصحية"، "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة" فضلًا

(١) الهيئة العامة للاستعلامات: آفاق وتحديات استراتيجية التنمية المستدامة في مصر، مرجع سابق.

عن الهدف الثامن "العمل اللائق ونمو الاقتصاد" بالإضافة إلى الهدف الخامس عشر "الحياة في البر" والسادس عشر والمرتبط ب "السلام والعدل والمؤسسات القوية"(١).

مقارنة بين أداء مصر بمؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ ومؤشر ٢٠٢٢:

شهدت مصر تحسناً في أداء ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة تتضمن، الهدف الرابع "التعليم الجيد"، الهدف الثاني عشر "الاستهلاك والإنتاج المسئولان"، والهدف السادس عشر "السلام والعدل والمؤسسات القوية".

أحرزت مصر تقدماً في مواجهة التغيرات المناخية، من خلال الاعتماد على نتائج الهدف الأممي السابع "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة"، والهدف الأممي الثالث عشر "العمل المناخي"، حيث أحرزت مصر تقدمًا معتدلًا نحو تحقيق الهدف السابع مع السير في اتجاه ثابت نحو تحقيق الهدف الثالث عشر.

تتخذ مصر خطوات جادة لمواجهة التغيرات المناخية، حيث قامت بإنشاء عددًا من المشروعات فيما يتعلق بمجال الطاقة المتجددة كمشروع حديقة بنبان للطاقة الشمسية بقوة ١.٨ جيجاوات، وشكلت الطاقة المتجددة نسبة ٩٪ من توليد الكهرباء في مصر خلال عام ٢٠٢٠(٢).

ثالثاً: محاور خطة العمل الاستراتيجية:

تبنت الحكومة المصرية، خطة عمل استهدفت تطوير العملية الإنتاجية وتنمية القدرة التنافسية مع استيفاء المعايير البيئية ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، حيث ارتكزت خطة العمل على ١١ محوراً استراتيجياً، لعدد من البرامج (زيادة القدرة

(١) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام ٢٠٢٢، ٢٠٢٢/٥/٢٥، متاح على https://mped.gov.eg

(٢) الهيئة العامة للاستعلامات: آفاق وتحديات استراتيجية التنمية المستدامة في مصر، مرجع سابق.

التنافسية – تنميه الصادرات – الاقتصاد الأخضر– التنمية المستدامة – تحسين الإنتاجية – التحول الرقمي والدعم التكنولوجي– وغيرها)، وسوف نتناول منها ما يتعلق بموضوع دراستنا على النحو التالي[١]:

برنامج زيادة القدرة التنافسية[٢]:

يتضمن حزمة من الخدمات التي تؤدي إلي تحسين جودة المنتج النهائي، وضمان توافقه مع المعايير العالمية، كما تساهم في زيادة حصة السوق وتحقيق التنوع في الإنتاج، عن طريق توفير الخبرات اللازمة لتطوير المنتجات الحالية والجديدة.

أهداف البرنامج:

يستهدف البرنامج التوافق مع مواصفات المنتجات ومتطلبات المعايير الدولية للأسواق الحالية والجديدة، فضلاً عن (زيادة حصة السوق "المحلية/الدولية" عن طريق تحديد قنوات مبيعات جديدة والوصول إليها – تنوع المنتجات من خلال توفير الخبرة التقنية لتطوير المنتجات الحالية وتطوير منتجات جديدة – بناء القدرات والمهارات في مجالات الإدارة والموارد البشرية والجودة والإنتاج والتسويق).

شروط اختيار الشركات المستفيدة:

يشترط في الشركة المستفيدة من البرنامج (أن يكون لديها منتج قابل للمنافسة وفي أحد القطاعات الصناعية الواعدة – أن تكون الشركة مطبقة لمبادئ الجودة الأساسية – أن تمتلك الشركة هيكلاً إدارياً يغطى الوظائف الأساسية – أن تمتلك الشركة طاقة إنتاجية).

(١) وزارة التجارة والصناعة: مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، المحاور الرئيسية، متاح على http://www.imc-egypt.org/index.php/ar/

(٢) وزارة التجارة والصناعة: مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، المحاور الرئيسية، برنامج زيادة القدرة التنافسية، متاح على http://www.imc-egypt.org/index.php/ar

خدمات البرنامج:

يقدم البرنامج عدة خدمات، من أهمها خدمات (الإدارة – الموارد البشـــرية – التسويق – تطابق المنتجات – الجودة).

ويوضح الجدول التالي البرنامج في أرقام:

جدول رقم (٧)

إحصاءات برنامج زيادة القدرة التنافسية

عدد الشركات الناجحة في التطابق مع نظم الإدارة والمتطلبات الدولية لفتح أسواق جديدة	عدد العملاء الحاصلين على الخدمات بشكل عام	عدد الخدمات المقدمة للعملاء بمختلف المجالات
٧٣	٤٢٨	٦٣١

المصدر: من إعداد الباحث، بالرجوع إلى بيانات وزارة التجارة والصناعة، مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، المحاور الاستراتيجية، برنامج زيادة القدرة التنافسية، متاح على http://www.imc-egypt.org/index.php/ar

برنامج تنمية الصادرات[١]:

تم تطوير برنامج تنمية الصـــادرات لزيادة فرص اختراق المنتجات المصـــرية للأسـواق الدولية ودعم اسـتراتيجية الدولة في تعزيز قيمة الصـادرات الصـناعية التي تصـب بشـكل مباشـر في دعم الاقتصـاد المصـري بوجه عام لتحقيق رؤية وأهداف برنامج الحكومة المصرية واستراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠. ويهدف البرنامج إلى المسـاهمة في خفض العجز التجاري غير النفطي للدولة عبر زيادة نسبة مســـاهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي وتعزيز واســـتدامة جاهزية الشـــركات للتصـدير من خلال تنمية إمكانيات قدرة الشـركات المصـرية على النفاذ إلى الأسـواق الدولية، وكذلك دعم الشـــركات ومنتجاتها للتوافق مع المتطلبات المختلفة المحلية

(١) وزارة التجارة والصـناعة: مركز تحديث الصـناعة، الصـفحة الرئيسـية، المحاور الرئيسـية، برنامج تنمية الصـادرات، متاح على http://www.imc-egypt.org/index.php/ar

والعالمية والتي تحتاج إلى تحسين عمليات الإنتاج، جودة المنتجات ومعاييرها، ومستوى الكفاءة وخفض التكاليف من أجل تمهيد الطريق نحو علاقات تصديرية قوية ومستدامة. ويحقق البرنامج تلك الأهداف من خلال تقديم سلسلة من الخدمات الفنية التي تساعد الشركات على بدء وتعزيز استدامة أنشطتها التصديرية وفقًا للممارسات الدولية الرشيدة.

أهداف البرنامج:

يستهدف البرنامج رفع الكفاءة التصديرية للشركات المصرية، وزيادة تنافسيتها في الأسواق الدولية وإعداد المصدرين وتعظيم قيمة الصادرات، وذلك من خلال(تشجيع التحول نحو الصادرات ذات القيمة المضافة العالية – استهداف أسواق ذات فرص تصديرية واعدة ومخططة – تعزيز التنافسية للمنتجات بالأسواق الدولية بالقطاعات الصناعية المستهدفة – إدارة جودة التصدير وتعزيز إدارة العمليات التصديرية).

خدمات البرنامج:

يقدم البرنامج عدة خدمات، أبرزها (تقييم جاهزية الشركات للتصدير– استراتيجيات التصدير وتوافيق الأعمال التجارية الدولية – استراتيجية تطوير العلامات التجارية للأسواق الدولية المستهدفة – التوجيه وتطبيق صفقات تصديرية – التسويق الرقمي للنفاذ للأسواق الدولية المستهدفة).

ويوضح الجدول التالي البرنامج في أرقام:

جدول رقم (٨)

إحصاءات برنامج تنمية الصادرات خلال الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠

عدد الشركات التي تم إنشاء إدارات تصدير بها بعد التحقق من وجود خطة للصادرات	عدد الخدمات التصديرية المقدمة للشركات
٨٠	٢٢٠

المصدر: من إعداد الباحث، بالرجوع إلى بيانات وزارة التجارة والصناعة، مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، المحاور الاستراتيجية، برنامج تنمية الصادرات، متاح على http://www.imc-egypt.org/index.php/ar

برنامج الاقتصاد الأخضر[١]:

في إطار التزام مصر بالمشاركة في الجهود الدولية لتعزيز كفاءة استخدام الموارد وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والحد من التلوث وتدهور النظام البيئي، جاءت أهمية برنامج الاقتصاد الأخضر الذي يسعى لتحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهى الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتقنية. واعتمدت حكومة مصر خطة طويلة الأجل لطاقة الرياح وحددت هدفاً يتمثل في تلبية ٢٠٪ من الاحتياجات الكهربائية من مصادر للطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠، وتغطي طاقة الرياح ١٢٪ من تلك الاحتياجات. وفي عام ٢٠١٠ تلقت مصر ١.٣ مليار دولار لاستثمارها في تنمية الطاقة النظيفة عن طريق مشاريع تتعلق بالطاقة الشمسية والحرارية وطاقة الرياح. وتهدف استراتيجية مصر للاقتصاد الأخضر إلى توسيع مدى الأهداف المحددة لقطاعات معينة ومنها قطاع الطاقة، ويركز آخر تقرير صدر عن المجلس الوطني المصري للتنافسية على الاستراتيجيات والاستثمارات والسياسات العامة التي يمكن أن تدفع مسار التحول الاقتصادي الأخضر.

أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج إلى تحقيق نمو اقتصادي ملموس وضمان تطبيق وترسيخ مفهوم الاقتصاد الأخضر، من خلال (التحسين المستمر لكفاءة الموارد والآثار البيئية والأبعاد الاجتماعية – زيادة الوعي بخفض التكاليف والاستفادة بالمزايا التنافسية الناشئة عن اعتماد نهج مستدام بيئياً).

(١) وزارة التجارة والصناعة: مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، المحاور الرئيسية، برنامج الاقتصاد الأخضر، متاح على http://www.imc-egypt.org/index.php/ar

خدمات برنامج الاقتصاد الأخضر:

(أ) – خدمات الطاقة[1]:

خدمة تحسين استخدامات واستهلاكات الطاقة:

تساعد الخدمة الشركات الصناعية المستفيدة على تحسين استخدامات واستهلاكات الطاقة الكهربائية والحرارية، بما يحقق أهدافها والمتمثلة أبرزها في (تحسين معامل القدرة – تحسين كفاءة العمليات الحرارية – تحديد مجالات وتطور استهلاك الطاقة وتأثيره على تكلفة المنتج – تقليل الخسائر الناتجة عن الطاقة غير المستخدمة بكفاءة – تقليل الخسائر الناتجة عن نقل التيار العالي– إطالة العمر التشغيلي للمعدات الكهربائية ورفع كفاءة أداء المعدات من خلال سياسات التشغيل الأمثل).

المراجعة التفصيلية لاستخدامات وتطبيقات الطاقة:

تستهدف الخدمة مساعدة الشركة المستفيدة في تحسين قدراتها من خلال المراجعة التفصيلية لاستخدامات وتطبيقات الطاقة من قبل كيان ذي خبرة، وبما يحقق الأهداف التالية (كفاءة استخدام الطاقة – تطبيق نظم إدارة الطاقة – تقليل التكلفة).

مراجعة توفير الطاقة:

خدمة مراجعة توفير الطاقة هي الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها عند النظر في إمكانية تنفيذ برامج الحفاظ على الطاقة، فهي بمثابة مسح أولي يتم من خلاله تقديم توصيات مبدئية للفرص المحتملة للحفاظ على الطاقة والجدوى الفنية والمالية، كما يتم من خلالها تحديد النظم والمعدات الرئيسية التي تحتاجها برامج تنفيذ الطاقة،

(١) وزارة التجارة والصناعة: مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، برنامج الاقتصاد الأخضر، المرجع السابق.

ووضـع خطة عمل مسـتقبلية لفرص توفير الطاقة في الجهة الخاضـعة للمسـح، ومن خلال هذه الخدمة يمكن تقديم وصف موجز لكل عملية أو نشاط يستهلك الطاقة داخل المنشأة الصناعية، وملاحظات حول مستويات استهلاك الطاقة الدورية وأنشطة كفاءة الطاقة الحالية.

تطبيق نظام إدارة الطاقة – وفقا لمتطلبات مواصفة الأيزو ٥٠٠٠١ لسنة ٢٠١٨:

تستهدف الخدمة توفير دعم فني في مجال التحضير للـ ٢٠١٨: "ISO 50001"، والتي تمكن الشـركة من الحصـول على الشـهادة، ويجب على الشـركة اتباع أسـلوب منهجي في تحقيق التحسين المستمر لأداء الطاقة بما في ذلك كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة والأداء الكلي لاستهلاك الشركة، كما تركز الخدمة على رفع كفاءة الأشخاص وإعداد دليل سياسات إدارة الطاقة.

التقييم ومنح شهادة المواصفة الدولية ايزو ٥٠٠٠١:

تسـتهدف الخدمة القيام بإجراء المراجعات اللازمة بمنح شـهادة "ISO 50001" للشركة المستفيدة كذلك المنح الفعلي للشهادة في حالة اجتياز كافة المراجعات اللازمة لذلك.

(ب) – الخدمات الخاصة بالبيئة[١]:

خدمة المسح البيئي:

خدمة المسح البيئي هي الخطوة الأولى نحو وضع المنشأة الصناعية في قائمة المنشآت صديقة البيئة، بداية من إجراء المسح الأولي للمنشأة من حيث التأثير البيئي على العمال والمجتمع المحيط، وحتى تحديد الموارد المسـتهلكة والفرص المحتملة

(١) وزارة التجارة والصناعة: مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، برنامج الاقتصاد الأخضر، المرجع السابق.

للإنتاج النظيف، ثم تقديم تقرير أولي يتضمن جرد جميع المدخلات والمخرجات وتشخيص الأسباب والمشاكل، وتقرير توصيات السياسة البيئية، وقائمة بفرص الإنتاج النظيف.

تطبيق نظام الإدارة البيئية طبقاً لمتطلبات لمواصفة الأيزو ١٤٠٠١ لسنة ٢٠١٥:

تستهدف الخدمة تطويراً وتحديث نظام الجهة المستفيدة للحصول على شهادة المطابقة للمواصفة الدولية ايزو ١٤٠٠١ لسنة ٢٠١٥:

منح شهادة المطابقة للمواصفة أيزو ١٤٠٠١ لسنة ٢٠١٥:

تستهدف الخدمة القيام بإجراء المراجعات اللازمة بمنح شهادة ISO 14001، وكذلك المنح الفعلي للشهادة في حالة اجتياز الشركة كافة المراجعات اللازمة لذلك.

مراجعة شهادة أيزو ١٤٠٠١ لسنة ٢٠١٥ – السنة الأولى والثانية:

تستهدف الخدمة القيام بإجراء المراجعة الدورية (السنة الأولى ثم السنة الثانية) على نظام الإدارة البيئية طبقاً لمتطلبات لمواصفة الأيزو ١٤٠٠١ لسنة ٢٠١٥، وتجديد الشهادة في حالة اجتياز كافة المراجعات اللازمة لذلك.

ترشيد استهلاكات المياه:

الغرض الرئيسي من هذه الخدمة هو مساعدة الشركة المستفيدة على إجراء مراجعة لاستهلاكات المياه، وتصميم خطة فعالة للحفاظ عليها ووضع خطة لإدارة مياه الصرف الصحي.

المشروعات الرئيسية في برنامج الاقتصاد الأخضر [١]:

- **مشروع نظم الخلايا الضوئية (الفوتو فولتية) الصغيرة المتصلة بالشبكة EGYPT-PV:**

مشروع نظم الخلايا الشمسية Egypt-PV الذي ينفذه مركز تحديث الصناعة

(١) وزارة التجارة والصناعة: مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، برنامج الاقتصاد الأخضر، المرجع السابق.

بالشـــراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتمويل من مرفق البيئة العالمية والحائز على جائزة معهد الطاقة البريطاني كأفضل المشروعات المقدمة عالمياً لخفض غازات الاحتباس الحراري لعام ٢٠٢٠ وتم اختيار المشـروع من بين أكثر من ١٢٠ مشـروعاً تقدموا للفوز بالجائزة من ٢٩ دولة.

أهداف المشروع:

يهدف مشروع نظم الخلايا الشمسية إلي دعم انتشار استخدام الخلايا الشمسية الصـــغيرة خاصـــة محطات التوليد اللامركزية التي يتم تركيبها بالمنشـــآت الصـــناعية والتجارية والسـياحية والمباني السـكنية والمنشـآت العامة، والتي أثمرت عن تقديم دعم فني ومادي لتنفيذ ١٢١ محطة طاقة في القطاع الصـــناعي، التجاري، الســـياحي، السـكني، المباني العامة في ١٥ محافظة على مسـتوى الجمهورية بقدرة إجمالية ٩.٨ ميجا وات، بالإضافة إلي إنشاء مراكز لتقديم الدعم والاستشارات الفنية، وذلك بالتركيز على زيادة نسبة مكون التصنيع المحلي، وتأهيل الكوادر الفنية ودعم الأسواق الناشئة لهذه التكنولوجيا في مصر مما يساهم في توفير فرص عمل جديدة في هذا المجال.

إنجازات المشروع:

تمكن المشروع من انجاز (تركيب ١٢١ نموذجاً استرشادياً لمحطة طاقة شمسية في كل من القطاع الصـناعي والتجاري والسـياحي والسـكني والمباني العامة – العمل في ١٥ محافظة على مســـتوى الجمهورية بقدرة إجمالية ٩.٨ ميجاوات ووفر في الكهرباء يصـل الى ١٣ جيجا وات سـاعة/ سـنوياً)، هذا فضـلاً عن تحقيق المشـروع للمركز الأول من معهد الطاقة البريطاني، كأفضل المشروعات المقدمة عالمياً لخفض غازات الاحتباس الحراري في المسابقة السنوية El Awards 2020.

المتوقع من المشروع:

يستهدف المشروع [خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٧,٩ كيلو طن بهدف الوصـــول الى ١٢٩ كيلو طن بحلول عام ٢٠٣٤ – خفض تكلفة إنشـــاء المحطات الشمسية بنسبة ١٨% – تنفيذ برامج تدريبية لزيادة الوعي بتقنيات محطات الطاقة الشمسية لـ ٢٠١ متدرب من خلفيات مختلفة (مهندسين – طلبة – صحفيين – قطاع بنكي وتمويلي) ٦٠٪ من المتدربين نســـاء – إعداد خارطة الطريق للطاقة الشمسية بالعاصمة الإدارية الجديدة حتى عام ٢٠٣٠].

- **مشروع رفع كفاءة المحركات الكهربائية في العمليات الصناعية**[١]**:**

الجهة الإنمائية المتعاقد معها: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو":

الهدف العام للمشروع:

- تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال تسهيل ودعم تطوير سوق أنظمة المحركات الكهربائية.
- الكفاءة في القطاع الصناعي المصري من خلال الخمسة مكونات الرئيسية للمشـــروع، وهي(إنشـــاء بيئة قانونية وتنظيمية مشـــجعة لاســـتخدام المحركات الموفرة للطاقة – نشـــر الوعي وبناء القدرات الفنية الخاصـــة بأنظمة المحركات ذات الكفاءة العالية في اســـتخدام الطاقة – توفير المســـاعدة التقنية الخاصـــة بمشـــروعات تطوير أنظمة المحركات – دعم وتطوير ســـوق مقدمي خدمات الطاقة – مراقبة وتقييم المشروع).

(١) الهيئة العامة للاســـتعلامات: "التجارة والصـــناعة ومنظمة اليونيدو تطلقان مشـــروع جديد لتعزيز كفاءة المحركات الكهربائية"، الصفحة الرئيسية، المركز الإعلامي، أخبار اقتصادية، ٢٠١٩، متاح على https://www.sis.gov.eg

مستهدفات المشروع المتوقعة:

يستهدف المشروع (تنفيذ مشروعات كفاءة الطاقة واستبدال أنظمة المحركات لـــ١٠٠ منشأة صناعية بنهاية مدة المشروع – وضع سياسات ومبادئ توجيهية لرفع كفاءة انظمة المحركات وكفاءة الطاقة – وضـــع خطة عمل لتطوير ورش إعادة لف المحركات – وضع إطار عمل لدعم سوق شركات خدمات الطاقة – تقديم التدريب والدعم الفني اللازم للموردين وخبراء تطوير أنظمة المحركات والعاملين بالقطاع الصناعي – إنشاء منصة الكترونية لتبادل المعرفة – إنشاء آلية تدعم تقديم المساعدة الفنية والمراجعة لأنظمة المحركات في القطاع الصناعي– وضع سياسات ومبادئ توجيهية لرفع كفاءة أنظمة المحركات وكفاءة الطاقة – وضع خطة عمل لتطوير ورش إعادة لف المحركات – تقديم التدريب والدعم الفني اللازم للموردين وخبراء تطوير أنظمة المحركات والعاملين بالقطاع الصناعي– إنشاء منصة الكترونية لتبادل المعرفة – إنشـــاء آلية تدعم تقديم المســـاعدة الفنية والمراجعة لأنظمة المحركات في القطاع الصناعي).

- **مشروع تحسين كفاءة الطاقة بقطاع الصناعة[١]:**

عمليات التسخين الحرارية بالطاقة الشمسية للعمليات الصناعية بالتعاون مع اليونيدو، من خلال السعي للتغلب على بعض الحواجز الرئيسية التي تحول دون تحسين كفاءة استخدام الطاقة في قطاع الصناعة، كما يهدف لتحقيق نتائج قابلة للقياس، وإحداث تأثير على أساليب وطرق إدارة الطاقة من قبل قطاعات الصناعة في مصر.

ويعمل المشروع على توظيف نهج متكامل يهتم ببناء القدرات والمساعدة التقنية على مستوى السياسات بالنسبة للمؤسسات والمنشآت الصناعية على حد سواء.

(١) الهيئة العامة للاستعلامات: المرجع السابق.

أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى (تهيئة السوق لانتشار تكنولوجيا الطاقة الشمسية الحرارية في العمليات التصنيعية، خاصة في قطاعات الأغذية والغزل والنسيج والصناعات الكيماوية – تعميق التصنيع المحلي، وزيادة المكون المحلي في صناعة السخانات الشمسية والعمل على تطوير مصنعي تلك السخانات في مصر).

إنجازات المشروع:

تمكن المشروع من انجاز (تدريب عدد ٨٠ مهندساً على تصميم ودراسة جدوى السخانات الشمسية الحرارية – عمل دراسات جدوى لعدد من الشركات في قطاعات صناعية مختلفة – تنفيذ دراسات فحص حراري لـ ١٥ مصنعاً – تحليل سلاسل القيمة المضافة للتصنيع المحلي وتحديد الاحتياجات والمكونات التي يمكن توفيرها محلياً كبديل عن المكونات المستوردة – تكوين وحدة تابعة لمركز تحديث الصناعة للتدريب على الأنشطة الخاصة بالمشروع – الاستعانة بخبراء دوليين لإنشاء مراكز تدريب للتركيبات والصيانة الخاصة بوحدات السخانات الشمسية).

برنامج التنمية المستدامة[١]:

لا ينفصل تحقيق التنمية عن دراسة كيفية الحفاظ على استدامة تلك التنمية وإبقائها متوازنة، حيث تركز أهداف التنمية المستدامة على ضمان الوفاء بالمسئولية الاجتماعية والبيئية إلى جانب المسئولية الاقتصادية، وهو ما سعى مركز تحديث الصناعة نحو تحقيقه من خلال تطوير برنامج التنمية المستدامة الذي يركز على

(١) وزارة التجارة والصناعة: مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، المحاور الرئيسية، برنامج التنمية المستدامة، متاح على http://www.imc-egypt.org/index.php/ar

تطبيق مفهوم المسئولية المجتمعية في المجالات الصناعية من خلال الاهتمام بالفئات الصناعية الأكثر حاجة للدعم، وإدراجها داخل تجمعات تساعد المركز على تحفيز الطاقات الإنتاجية لتلك الفئات وتوجيه خدمات الدعم والتطوير والتسويق التي تحتاجها للعمل وضمان الاستدامة.

ويحقق برنامج التنمية المستدامة أهدافه من خلال ثلاثة برامج رئيسية تركز على ثلاث فئات صناعية هامة، وهي:

- **الأول: برنامج تنمية التجمعات الحرفية التراثية**[1]:

يعتبر برنامج التجمعات الحرفية هو البرنامج الأول من نوعه من حيث الاهتمام بالصناعات الحرفية والمشروعات متناهية الصغر والتي يحفل بها التراث المصري، ويقدم صناعها العديد من المشغولات الإبداعية التي تعكس الهوية المصرية وتحمل من الإبداع ما يستحق العناية والدعم بأسلوب تنموي متكامل يساعد أصحاب تلك الحرف الهامة على العمل في مناخ جيد، ويعزز من إنتاج تلك الصناعات التي تشتهر بها مصر كواحدة من كنوزها التاريخية.

انطلق البرنامج في شهر يوليو عام ٢٠٠٥ لخدمة التجمعات الحرفية الصغيرة والتي تقع في نطاق جغرافي واحد وتنتج في الغالب منتجات متماثلة، وعكف منذ ذلك التاريخ على دمج أكبر عدد ممكن من أصحاب الورش الصغيرة والصناعات الحرفية وأصحاب المشروعات متناهية الصغر تحت مظلة من الدعم والخدمات التي يتحمل مركز تحديث الصناعة قرابة ال٩٠٪ من إجمالي التكلفة الخاصة بها، كما ساعد البرنامج خلال فترة عمله في هذا القطاع على إنقاذ العديد من الحرف المعرضة

(١) وزارة التجارة والصناعة: مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، المحاور الرئيسية، برنامج التنمية المستدامة، المرجع السابق.

للاندثار وأتاح لها فرصة الاستمرار بل وساهم في إبراز تلك الحرف في عدد كبير من المعارض الداخلية والخارجية وقدم لها العديد من فرص التسويق والانتشار على المستويات المحلية والعالمية.

أهداف البرنامج:

١) تطوير ودعم المشروعات متناهية الصغر ومساعدتها على البقاء والاستدامة في ظل المنافسة العالمية.

٢) إحياء الحرف التقليدية للمحافظة عليها من الاندثار وتطوير التصميمات بشكل يتماشى مع التصميمات العالمية مما يتيح لها مواكبة المنافسة العالمية.

خدمات البرنامج:

يقدم البرنامج عدة خدمات، أبرزها (نقل المعرفة وتقديم الدعم الفني وبناء القدرات الإنتاجية – التصميم والجودة والتطور التقني – رفع المهارات الإدارية – تنمية الصادرات ودعم وتسويق المنتجات من خلال منفذ "**Creative Egypt**").

ويوضح الجدول التالي البرنامج في أرقام:

جدول رقم (٩)

إحصاءات برنامج تنمية التجمعات الحرفية التراثية خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٢٠

عدد المحافظات المستفيدة	عدد التجمعات الحرفية	عدد الحرف	عدد الحرفيين المستفيدين	عدد الخدمات المقدمة من ٢٠٠٦ : ٢٠٢٠	عدد الورش التي تم تحويلها من قطاع غير رسمي لقطاع رسمي
١٩	٦٣	٢٥	٢١٠٠٠	٧٩٠٠	٧٢

المصدر: من إعداد الباحث، بالرجوع إلى بيانات وزارة التجارة والصناعة، مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، المحاور الاستراتيجية، برنامج التنمية المستدامة، متاح على http://www.imc-egypt.org/index.php/ar

- **الثاني: برنامج مصر الإبداع (Creative Egypt)** [١]:

كان لنجاح برنامج التجمعات الحرفية في دمج عدد هائل من أصحاب الورش والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مجال الحرف اليدوية بمختلف أنواعها أثر كبير على انتقال البرنامج من مرحلة دمج وتطوير تلك التجمعات إلى مرحلة تأسيس منصة دائمة لعرض المنتجات الحرفية المصرية ومساعدة أصحابها في الترويج لأعمالهم تحت مظلة ترعاها الدولة، ومن هنا تم تأسيس مقر "Creative Egypt" ليكون بمثابة أول علامة تجارية مسجلة في مجال المشغولات اليدوية، بما يسمح لأصحاب تلك الحرف الثمينة بعرض منتجاتهم والتسويق لها في مقر دائم يعزز من إنتاجية تلك المشغولات، كما يتيح لهم فرص عرضها في معارض خارجية تساهم في الوقت نفسه في التعبير عن الهوية المصرية وما يحفل به تراثنا من إبداع واظهار الصورة المشرفة والمتميزة للصناعات الحرفية المصرية.

ومنذ ذلك التاريخ ضمن مركز تحديث الصناعة استمرار المقر الدائم لعرض مشغولات المصممين بمختلف أنواعها والتي غالباً ما يعجز أصحابها عن عرضها والتسويق لها بشكل يتناسب مع قيمتها، وخصص البرنامج مقر "عمر أفندي" بمنطقة المهندسين لعرض المنتجات الحرفية لمدة ثلاث سنوات، ثم تم نقل المقر إلى "Cairo Festival City" كمنصة عرض ثابتة توفر المساحة لعرض أكبر عدد من المشغولات والحرف اليدوية وتساهم في تعزيز قيمة تلك الحرف المصرية، وتوفير فرص عمل للكثير من الأسر، كما تضمن تلك المساحة استدامة الربح والعمل داخل بيئة تحفز على الإبداع وتشجع على المزيد من الابتكار.

(١) وزارة التجارة والصناعة: مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، المحاور الرئيسية، برنامج التنمية المستدامة، المرجع السابق.

أهداف البرنامج:

١) تنمية الصناعات التراثية للتجمعات الحرفية ورواد الأعمال من أصحاب المشروعات الإبداعية.

٢) دعم ومساندة هذه الحرف والصناعات الصغيرة وتوفير المناخ المناسب لنموها بما يشمل تنمية الأسواق الداخلية والخارجية لمنتجاتها وربطها بسلاسل التوريد العالمية.

٣) تحقيق التنمية المستدامة لهذا القطاع وتوفير البيئة المواتية لدعم الحرف والصناعات الأكثر احتياجاً.

خدمات البرنامج:

يقدم البرنامج خدمات الدعم الفني والتسويق للتجمعات الحرفية والمصممين متمثلة في خدمات (نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الإنتاجية – خدمات التصميمات الجديدة وفقاً لمتطلبات الأسواق المحلية والدولية – تطوير وتحسين الجودة للمنتجات – خدمات تنمية الصادرات والدعم التسويقي – التدريب الفني والتقني – خدمات المعارض الداخلية للتسويق).

ويوضح الجدول التالي البرنامج في أرقام:

جدول رقم (١٠)

إحصاءات برنامج مصر الإبداع (Creative Egypt)

عدد المنتجات التي تم عرضها	عدد التجمعات الصناعية المغذية لمقر Creative Egypt	عدد المصممين	عدد المحافظات التي تضم التجمعات الحرفية	عدد الحرفيين
٩,٠٠٠	٤٠	٦٠	١٧	١٧,٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث، بالرجوع إلى بيانات وزارة التجارة والصناعة، مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، المحاور الاستراتيجية، برنامج التنمية المستدامة، متاح على http://www.imc-egypt.org/index.php/ar

- **الثالث: برنامج التجمعات الصناعية[١]:**

بدأ مركز تحديث الصناعة في العمل مع برنامج التجمعات الصناعية في عام ٢٠١٤ على تقديم خدمات الدعم الفني والتدريب للجمعيات والوحدات الإنتاجية التي تعمل من خلال مظلة تلك الجمعيات وذلك لتحويل تلك الوحدات الصناعية الصغيرة من العمل بشكل غير رسمي الى العمل بشكل رسمي ومساعدتها على التصدير ولبناء قدراتها التنافسية من خلال تحسين الجودة والتدريب الفني والتقني وجلب الاستشاريين أصحاب الخبرات في المجالات المختلفة والمساعدة على عمليات تسويق منتجات تلك الجمعيات في سبيل تحقيق الاستفادة العظمى لتلك الجمعيات بما يقدمه المركز من خدمات متنوعة في هذا المجال وتعزيز الأنشطة الصناعية المتنوعة.

مجال عمل التجمعات الصناعية:

العمل مع المنشآت الصناعية الصغيرة ومتناهية الصغر التي تعمل في القطاعات الصناعية المختلفة تحت مظلة الجمعيات.

معايير تسجيل الجمعيات في مركز تحديث الصناعة:

١) أن تكون هذه المنشآت أعضاء في جمعية أهلية أو تعاونية قائمة ومشهرة في وزارة التضامن الاجتماعي أو الاتحاد التعاوني.
٢) أن يكون نشاط التجمع إنتاجياً لمنتجات متماثلة أو مكملة.
٣) ألا يقل عدد الورش والمصانع في المنطقة الواحدة عن ٣ وحدات إنتاجية.
٤) أن يتم التعامل مع اعضاء التجمع من خلال الجمعية على أن تقدم الجمعية شهادة بأن المستفيدين بالخدمات من أعضاء الجمعية ويقدم البرنامج كافة خدمات المركز في صورة مجمعة.

الخدمات التي يقوم البرنامج بتقديمها:

يقدم البرنامج عدة خدمات، في مجالات (الإدارة – الجودة – تكنولوجيا المعلومات – الإدارة المالية – التسويق – التدريب – تنمية الصادرات).

(١) وزارة التجارة والصناعة: مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، المحاور الرئيسية، برنامج التنمية المستدامة، المرجع السابق.

برنامج تحسين الإنتاجية[١]:

يعتمد برنامج تحسين الإنتاجية على إيجاد نظم وحلول جديدة تهدف إلى استغلال الموارد المتاحة ومدخلات الإنتاج لتحقيق أكبر قدراً من الطاقات الإنتاجية بأعلى جودة في أفضل وقت وبأقل تكاليف ممكنة، لذلك تم تطوير برنامج يضم حزمة متكاملة من الخدمات الاستشارية التي تتساهم في تحقق أعلى استفادة من الوضع الحالي للمنشأة الصناعية من العاملين والماكينات والاستثمارات، تساهم تلك الخدمات في تطبيق طرق الإدارة الحديثة في منظومة الانتاج وتوفير الوقت وخفض تكلفة التصنيع وتطبيق أساليب الإدارة المرئية والتصنيع الرشيق وغيرها من الخدمات التي تؤدي إلى تعظيم الطاقات الإنتاجية المتاحة داخل المنشآت الصناعية.

أهداف البرنامج:

يستهدف البرنامج تحسين إدارة العملية الإنتاجية والمساهمة في تقليل تكاليف الإنتاج، من خلال (الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خامات، عاملين، وقت، ماكينات، استثمارات – تطوير إدارة سلاسل التوريد والإمداد – خفض زمن الإنتاج ونسبة التالف والمَعيب والحد من إهدار الخامات – تعظيم الطاقات الإنتاجية المتاحة – رفع جودة المنتج المصري – المساهمة في إحلال الواردات وزيادة عدد الموردين المحليين).

خدمات البرنامج:

يقدم البرنامج مجموعة من الخدمات، من أبرزها [تطبيق مفاهيم الإدارة والتحكم المرئي وأسلوب تنظيم بيئة العمل – التصنيع الرشيق (Lean Manufacturing) الأساسي / المتقدم [٢]– تحسين إدارة العمليات ورفع الإنتاجية – تطوير طرق تخطيط

(١) وزارة التجارة والصناعة: مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، المحاور الرئيسية، برنامج تحسين الإنتاجية، متاح على http://www.imc-egypt.org/index.php/ar

(٢) التصنيع الرشيق: يعد أحد أهم الأنظمة الإنتاجية التي تسعى إلى تخفيض الهدر بكافة أشكاله في العملية الإنتاجية، بما يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وتنظيم جودة المنتجات، فهو يستهدف التخلص من جميع الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج، وبالتالي التركيز على الأنشطة المحورية التي تضيف قيمة حقيقية للعملية الإنتاجية،[محمد إبراهيم الراعي: أثر التصنيع الرشيق على

ومراقبة الإنتاج – إدارة سلاسل التوريد والإمداد – الصيانة الوقائية الشاملة – تصميم وتخطيط المصنع].

ويوضح الجدول التالي البرنامج في أرقام:

جدول رقم (١١)

إحصاءات برنامج تحسين الإنتاجية خلال الفترة ٢٠١٧ :٢٠٢٠

متوسط العائد على الاستثمار للجنيه	اجمالي العائد من المشاريع (بالمليون جنيه)	اجمالي الخدمات ٢٠١٧- ٢٠٢٠
١٧.٦ جنيه	١٠١.٦٧	٦٣١

المصدر: من إعداد الباحث، بالرجوع إلى بيانات وزارة التجارة والصناعة، مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، المحاور الاستراتيجية، برنامج تحسين الإنتاجية، متاح على http://www.imc-egypt.org/index.php/ar

استراتيجية الذكاء الاصطناعي في مصر:

تم إطلاق استراتيجية الذكاء الاصطناعي في مصر خلال عام ٢٠١٨، وتم وضع جدول زمني لتنفيذها من ثلاث إلى خمس سنوات. والهدف منها تطوير الأعمال التجارية ذات الصلة بمشاريع الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، والتي تمثل فرصة كبيرة للدولة. وتغطي الاستراتيجية مجالات التركيز التالية (التدريب وبناء القدرات، وإنتاج وتصدير حلول الذكاء الاصطناعي، والاستثمار في الشباب، وتدريب الكوادر المهنية)[١].

تتمثل أهداف الاستراتيجية في خلق بيئة تمكينية لنمو الشركات الناشئة المعنية بالذكاء الاصطناعي، وإتاحة الفرص لها للمشاركة في مشاريع مع مختلف هيئات الدولة، ودعم قدرات الشباب في مجالي علم البيانات والذكاء الاصطناعي، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الذكاء الاصطناعي[٢].

تكاليف الإنتاج بشركات التصنيع الغذائي الكبرى في قطاع غزة "دراسة تطبيقية على مجموعة مصانع سرايو الوادية للصناعات الغذائية"، مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، مجلد٢، عدد ٢، غزة، فلسطين، ٢٠٢١، ص ٤٨].

(١) الأمم المتحدة: تطوير استراتيجية للذكاء الاصطناعي دليل وطني، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠٢٠، ص ٥- ٦، متاح على https://archive.unescwa.org

(٢) الأمم المتحدة: تطوير استراتيجية للذكاء الاصطناعي دليل وطني، المرجع السابق، ص ٦.

الخاتمة

تواجه القدرة التنافسية تحديات ومعوقات ترتبط بالاشتراطات البيئية، ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، وبصفة خاصة مع تنامي ظاهرة استخدام المعايير البيئية كحواجز غير جمركية أمام تدفق التجارة الخارجية، في ضوء كون هذه المعايير أصبحت متطلباً رئيسياً لحماية البيئة والمستهلكين في الدول المستوردة بعد أن بلغت المشاكل البيئية حدوداً فائقة. وقد استعرضت دراستنا البيئة ومؤشرات التنمية المستدامة، وطبيعة العلاقة المتبادلة بينهما، ثم تطرقت الدراسة للقدرة التنافسية والمعايير البيئية. حيث استعرضت مفهوم القدرة التنافسية، وأهمية تنامي تلك القدرة لصالح الصادرات الوطنية، كذلك مراحل تطور المعايير والمواصفات البيئية.

ونظراً للأهمية البالغة التي تحتلها التجارة الخارجية، وانعكاساتها المباشرة على الاقتصاد المصري، والتي ترتكز – بصفة أساسية – على تنمية الصادرات وتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، إذ إن الصادرات تعد المحرك الرئيسي للإنتاج ومصدراً أساسياً لتوفير لنقد الأجنبي وتشغيل العمالة. فقد استعرضت الدراسة مراحل تطور الصادرات المصرية، وأهمية المعايير البيئية لتدعيم القدرة التنافسية لتلك الصادرات، وكذلك الرؤية المصرية لتنمية الصادرات في ضوء متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

ولقد قطعت مصر شوطاً كبيراً في عملية تطوير صادراتها على مستوى العديد من القطاعات التصديرية، وتمثلت أبرز هذه الجهود في السعي المستمر لتوفير البنية المعلوماتية والتكنولوجية، والإصلاحات التشريعية والتنظيمية، وإطلاق المبادرات سواء المتعلقة بالجانب البيئي، أو من حيث استيفاء الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

وأخيراً، فإن جهود الدولة لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية بما يتوافق مع المعايير البيئية ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، لا تزال بحاجة إلى التطوير والاستمرار في تنفيذ المزيد من الإصلاحات الهيكلية، التي تؤثر على جانب العرض الكلي في الاقتصاد، بما في ذلك من إصلاح لهيكل الاقتصاد، وتحرير التجارة، وتطوير أسواق المال، وإصلاح منظومة التدريب المهني، وإصلاحات سوق العمل، وقطاع التعليم، وأسواق المنتجات، وغيرها من التدابير الهيكلية الأخرى، لمواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة على ساحة التجارة الخارجية.

النتائج

من خلال الدراسة السابقة يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بطبيعة العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات بعد أن برزت المعايير البيئية كأحد الضغوط الحديثة الموجهة نحو تدفق الصادرات في الأسواق العالمية.
- إن تدعيم القدرة التنافسية للصناعات ومراعاة ذلك للقواعد والمعايير البيئية يساعد على تحقيق عملية التنمية المستدامة.
- إن زيادة القدرة التنافسية والنفاذ إلى الأسواق يتطلبان الاهتمام بمتطلبات التنمية وبناء قدرتها ونقل التكنولوجيا المناسبة وتطبيق المعايير البيئية والحفاظ على البيئة وحمايتها.
- تعاني العديد من الدول النامية – ومن بينها مصر – من تعطل طاقاتها الإنتاجية وفقدانها للميزة النسبية الناجمة عن وفرة المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة بسبب تدني مستوى الوعي البيئي، وضعف الهياكل الإنتاجية، وعدم القدرة على التخلي عن التكنولوجيا القديمة وبناء القدرات الفنية والإدارية اللازمة للنهوض بالقطاعات الإنتاجية.
- إن الإدارة البيئية الرشيدة هي الإدارة التي تضع مكونات البيئة ومعطياتها والمحافظة عليها هدفاً استراتيجياً في إدارة منظومة العلاقة بين عناصر البيئة وبين طموحات التنمية بما يحقق التوازن بينها.

- إن المعايير البيئية وما يرتبط بها من ضوابط واشتراطات تعد إحدى مقومات القدرة التنافسية للصادرات في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.
- أصبحت المواصفات البيئية شرطا أساسيا للقبول العالمي لصادرات الدولة. وكما أن تلبية هذه المواصفات ينطوي على تحديات ضخمة، تتمثل في ارتفاع التكاليف وصعوبة استيفاء متطلباتها بسبب ضعف البنية التحتية التكنولوجية والمعرفية المحلية وندرة الخبرات المتخصصة. إلا أنه على الجانب الآخر فإن هذه المواصفات تشكل فرصا واعدة لانطلاقة جديدة للصادرات المصرية، وعنصرا هاما لتسويق السلع الاستهلاكية، خاصة عندما تصحبها حملات إعلانية تركز على إبراز المعايير البيئية.

التوصيات

بالإضافة إلى النتائج سالفة الذكر، فإن الباحث يوصي بما يلي:

- ضرورة اعتماد الشفافية العالية في وضع المعايير البيئية لتحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، والحيلولة دون استخدامها كعوائق غير جمركية أمام تدفق التجارة الخارجية.
- توجيه السياسات الحكومية نحو النهوض بالطاقات الابتكارية والبنى التحتية والتكنولوجيا، والعمل على الارتقاء بقدرات رأس المال البشري، بهدف تحقيق نتائج ايجابية في تعزيز القدرة التنافسية التي أصبحت تعتمد بشكل كبير على هذه المتغيرات.
- سرعة تحول فلسفة الإنتاج من المركزية التقليدية إلى اللامركزية الرقمية، من خلال التحول الرقمي للمصانع وحوسبة التصنيع، بهدف تدعيم القدرة التنافسية للصادرات.
- الاستمرار في تنفيذ المزيد من الإصلاحات الهيكلية، من خلال حِزمة من السياسات التي تؤثر على جانب العرض الكلي في الاقتصاد، بحيث تشمل إصلاح هيكل الاقتصاد، وتحرير التجارة، وتطوير أسواق المال، وإصلاح منظومة التدريب المهني، وإصلاحات أسواق العمل، وقطاع التعليم، وأسواق المنتجات، وغيرها من التدابير الهيكلية الأخرى.
- ضرورة تدخل الدولة بالشكل الذي ينظم آلية السوق ويحفز القطاع الخاص على إدماج البعد البيئي في رسم السياسات الإنتاجية.

- ضرورة إشراك المنظمات غير الحكومية المهتمة بالشأن البيئي والتجاري في الأخذ بزمام المبادرة لتوفير المعلومات عن المعايير البيئية العالمية وإتاحتها للمنتجين لاسيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة حشد الطاقات المالية والبشرية والعمل على إدخال التكنولوجيا الحديثة للقطاعات الإنتاجية وتحمل التبعات المالية في الأمد القصير بهدف النهوض بالأداء البيئي وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات وضمان النفاذ للأسواق الخارجية.
- إقرار سياسات بيئية متناسقة ترتكز على منهجية واضحة، وتضع في اعتبارها الأهداف الاقتصادية وخطط التنمية المستدامة، بحيث يتم التقليل بقدر الإمكان من الآثار الخارجية لتلك السياسة على الهيكل الاقتصادي للدولة وبصفة خاصة قطاع الصادرات.
- ضرورة إدخال الثقافة البيئية لدى المسئولين عن تخطيط السياسات التصديرية واتخاذ القرار الاقتصادي، والعمل على إدخال البعد البيئي في سياسات التصدير، وذلك لزيادة القدرة التنافسية من جهة، وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى.
- توحيد التشريعات المختلفة التي تتصدى لموضوع حماية البيئة، بحيث يتم تلافي أي تناقض أو تضارب بينها.
- توعية القائمين على رسم السياسة التجارية وكذلك استخدام المعايير والمقاييس البيئية، وعقد الاتفاقات مع أصحاب المشروعات الصناعية للوصول إلى حماية البيئة بأقل آثار سلبية ممكنة على المشروعات الاستثمارية.

- ضرورة تشجيع الدولة للشركات المختلفة على الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وعمليات الإنتاج غير الضارة بالبيئة، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي والفني لهذه الشركات.
- أهمية إجراء الدراسات الاقتصادية المستمرة لرفع درجة استفادة مصر من المميزات المتعددة التي تتيحها المنظمات الاقتصادية العالمية، وأهمها منظمة التجارة العالمية (WTO) للدول المنضمة إليها.
- وضع الآثار البيئية المحتملة في الاعتبار عند اتخاذ أي قرار يتعلق بتشجيع وتنمية الصادرات وكذلك المشروعات الاستثمارية الصناعية في مصر.
- ضرورة التدخل الحكومي لحفز المؤسسات الإنتاجية الخاصة على إدماج البعد البيئي في قرارات الاستثمار والإنتاج. فهناك دور فعال يمكن أن تلعبه المؤسسات العامة والخاصة المهتمة بالتصدير. مثل نقطة الاستعلام الوطني، وجمعية الكيمياء والسموم، ولجنة التجارة والبيئة. فضلاً عن دور المنظمات غير الحكومية المعنية بالتصدير في توفير المعلومات وتدريب العاملين وتقديم المساعدات الفنية للمنتجين لمساعدتهم على اختراق الأسواق وتوسيع حصة التصدير بحملات إعلامية وتسويقية تركز على المستهلك الأخضر.
- ضرورة اتخاذ إجراءات جادة تعتمد على الشفافية والوضوح والأسس العلمية، وتضع المعايير البيئية الضرورية التي تتلاءم مع الظروف المحلية. بهدف تكوين قناعة لدى المعنيين بالدول المتقدمة بأن مصر تسير على الطريق الصحيح. وحينئذ من المتوقع زيادة إمدادها بالمعونات المالية والفنية طبقا لنظام التفضيل العام لمنتجات

الدول النامية صديقة البيئة. وهو ما سيساعد على تعجيل الخطوات نحو التنمية المستدامة.

- دعم بيئة الأعمال وإزالة المعوقات الضريبية أمام الصادرات لزيادتها، والعمل على زيادة المدخرات المحلية، وتسريع الشمول المالي، ومراعاة المساواة في الإصلاحات المطلوبة جغرافياً ومؤسسياً لنجاحها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الكتب:

١) إبراهيم سليمان مهنا: "التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار في التنمية المستدامة"، دراسات اقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع٤٤، ٢٠٠٠.

٢) عدلي عاطف العبد، نهي عاطف العبد: الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٧.

٣) علي عجوة: الإعلام وقضايا التنمية، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.

٤) ف.دوجلاس موسشيت: مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٥) ناصر نور الدين عبد اللطيف: دراسات في المحاسبة الإدارية الاستراتيجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠١٤.

الرسائل العلمية:

٦) ناصر فهيد العنزي: أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتخفيض التكلفة في دعم القدرة التنافسية في الشركات الصناعية الكويتية، رسالة ماجستير، كليه إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٥.

الدوريات العلمية:

٧) أحمد أبو الفتوح الناقة وآخرون: العلاقة بين الطاقة المستهلكة والنمو الاقتصادي والبيئة في مصر خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٨٠) "دراسة تحليلية قياسية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٦، العدد ١٢، يوليو ٢٠٢١.

٨) أحمد صالح أحمد الأثري: ثقافة إدارة الجودة الشاملة والتركيز على العميل "المستهلك" – دراسة عن واقع علاقة التركيز على العميل وثقافة إدارة الجودة الشاملة في الكويت، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد١٢، عدد٣، ٢٠٢١.

٩) إسلام محمد محمد شاهين: التنمية المستدامة ومؤشراتها في مصر– دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج٢٧، ع٤، القاهرة، ٢٠١٣.

المراجع:

١٠) السيد أحمد عبد الخالق: السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤.

١١) آمنة حسين صبري علي: الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة "طرق القياس والتقييم"، مجلة المخطط والتنمية، جامعة بغداد، العدد ٣٢، ٢٠١٥.

١٢) أوصالح عبد الحليم: المعايير البيئية والقدرة التنافسية لصادرات الدول العربية التابعة لمنظمة الإسكوا الرئيسية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج٣، ع٨، ٢٠١٥.

١٣) إيمان فاروق السيد الحداد: آليات تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد المصري، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٢، العدد ٤، يوليو ٢٠١٧.

١٤) ثابت غنام: التحول الرقمي والتنمية المستدامة في مصر ٢٠٣٠، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، العدد ٢٦، فبراير، ٢٠٢٢.

١٥) حسين عبد المطلب الأسرج: نحو تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية، الملتقى العلمي الدولي "المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، ٤-٥ ديسمبر ٢٠٠٧.

١٦) دعاء أحمد سعيد فارس بريك: القدرة التنافسية لشركات مؤشر التنمية المستدامة المصري "دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني،٢٠٢١.

١٧) دينا محمود عبد الله: تأثير حكومة تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي والقدرة التنافسية في الشركات المساهمة المصرية، مجلة البحوث التجارية، كليه التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، ٢٠١٦.

١٨) رحاب محمود عبدالعظيم عبد الله: فلسفة التصميم الصناعي المعاصرة في ضوء الثورة الصناعية الرابعة، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، عدد خاص، ٢٠٢٠.

المراجع:

١٩) سليم محمد عبد الرحمن: دور تقارير الاستدامة في دعم اتخاذ القرار الاستثماري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الأول، العدد الأول، ٢٠٢٠.

سميحة عبد الحليم: استراتيجية مصر للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، أخبار مصر، مارس ٢٠١٦، متاح على الرابط، http://www.egynews.net/838628/838628-2

٢٠) طارق توفيق الخطيب: القدرة التنافسية للصادرات المصرية من الأرز في أهم أسواقه الدولية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، س٣٥, ع١، ٢٠١٥.

٢١) عبد العزيز قاسم محارب: الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة، مجلة المال والتجارة، العدد ٦٣٣، يناير ٢٠٢٢.

٢٢) عبد الله بن جمعان الغامدي: التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩.

٢٣) فادية عموري، محمد الباي: دور المرونة الاستراتيجية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة البسكرية للأسمنت، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ١٢، العدد١، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، ٢٠١٩.

٢٤) فاطمة طالب وناصر بوعزيز: الدول النامية والمعايير البيئية – الفرص والتحديات، مجلة العلوم الإنسانية، العدد٧، الجزائر، ٢٠١٧.

٢٥) فكري أحمد العدل: تنمية الصادرات المصرية في ضوء متطلبات الجودة، مجلة البحوث الادارية، مج٢٣، ع٢، ٢٠٠٥.

٢٦) كحول صورية: دور التكلفة المستهدفة في تحقيق الميزة التنافسية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، المجلد٢١، العدد ٢، ٢٠٢١.

٢٧) محسن العجمي بن عيسي: الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، العدد٣٦٤، ٢٠١٢.

٢٨) محمد إبراهيم الراعي: أثر التصنيع الرشيق على تكاليف الإنتاج بشركات التصنيع الغذائي الكبرى في قطاع غزة "دراسة تطبيقية على مجموعة مصانع سرايو الوادية للصناعات

الغذائية"، مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، مجلد٢، عدد ٢، غزة، فلسطين، ٢٠٢١.

٢٩)محمد إبراهيم محمود الشافعي: السياسة وتأثيرها على الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مج٤٦، ع٢ ٢٠٠٤.

٣٠)محمد بهاء الدين محمد بخيت وآخرون: أثر مكونات المؤشر المصري للتنمية المستدامة على الأداء المالي – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في مؤشر " ESG EGX P&S"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس، العدد الأول، ٢٠٢١.

٣١)محمد سعيد عبد المجيد وممدوح عبد الواحد الحيطي: برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية في المجتمع المصري "دراسة تطبيقية على برنامج الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦"، مجلة حوليات آداب عين شمس، مجلد ٤٧، عدد "أكتوبر– ديسمبر ٢٠١٩".

٣٢)محمد سمير مصطفى: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مج ١٤، ع ٤٠، القاهرة، ٢٠٠٧.

٣٣)محمد عبد العظيم شاحاته: العلاقة بين تطبيق آليات الاستدامة وبين تحسين الأداء المؤسسي، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد العاشر، العدد الثاني، ٢٠١٩.

٣٤)ناهد محمد يسري الهواري: محددات الإفصاح المحاسبي لإعداد تقارير متكاملة وانعكاساتها على قرارات أصحاب المصالح في البيئة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٩، العدد ٤، ٢٠١٥.

٣٥)نبيل هاشم الأعرجي وآخرون: دليل الجودة البيئية في جامعة بابل حسب المواصفات العالمية للبيئة الأيزو ١٤٠٠١، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بابل، ٢٠١٠.

٣٦)ياسر محمد خليل: استراتيجية مقترحة لتحقيق الميزة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي بمصر، مجلة الإدارة التربوية، س٦، ع٢٣، ٢٠١٩.

المراجع:

المؤتمرات العلمية:

٣٧) زوليخة سنوسي، هاجر بوزيان الرحماني: البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٧-٢٠٠٨/٤/٨.

٣٨) عمار عماري: إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٧-٢٠٠٨/٤/٨.

٣٩) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠ وإطار الاستثمار متوسط الأجل ٢٠١٤/٢٠١٥- ٢٠١٨/٢٠١٩)، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، شرم الشيخ، مصر، في الفترة ١٣-١٥ مارس ٢٠١٥.

٤٠) يوسف مسعداوي: القدرات التنافسية ومؤشراته، المؤتمر العلمي الدولي، الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ٨-٢٠٠٥/٣/٩.

التقارير والمواقع الإلكترونية الرسمية:

٤١) الأمم المتحدة: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠٠٥، متاح على https://archive.unescwa.org

٤٢) الأمم المتحدة: تطوير استراتيجية للذكاء الاصطناعي دليل وطني، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ٢٠٢٠، ص ٥- ٦، متاح على https://archive.unescwa.org

٤٣) البورصة المصرية: مؤشر S&PEGXESG، ٢٠١٦، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.egx.com.eg

٤٤) التقرير الصادر عن المجلس التصديري للحاصلات الزراعية، ٢٠٢٢، متاح على الموقع الإلكتروني https://www.aecegypt.com

٤٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: إحصاءات، الاقتصاد الكلي، المؤشرات، ٢٠٢١، متاح على الموقع https://www.capmas.gov.eg

المراجع:

٤٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: تقرير مصر في أرقام، أعداد يناير ٢٠٢١، يناير ٢٠٢٢، متاح على الموقع https://www.capmas.gov.eg

٤٧) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: نشرة التجارة الخارجية، يناير ٢٠٢٢، متاح على الموقع https://www.capmas.gov.eg

٤٨) الموقع الرسمي لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، متاح على https://moa.gov.eg/ar/ministry

٤٩) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة: تقرير "لماذا مصر"، ٢٠٢١، متاح على https://www.gafi.gov.eg

٥٠) الهيئة العامة للاستعلامات: آفاق وتحديات استراتيجية التنمية المستدامة في مصر، ٢٠٢٢/٦/١٦، متاح على الموقع https://www.sis.gov.eg

٥١) الهيئة العامة للاستعلامات: "التجارة والصناعة ومنظمة اليونيدو تطلقان مشروع جديد لتعزيز كفاءة المحركات الكهربائية"، الصفحة الرئيسية، المركز الإعلامي، أخبار اقتصادية، ٢٠١٩، متاح على https://www.sis.gov.eg

٥٢) الهيئة العامة للاستعلامات: تقرير "مصر تتقدم ٦ مراكز في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التابع للبنك الدولي"، ٢٠٢٠، متاح على https://www.sis.gov.eg

٥٣) تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة: مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٧، متاح على https://research.un.org

٥٤) تقرير منظمة الصحة العالمية: جنيف،٢٠٠٢، متاح على الموقع الإلكتروني https://apps.who.int/iris/handle

٥٥) رئاسة مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، البرامج البحثية، تعزيز سياسات التنمية المستدامة، ٢٠٢٢/٦/٥: https://www.idsc.gov.eg

٥٦) رئاسة مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الركن الإعلامي، ٢٠٢٢، متاح على،https://www.idsc.gov.eg

٥٧) رئاسة مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الركن الإعلامي، انفوجرافيك، ٢٠٢٢/٦/٥: https://www.idsc.gov.eg

٥٨) رئاسة مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تقرير "سبع سنوات من الإنجازات"، التنمية المكانية، قطاع البيئة، ٢٠٢٢/١/٢٢، متاح على https://www.idsc.gov.eg

٥٩)رئاسة مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز المعرفة، مؤشرات محلية، ٢٠٢١، متاح على: https://www.idsc.gov.eg

٦٠)رئاسة مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز المعرفة، مؤشرات محلية، ٢٠٢١، https://www.idsc.gov.eg

٦١)محمد نبيل بشر: نظام تقييم التأثير البيئي للمشروعات طبقاً للدليل الإرشادي الصادر في يناير ٢٠٠٩ وتعديلات القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩، الإدارة المركزية لتقييم التأثير البيئي، جهاز شئون البيئة، ٢٠١٦، متاح على https://www.eeaa.gov.eg

٦٢)منى فريد بدران وآخرون: لمحة عن الاقتصاد المصري، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، نوفمبر ٢٠١٣، متاح على https://www.gafi.gov.eg

٦٣)ناصر عبد المهيمن: المتطلبات البيئية للمنتجات النسيجية في ظل تحرير التجارة العالمية، ورقة علمية مقدمة لوزارة التجارة والصناعة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤.

٦٤)وزارة البيئة: "تقرير حالة البيئة ٢٠١٩"، الإدارة المركزية لتقييم التأثير البيئي، جهاز شئون البيئة، ٢٠١٦، متاح على https://www.eeaa.gov.eg

٦٥)وزارة البيئة: جهاز شئون البيئة، الشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية، متاح على https://www.eeaa.gov.eg

٦٦)وزارة التجارة والصناعة: استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦/٢٠٢٠، متاح على: http://www.mti.gov.eg

٦٧)وزارة التجارة والصناعة: النشرة الاقتصادية للربع الأول من عام ٢٠٢٢، بتاريخ٢٨/٤/٢٠٢٢، متاح على، http://www.mti.gov.eg

٦٨)وزارة التجارة والصناعة: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة، متاح على: http://www.mti.gov.eg

٦٩)وزارة التجارة والصناعة: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تقرير مستودع بيانات التجارة الخارجية، ٢٠٢٢، متاح على: http://www.mti.gov.eg

٧٠)وزارة التجارة والصناعة: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، تقرير مستودع بيانات التجارة الخارجية، متاح على: http://www.mti.gov.eg

٧١)وزارة التجارة والصناعة: مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، المحاور الرئيسية، متاح على http://www.imc-egypt.org/index.php/ar

المراجع:

٧٢)وزارة التجارة والصناعة: مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، المحاور الرئيسية، برنامج زيادة القدرة التنافسية، متاح على http://www.imc-egypt.org/index.php/ar

٧٣)وزارة التجارة والصناعة: مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، المحاور الرئيسية، برنامج تنمية الصادرات، متاح على http://www.imc-egypt.org/index.php/ar

٧٤)وزارة التجارة والصناعة: مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، المحاور الرئيسية، برنامج الاقتصاد الأخضر، متاح على http://www.imc-egypt.org/index.php/ar

٧٥)وزارة التجارة والصناعة: مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، المحاور الرئيسية، برنامج التنمية المستدامة، متاح على http://www.imc-egypt.org/index.php/ar

٧٦)وزارة التجارة والصناعة: مركز تحديث الصناعة، الصفحة الرئيسية، المحاور الرئيسية، برنامج تحسين الإنتاجية، متاح على http://www.imc-egypt.org/index.php/ar

٧٧)وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: دليل معايير الاستدامة البيئية، الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر، الإصدار الأول، ٢٠٢١، متاح على https://mped.gov.eg

٧٨)وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام ٢٠٢٢، ٢٠٢٢/٥/٢٥، متاح على https://mped.gov.eg

٧٩)وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: وزيرة التخطيط تستعرض وضع مصر في تقرير مؤشر التنمية المستدامة ٢٠٢١، الصفحة الرئيسية، بيانات، ٢٠٢١/٧/٢٨، متاح على الموقع الإلكتروني للوزارة https://mped.gov.eg

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1) Awang ,Muhamad, and Others,1999:Environmental Management Standards ISO14000, Towards a Sustainable Future. University Putra Malaysia Press.
2) Awwad, Abdul kareem Salameh. The influence of strategic flexibility on the achievement of strategic objectives: An empirical study on the Jordanian Manufacturing Companies. Jordan Journal of Business Administration 5.2 (2009).
3) Climate Change , Synthesis Report, adopted at IPCC Plenary XXVII, Valencia, Spain, 12-17 November 2007.
4) Climate Change Performance Index, Results 2020, https://ccpi.org.

المراجع:

5) Copper, M., Oates, W., Environmental Economics: A Survey, Journal of Economic Literature, 1992, Vol30, n2.
6) Dupuy P. M, Where is International Environmental Law at the End of the Century? R.G.D.I.P., (1997-4).
7) ENDA Tiers Monde Annual Report: Climate &Development, Spaces for Innovation, Dakar, Senegal, 2009.
8) Environmental performance Index, https://epi.yale.edu.
9) Final Declaration of the United Nations Conference on the Environment, P. N. U. E., Environment for Development0 (7/07/2014), V. Site: http://www.unep.org/
10) Friedli, T., Billinger, S., Kichuth, M., & Fleisch, E. MANAGING FLEXIBILITY STRATEGICALLY: A CASE-STUDY ON REPOSITIONING. University of St. Gallen and cochair of Reszrch Auto-ID at MIT,(2015).
11) Green Growth Index: Concept, Methods and Applications, October 2019, https:// greengrowthindex.gggi.org.
12) Harrington, W. and V. McConnell, Motor vehicles and the environment, in H. Folmer and Tietenberg (eds.), The International Yearbook of Environmental and Resource Economics, 2003.
13) International Monetary Fund: Egypt overcomes the shock of Covid and continues to grow, Countries in the spotlight, July 2021, https://www.imf.org
14) ITU, United Nations Activities on Artificial Intelligence, 2019, https://www.itu.int.
15) Janamrung, Benjamas, and Panya Issarawornrawanich. The association between corporate social responsibility index and performance of firms in industrial products and resources industries: empirical evidence from Thailand. Social Responsibility Journal (2015).
16) Ratanapornsiri, Verayos. The moderating influence of strategic flexibility on relationship of market orientation and business performance. Nova Southeastern University, 2003.
17) Report IUCN, The International Union for Conservation of Nature, Washington D.C, 1980.

18) Sanchez, Ron. Understanding competence-based management: Identifying and managing five modes of competence. Journal of Business research 57.5 (2004).
19) Strategic plan. The National Strategic Plan for Artificial Intelligence Research and Development. National Science and Technology Council, Networking and Information Technology Research and Development Subcommittee (2016).
20) The Commission on Sustainable Development, United Nations Department of Public Information,(11/03/2015),v.site: http://www.un.org/french/esa /desa /aboutus/dsd.html.
21) The Global Competitiveness Report 2018, The World Economic Forum, https://www.weforum.org.
22) The World Bank Documents: Doing Business 2020, Comparing Business Regulation in 190 Economies, https://documents1.worldbank.org.
23) United Nations Environment Programme: About the Sustainable Development Goals, 2022, https://www.unep.org/ar
24) United Nations, ESCWA: Environmental Standards and Competitiveness of Key Economic Sectors, Resources, Economic and Social Commission for Western Asia, New York, 2005, p. 9, https://unctad.org.
25) United Nations: Developing an Artificial Intelligence Strategy A National Guide, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2020, p18, available at https://archive.unescwa.org.
26) United Nations: United Nations Conference on Trade and Development, Globalization for Development: Opportunities and Challenges, Twelfth Session, Accra, Ghana, 20–25 April 2008, https://unctad.org.